الإدارة الأهلية

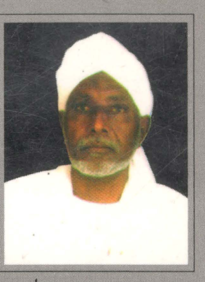
من المهد إلى اللحد

دراسة عن نظام الإدارة الأهلية وتطوره
للفترة من (١٣٤١ - ١٣٩٠هـ الموافق ١٩٢٢ - ١٩٧٠م)



د. محمد عيسى عليو

المؤلف:



د. محمد عيسى عليو

- من مواليد ولاية شرق دارفور ـ محلية عسلاية قرية دباكر ـ 1955م.
- مدرسة أبو مطارق الأولية، مدرسة الضعين الأهلية الوسطى، دارفور الثانوية الفاشر، الجنينة الثانوية.
- ليسانس تاريخ جامعة بيروت العربية، ماجستير ودكتوراه في جامعة أم درمان الإسلامية.
- له مقالات عديدة في الصحافة العربية منذ 1981م، صحيفة الشرق الأوسط، جريدة الرياض السعودية، وفي السودان التحق بصحيفة أجراس الحرية، جريدة الصحافة، وجريدة التغيير، تعبر معظم المقالات عن الحرية، والنصح والهموم الدينية والقومية والوطنية
- شارك في إعداد عدد من الأوراق في الورش العلمية.
- له دور في العمل الوطني الطوعي ساهم في إنشاء عدد من المنظمات التطوعية وعضو فاعل فيها، ويرأس إحدى هذه المنظمات.
- ساهم في حل مشكلة دارفور وكان نائب رئيس منبر أبناء دارفور للحوار والتعايش السلمي، جاب عدداً من الدول التي يوجد فيها أبناء دارفور من حملة السلاح لإقناعهم بضرورة الحوار وكذلك زار الدول التي يمسك بعضها بمفتاح القضية السودانية بغية تليين المواقف.
- كان من مؤسسي هيئة جمع الصف الوطني التي كان يرأسها المشير عبد الرحمن سوار الذهب في الفترة 2006م ـ 2009م وكان أحد نوابه.
- ينتابه الإحساس أن رجال الإدارة الأهلية السابقين لم ينصفهم المؤرخون السودانيون، لهذا يرى أنه أدى ما عليه من واجب تجاههم في هذا الكتاب.



شركة مطابع السودان للعملة المحدودة



الإدارة الأهلية من المهد إلى اللحد

دراسة عن:

نظام الإدارة الأهلية وتطوره في السودان

للفترة من (١٣٤١هـ إلى ١٣٩٠هـ -الموافق ١٩٢٢إلى ١٩٧٠م

الدكتور محمد عيسى عليو

فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر – السودان

٣٥٢,١٤٩٦٢٤ محمد عيسى عليو جالوتة، ١٩٥٥م –

م ع.ا

الإدارة الأهلية من المهد إلى اللحد/ محمد عيسى عليو جالوتة

.- الخرطوم: م ع. عليو جالوتة، ,٢٠١٥

٢٢٠ ص؛ ٢٤ سم.

ردمك ٨- ٦٨٣- ٣- ٩٩٩٤٢- ٩٧٨

١.الإدارة المحلية – السودان

أ. العنوان



بسم الله الرحمن الرحيم

الآيــة

قال تعالى:

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)..

صدق الله العظيم

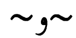
(الحجرات :الآية ١٣)


مسطورات
MUSTORAT
ARCHIVE
INTERNET

الإهــــــداء

أهدي هذا البحث إلى كــل معلمــي فــي كــل مراحلي التعليمية وإلى أسرتي التي وقفت معــي وإلى والديّ والعم الناظر محمود موســى مــادبو الذي أصر على تعليمي.

وأخص من معلمي الأستاذ/ عيسي آدم الشامي والأستاذ آدم شيخة حســب الله وعيســي محمــود مادبو والدكتورة/ زاهية قدورة والبروفيســور/ أحمد إبراهيم دياب فقد وقفوا معي في منعطفات مصيرية من مراحلي التعليمية والعلمية.



شكر وعرفان

أشكر أسرة جامعة أم درمان الإسلامية التي سهلت لي في أن أكون جزءاً من منظومتها العلمية بدءاً برسالة الماجستير والدكتوراه، وأخص بالشكر البروفيسور سيف الدين بشير بدوي المناقش الخارجي والبروفيسور طه كنتول المناقش الداخلي، وتقديرهما لهذا البحث والاشادة به وهو الذي شجعني على نشره في كتاب.

كما أشكر أستاذي المشرف على البحث الدكتور/ محمد علي الطيب الذي وسع مداركي العلمية إذ كان البحث في نظري محصوراً في الإدارة الأهلية في دارفور ولكنه حثني على توسيع الفكرة لتشمل الإدارة الأهلية في السودان والشكر موصول لإدارة دار الوثائق المركزية التي ساعدتني في الحصول على بعض الوثائق. وكذلك مركز عبد الكريم ميرغني ومكتبة جهاز شؤون العاملين في الخارج، والشكر موصول للمرحوم محمود صالح محمد صالح الذي ترجم الوثائق البريطانية في السودان للفترة ١٩٤٠- ١٩٥٦م.

وشكري أيضاً لإدارة أرشيف الحكم المركزي واللامركزي.

والشكر للذين أجريت معهم مقابلات تعني بالبحث ودعائي لعلمائنا مؤلفي المصادر والمراجع الذين انتقلوا إلى رحمة مولاهم وتمنياتي بالتوفيق للأحياء الذين زودونا بكتبهم، ويمتد شكري إلى أُسرتي الصغيرة زوجتي وأبنائي وبناتي واخواني الذين قدموا ليّ كل واجب للتفرغ له.

مستخلص البحث:

تحاول الدراسة البحث عن نظام الإدارة الأهلية للفترة من ١٩٢٢م حتى ١٩٧٠ وهو تاريخ تصفيتها بالضرورة أن ترجع الدراسة بتاريخ الإدارة الأهلية أو ما يعرف بشيوخ القبائل وزعماء العشائر إلى وقت سابق بدءاً بالممالك القديمة وبعد هجرات القبائل العربية إلى السودان والتي وجدت أمامها قبائل مستقرة في القرن الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين فقد تطور الأمر من زعامات قبلية إلى مشاركة سياسية فعلية في الممالك والسلطنات السودانية كما وضح جلياً في تأسيس مملكة سنار التي تمت بمشاركة بين العناصر الإفريقية التي قادها عمارة دنقس والعناصر العربية التي قادها عبد الله جماع وهكذا بين القبائل في جبال النوبة وإحدى الأسر الجعلية التي انبثقت منها مملكة العباسية تقلي والشيء نفسه في دارفور بين شاودورشيد وأحمد المعقور كان نتاج ذلك قيام سلطنة دارفور الإسلامية.

احتوى البحث من خلال خطة عامة تضمنت خمسة أبواب يحتوي كل باب على عدد من الفصول تتراوح بين ثلاثة إلى خمسة حسب أهمية الباب وتوافر المعلومات الممكنة التي يجب تضمينها ومن الطبيعي أن تكون هناك مقدمة تتحدث عن جذور القبائل الإفريقية المستقرة في السودان قبل الهجرة العربية وكيفية استقبالها للهجرات العربية والتي تمت بالسلم والانديام الطبيعي الذي يحمل بين طياته البحث عن سبل كسب العيش والدعوة الدينية إذ لم يذكر التاريخ أن الفتوحات العربية للسودان تمت عن

طريق العنف والحروب بعد فشل تجربة عبد الله بن أبي السرح الحربية ثم تتالت الأبواب والفصول الأخرى وتحدثت عن استقرار القبائل العربية في مواقعها الحالية وتجانسها مع القبائل الإفريقية. كما تطرق البحث إلى وضع شيوخ القبائل في عهد سلطنة سنار والعهد التركي وفي الثورة المهدية. عالج البحث في تلك العهود وضع زعماء العشائر الذي تراوح بين التأييد والانقضاض ولكن ليس برؤية مشتركة حيث لم تكن هناك روابط تجمع بين هذه الزعامات القبلية وإنما كل في موقعه يدافع عن عرينه ومصالح قبيلته وفي هذا نجحت أسر قبلية وسقطت أخرى خلال العهود سابقة الذكر، إذ كان لكل عهد ونظام تعامله الخاص مع القبائل من مرونه (فدراليه) في العهد السناري إلى قبضة مركزية باطشة في العهد التركي إلى سيطرة فكرية كاملة في العهد المهدوي.

ثم جاءت فصول البحث تترى في العهد الثنائي وهو موضوع البحث وكان لابد من إعطاء خلفية كاملة لوضع القبائل عند غزو السودان الأخير في ١٨٩٩م بقيادة كتشنر باشا وهي فترة الشكوك حول القبائل التي كانت تؤيد المهدية، استمرت حتى عام ١٩١٠م ثم جاءت فترة مجلس الحاكم العام حيث خفت حدة الضغط على القبائل ثم ركز البحث على فترة تنظيم شيوخ القبائل من خلال سن القوانين التي تتابعت من ١٩٢٢م حتى ١٩٥١م وتطور الأمر إلى تطوير مفهوم الحكم المحلي وجاءت الفصول تتحدث عن تطور الحركة الوطنية وظهور الأحزاب السياسية وما تلا ذلك من صراعات أحد أطرافها زعماء العشائر الذين لاقوا الضغط السياسي من

قادة الخريجين والأحزاب. لم يفت على الباحث أن يتطرق إلى أحوال المجتمع في ظل زعماء العشائر في العهود السابقة وانعكاس ذلك على الواقع القبلي كما تطرق البحث إلى فترة الاستعمار الأخيرة واختلاف الرؤى الاستعمارية حول استغلال الإدارة الأهلية أو الاعتماد على المثقفين ولكن الفكرة ذهبت إلى أن تخلى الاستعمار عنهما ودعم قيام الأحزاب، تحدث البحث عن قيام الجمعية التشريعية وانتخابات الحكم الذاتي وتكوين حزب القبائل (الحزب الجمهوري الاشتراكي) الذي دعمه الإنجليز ولكنهم تفاجأوا بسقوطه الشنيع. كما تحدث البحث عن العهد الوطني الذي حامت شكوكه حول الإدارة الأهلية حتى تمت تصفيتها عام ١٩٧٠م.

انتهى البحث بتقديم النتائج وتوصيات وخاتمة عل كل ذلك يفيد القائمين بالأمر وهم يتخذون القرارات المصيرية حول الإدارة الأهلية.

ABSTRACT

This study tries to tackle the native administration during the period between ١٩٢٢ – ١٩٧٠ The last date being the time of its liquidation. But the study must go back to a previous time starting by the Christian Kingdoms in the Sudan which found established tribes but after the Arabian continuous immigrations in the twelfth and thirteenth centuries A.D.

Hence the matter was developed from tribal leaderships to effective political participation in the Sudanese kingdoms and sultanates as that was evident in the establishment of Sinner kingdom which took place through some participation between the African Ethnic groups lead by Umara Dungus and the Arab ethnic groups which were lead by Abdalla Jamma. Likewise as had happened in the Nuba mountains between local tribes and one Jaali family which gave birth to the abbasiyya jagali kingdom the same thing happened in Darfur between shau Door shid and Ahmed AL Maqur which lead to the Erection of the Islamic Sultanate of Darfur.

The general plan of the research includes the chapters, each chapter including a number of sections varying between three to five sections according to the importance of the section and the a viability of information in each section.

I started by an introduction I spoke about the roots of the African tribes which settled in Sudan before Arabian immigration, which took place peacefully and spontaneously due to the two factors work for lively hood and religious Dawa. History never mentioned any force or wars. The other chapters and sections spoke about the settlement of the Arab tribes at their present locations and how it mixed up with the Africa tribes. The study mentioned the position of the tribes sheiks at the time of the position of the clans leaders which fluctuated between support and attack but not in cohesive outlook, since there were no connection that ties those tribal leaders together but each was staying in this process some families succeeded and others failed. This was due to the different Manner in which each governing are was treating those tribes e.g. The flexibility (federalism) of the Sinner time, the central cracking fist of the Turks to a comprehensive intellectual domination during the Mahdist time.

Then the condominium time which was the subject of the research was tackled by giving a full background of the tribes position during the invation of the Sudan in ١٨٩٩ which was lead by Kitchener pasha. This was the time of doubt about.

Tribes which supported Mahdism, this doubt was cherished until ١٩١٠. Then came the time of governor general council,

when pressure was lowered on tribes, then the time of organizing tribes sheikhs by passing of laws that continued until ١٩٢٢ – ١٩٥١. Then the development of the concept of local government. Then the research tackled the national movement and advent of political parties and what followed that of conflicts where one side of them was the clans leaders and the other side was the graduate. Leaders and the political parties.

The research was also interested in the social situation of the Sudanese society under the umbrella of the clans leaders in the previous eras, and how that affected the tribal position.

The research also mentioned the colonialism period and different colonial prospects over whether to depend on the native administration or on the graduates, however all that ended into abandoning both and supporting the establishment of political parties instead.

The research tackled the legislative council and self-rule elections and formation of the tribes party i.e. *(the social republic party)*, which was supported by the British, but they were stunned by its drastic failure. It also tackled the national era which doubtful the native administration finally, the research tackled the security failures which resulted due to the liquidation of the native administration in ١٩٧٠. Specially in Darfur and

Kurdufan.

The research also mentioned to the endeavor of the present government to development to develop the native administration at the present time ... but in vain, for the native administration lost much of its glamour, due to the absence of its historical characters which used manage it.

The research ended by recommendation and conclusion, which we hope to help the government in taking important decision over native administration.

تمهيد:

ظلت فكرة التأريخ عن الإدارة الأهلية في العهد الثنائي تخطر ببالي من وقت لأخر. لإحساسي أن هذا النظام لم يسبر غوره أحد بكل تفاصيله الأهلية والقضائية والإدارية ومؤخراً السياسية، وإنما هناك انطباعات ومذكرات تتحدث عن تكلم الفترة وليس كبحث تاريخي متكامل يشكل الفترة، كما سيجد القارئ الكريم بين صفحات هذا الكتاب. فالحديث عن الإدارة الأهلية في فترة الحكم الانجليزي المصري لا بد أن يشمل شكل العناصر الأربعة لا سيما الجانب السياسي الذي حشرها فيه الانجليز، ولهم في ذلك أسبابهم ولكن هذا الزج جلب عليهم الغضب والمقت من السياسيين السودانيين منذ أن أدخلت الإدارة الأهلية في السلك القضائي، وأضابير قوانين الحكم المحلي وثالثة الأثافي التوغل السياسي، وبسبب هذا التقرب من الانجليز من جانب الإدارة الأهلية ورجالاتها والتودد الانجليزي نحوهم اعتبرهم السياسيون صنيعة استعمارية. إلا أن قناعتي كانت على غير ذلك الاتهام بمجمله وهذا ما سيلم به القارئ.

سنحت لي الفرصة وبتوفيق من الله أولاً وأخيراً، التسجيل لرسالة الدكتوراه في جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، حيث حصلت على درجة الدكتوراه بتقدير ممتاز، ومما شجعني على نشر هذا البحث الإفادة التي تحصلت عليها من أساتذتي الأجلاء الدكتور محمد علي الطيب المشرف على البحث والأستاذين الجليلين البروفيسور سيف الدين بشير بدوي والبروفيسور طه كنتول المشرفين على الرسالة أن حالة الإدارة الأهلية للفترة التي سبقت الاستقلال، وسياسات الحكومات الوطنية نحوها فيما بعد الاستقلال في غاية الأهمية، مع أشادتهم بالوثائق التي تحصلت عليها حيال هذا الموضوع.

الإدارة الأهلية عرفت بهذا الاسم بعد صدور أول قانون لسلطات المشايخ لعام ١٩٢٢م، ومن ثم تتالت بعد ذلك قوانينها المنظمة. ثم ظهرت قوانين الحكم المحلي في عام ١٩٣٧م، فتلقفتها الإدارة الأهلية بسرعة والتهمتها مما زاد أوار المشكلة بينها والسياسيين، ثم جاء تقرير الخبير البريطاني في الحكومات المحلية الدكتور مارشال في زيارته للسودان بتكليف من حكومة العمال عام ١٩٤٨م، وقال فيما قال أنه لم يجد نظاماً أكثر سحراً ومراوغة مثل نظام الإدارة الأهلية. وإنه وإن لم يستطع الاقتراح بلغيها إلا أنه لم يستطع أن يضعها ضمن منظومة الحكم المحلي، إلا أنه أوصى بالتعاون معها ولكنه لم يجعلها في أي مستوى من مستويات الحكم في البلاد.

ولأن الإدارة الأهلية ساهمت في التحول الدستوري بدءاً من المجلس الاستشاري لشمال السودان لعام ١٩٤٤م، والجمعية التشريعية لعام ١٩٤٨م، والحكم الذاتي لعام ١٩٥٣م، لذلك كان من الضروري أن يكون عنوان البحث لدي جامعة أم درمان الإسلامية نظام الإدارة الأهلية وتطوره للفترة ١٩٢٢م - ١٩٧٠م، وهي الفترة ما بين إنشائها وتصفيتها، أما هذا العنوان الجديد في موضوع البحث والذي هو خلاصة الرسالة فكان وليد المصادفة عندما تناقشت مع الأخ المهندس مجدي أحمد مختار وهو صديق وزميل في العمل الطوعي بعد أن لخصت له فكرة الكتاب حيث اقترح عليَّ هذا العنوان ومن ثم وجد هذا الاقتراح رضاءً مني لأنه بالفعل أن مهد الإدارة الأهلية كنظام وظفته الحكومة البريطانية لصالح سير أعمالها كان في عام ١٩٢٢م وأن لحدها كان في عام ١٩٧٠م بقرار من الرئيس الراحل جعفر محمد نميري عندما ألغاها تماماً.

مما حفزني أكثر الاجتهاد في أمر الإدارة الأهلية وكشف الحقائق عنها لجيلنا والأجيال القادمة أن معظم رجالها إن لم يكن كلهم الذين عاصروا فترة الحكم الانجليزي المصري قد غادروا الدنيا الفانية إلى الباقية وهم الآن بجوار ربهم

وتحت رحمته ولكن حق علينا نحن الأحياء الآن إنصافهم وإنصاف المتظلمين الآخرين منهم، فنحن لم نبرئ ساحتهم بالمرة فهناك من استغل مكانته ليسوم الناس العذاب والظلم ولم ننصفهم نحن وإنما أنصفتهم الوثائق والمراجع والمصادر التي تحدثت عن سودانيتهم ووطنيتهم ونفت عنهم صفة العمالة للانجليز، والاستعمار استفاد منهم في تسيير دولاب العمل، كما أن هناك وثائق أثبتت تورط بعضهم في ممارسات خاطئة. تأتي أهمية الإدارة الأهلية لبعض المناطق الطرفية بعد حلها من خلال الفوضى الأمنية العارمة التي أصبح أبطالها اللصوص وقطاع الطرق الذين كان لهم رجال إدارة أهلية بالمرصاد كما سيلاحظ ذلك القارئ في متن الكتاب والفوضى في تنظيم الوضع القبلي الذي كان رجال الإدارة الأهلية يضعونه نصب أعينهم وتنظيم النازحين في ظروف استثنائية وكذلك مراقبة اللاجئين من دول الجوار، ومن المفيد أن يعرف القارئ الكريم أن الصراعات القبلية لا سيما في غرب السودان فقد وصلت مداها، مع أنها في عهد رجال الإدارة الأهلية السابقين تعد بأصابع اليد.

ومن محاسن الصدف أن الدكتور آدم محمود مادبو وزير الدفاع للفترة ١٩٦٦م - ١٩٦٧م كان رئيساً للجنة النظر في أمر الإدارة الأهلية من قبل مجلس الوزراء في ذلك الوقت وكذلك أصبح رئيس اللجنة نفسها وهو وزير للطاقة بالفترة ١٩٨٦م - ١٩٨٨م فقد كنت قريباً منه واستفدت منه استفادة كبيرة وواضح جداً أن مجلس الوزراء في الديمقراطية الأخيرة لم يوافق على أي زيادة في هيكل الإدارة الأهلية وإنما اعتبر أنه لا نظارات جديدة فقط تطوير الإدارة الأهلية بما يتناسب وتطوير الحكم المحلي وسعادتي كبيرة أن يكون كاتب المقدمة هو الدكتور أدم مادبو وهو الحمد لله لا زال سريع البديهة ملم بأفكاره تماماً وأخيراً لولا الله ثم بنك تنمية الصادرات تحت إدارة الدكتور محمد الرشيد وجهد عضو مجلس الإدارة دكتور أحمد إبراهيم لما رأي هذا الكتاب النور فقد ساهم البنك في طباعته بنسبة كبيرة جزاهم الله خير

وللمساهمين في البنك. وكذلك أشكر أخي وصديقي اللواء طيار عبد الله علي صافي النور لوقوفه معي منذ أن كان هذا البحث نطفة تتخلق في أفكاري فله مني الشكر والتقدير. لا أحول بين القارئ الكريم والكتاب فإن كان خيراً فالفضل يرجع لله ثم للذين ساهموا في تعليمي وهم والديَّ والعم الناظر محمود موسى مادبو وجميع معلمي وأساتذتي في كل مراحلي التعليمية والعلمية، وإن كان غير ذلك فمن خطئي وخطلي وشيطان رأسي.

د. محمد عيسى عليو

مقدمـــــة الدكتور آدم موسى مادبو

هذا الكتاب هو بحث نال به الأخ الأستاذ محمد عيسى عليو درجة دكتوراه الفلسفة في التاريخ الحديث في جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، تحت إشراف الدكتور محمد علي الطيب.

التطور للإدارة الأهلية في السودان يعكس التمازج اللغوي والديني والعرقي والجغرافي منذ دخول العرب السودان واختلاطهم مع القبائل الإفريقية، والإدارة الأهلية هي مؤسسة قبلية أحكامها مبنية على العادات والتقاليد والأعراف وعلى الأحكام الصادرة من الحكومات الاستعمارية والوطنية خلال العهود السابقة.

هذا وقد كون مجلس الوزراء عام ١٩٦٧م . ١٩٨٦م، لجنتين من سياسيين وإداريين وتكنوكراط بغرض دراسة نظام الإدارة الأهلية لتقديم توصيات إما بحله، أو الإبقاء عليه، وأنا كنت ضمن أعضاء هاتين اللجنتين، وقد كانت التوصيات بالإجماع بتصفيتها بالتدرج في المدن حسب التطور الإداري في الخدمة المدنية، والإبقاء عليها في القرى ودعمها بصلاحيات قضائية وإدارية ومالية، ومشاركتها في الأجهزة المحلية التنفيذية السياسية وفق قانون الإدارة الأهلية.

وقد حافظت الإدارة الأهلية على التعايش السلمي بين القبائل وكانت تساعد الحكومات على جلب الضرائب والزكاة وعلى الحفاظ على الأمن والاستقرار بأقل التكاليف، كما شاركت في الحكم الوطني في المجلس الاستشاري والجمعية التشريعية والحكم الذاتي حتى تمت تصفيتها عام ١٩٧٠م، من نظام جعفر نميري العسكري.

إن أهمية هذا البحث ليست في تعريفه بتاريخ أو تطور الإدارة الأهلية في السودان خلال الفترة عام ١٩٢٢م وحتى ١٩٧٠م فحسب، ولكن أهميته فتح المجال للباحثين للنظر في إمكانية تطور نظام الإدارة الأهلية لمزيد من المساهمات في نظام الحكم وحفظ الأمن والاستقرار في ربوع السودان وتطوير العادات والتقاليد والأعراف القبلية.

المحتويات

المقدمة:

نظام الإدارة الأهلية كمسمى رسمي لزعماء العشائر أو (رؤساء القبائل كما تمت تسميتهم في الفترات السابقة)، بدأ مع بداية سن القوانين في الحكم الثنائي الذي بدأ في عام ١٣٤١هـ - ١٩٢٢م بقانون سلطات المشايخ الرحل، ومنذ ذلك التاريخ دخل مصطلح الإدارة الأهلية أضابير الحكم والسياسة، إذ استطاعت سلطات المستعمر استقطاب هذا النظام واستغلاله لأبعد حد في حفظ الأمن وحل القضايا القبلية الصغيرة، وتطور به الأمر لأن يصبح محاولة بديلة للنظام السياسي في البلاد بأسرها، مما جلب له المقت والكراهية من معظم القيادات الفكرية والسياسية في البلاد حتى من رؤساء الأحزاب التقليدية أو الطائفية الذين هم أقرب لهذا النظام من حيث توارث العروش والاستفادة من الجماهير المشتركة ما بين زعماء العشائر وقيادات الأحزاب التقليدية.

وكان الصراع بدأ ما بين نظام الإدارة الأهلية والأحزاب اليسارية وهو ما جعل زعماء العشائر يتوغلون أكثر في السياسة لحماية عروشهم والأحزاب لم تألوا جهداً في مقارعتهم خاصة بعد قيام ثورة أكتوبر حيث كانت مذكرة الشفيع أحمد الشيخ وزير شئون الرئاسة لحكومة أكتوبر الشهيرة التي رفعت لمجلس الوزراء ضد الإدارة الأهلية في عام ١٩٦٥م.

هذه التوجهات لقيادات الإدارة الأهلية أفضت فيما بعد إلى صراع سياسي ما بين المركز والأطراف المتمثل في زعماء العشائر حتى تم حله في عام ١٩٧٠م. ولكن انعكس هذا القرار بآثار سالبة في النواحي الأمنية، وجباية الضرائب، والتعايش السلمي بين القبائل. لذلك تناثرت الأسئلة عن ماهية نظام الإدارة الأهلية، وكيف تحول إلى صراع حتى انتهى القرار بحله، وهل هذا الحل مناسب؟ هذا ما سيجيب عليه الباحث في متن رسالته.

أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب الرئيسية التي دفعت الباحث تقديم هذه الرسالة عن نظام الإدارة الأهلية وتطوره من الفترة ١٣٤١هـ إلى ١٣٩١ه الموافق ٩٢٢- ١٩٧٠م محاولة تصحيح الطريقة غير المتكاملة التي تناولها بعض الباحثين عن نظام الإدارة الأهلية في العهد الثنائي والعصر الوطني، إذ اعتبر البعض أن طريقة تعامل زعماء العشائر مع الاستعمار أشبه بالعمالة والارتزاق، وقليلون هم الذين أنصفوا قادة القبائل على مر الأنظمة التي حكمت السودان سواء العهد الفونجاوي أو العهد التركي المصري أو المهدية أو العهد الثنائي وأخيراً العهد الوطني.

وكذلك من الأسباب رأى الباحث توضيح أن زعماء القبائل كانوا يرون أن هذه الأنظمة الحاكمة في المركز مفروضة عليهم، ولم يستشاروا فيها ولم يستطيعوا مواجهتها إلا بواحدة من اثنين لحماية عروشهم ووحدة قبائلهم والحفاظ على أراضيهم "الحواكير"؛ إما المحاربة وقد فشلت فكثير من قادة القبائل فقدوا عروشهم، بل أرواحهم، وآخرون نزحوا خارج ديارهم. وأما بالمداراة والمداهنة والتقية حيث عملوا بها حفاظاً على المكتسبات، وهذا ما أخذه عليهم معظم القيادات الفكرية والسياسية.

ويرى الباحث ودحضاً لهذه التهمة فإن الإدارات الأهلية عندما شعرت بأن جميع السودانيين التفوا حول تقرير مصير بلادهم وبعد أن قوي ساعدهم لم يقف زعماء العشائر بمعزل عنهم، بل ساهموا معهم في جميع مراحل التطورات الدستورية مما أغضب عليهم حلفاؤهم الإنجليز حتى نال السودان استقلاله بالإجماع من داخل البرلمان وفيه من أصوات زعماء القبائل ما لا يقل عن ٢٠٪ إذا كان الأمر فيه من العمالة والارتزاق لوقفوا بمنأى عنهم في جانب المستعمرين.

ومن الأسباب التي جعلت الباحث يسعى لسبر غور هذا النظام كشف التعامل المركزي مع هذه القبائل حتى جعل بعضها مهاجرة في ضروب الأرض والبعض الآخر

وصل درجة الاستسلام. مما اضطرهم في العهود الوطنية لأن ينأوا بعيداً بتأسيس حزب خاص بهم.

ومن الأسباب أيضاً توضيح الاستفادة التي نالها الإنجليز من نظام الإدارة الأهلية في توفير الأمن وجباية الضرائب وحسم القضايا الصغيرة في مهدها دون وصولها للقضاء في المركز، ووصف الإنجليز هذا الدور بأن الإدارة الأهلية تقوم بأكبر عمل ممكن وبأقل تكلفة. يريد الباحث أن يؤكد أن العصر الوطني لم يستطع الاستفادة من هذه الإمكانيات بسبب الاتهامات التي أُلصقت بهذا النظام.

ومن الأسباب الأساسية للبحث توضيح تعامل القيادات الوطنية السياسية التي حكمت البلاد لقيادات الإدارة الأهلية إذ اعتبروهم جهلاء بما معظمهم كانوا خريجي نفس الكليات التي تخرج فيها المثقفون، وأحياناً خصماء، هكذا تعامل معهم مؤتمر الخريجين، والقوى السياسية اليسارية، والإسلامية فيما بعد، حتى زعماء الأحزاب التقليدية الطائفية لم يقدموا ويتعاونوا مع الإدارة الأهلية إلا بقدر ما أعطاهم هؤلاء الزعماء القبليين.

منهج البحث:

اعتمد الباحث المنهج التاريخي الوصفي التحليلي عن طريق جمع المعلومات والمادة التاريخية وعرضها، ثم تمحيصها وتحليلها للوصول للنتائج وإجابات الأسئلة ووضع التوصيات، واهتم الباحث بالوثائق وتحليلها للاستفادة منها.

أدوات جمع البيانات، اهتم الباحث بالمقابلات الشخصية والبحث الدقيق عن الوثائق، وكذلك الأوراق العلمية المقدمة في الورش والمؤتمرات التي تخوض في الاتجاهات الإدارية التي يقوم بها السلك الإداري القريب من الإدارة الأهلية.

كما اهتم الباحث بالزيارات الميدانية للمواقع التاريخية للإدارة الأهلية، ووقف على تطور الحياة عند الإدارة الأهلية في العهد الثنائي من حيث المباني وتمدن الأوضاع

لرجل الإدارة الأهلية من خلال العربات الصغيرة القديمة في زوايا المنازل، وهي سبل مواصلات كانت حديثة للإدارة الأهلية أهديت في أحيان كثيرة من الإنجليز لتسهيل مهام رجل الإدارة الأهلية وتقوية مركزه عند أهله وعشيرته، وكان هذا هدفاً أساسياً للإنجليز وهم يقومون بتقوية جهاز الإدارة الأهلية.

مشكلة البحث:

كانت المشكلة التي واجهت البحث هي كيفية الوصول إلى عمق نظام الإدارة الأهلية في الفترة السابقة خاصة بعد الانتقادات الكثيرة التي وجهها له السياسيون حتى انتهى بحله، كان من الضروري على الباحث أن يسبر غور هذا النظام ليقف على الحقائق، هل هذا النظام أصطنعه الاستعمار بديلاً للنظام السياسي القومي الذي انتهجه المتعلمون السودانيون أم كان وجوده ضرورة ملحة، أم أن هذا النظام جزء من المنظومة السودانية التي جابهت ظروفاً لحكومات مركزية لا يد له فيها، ومهتماً كغيره من الشرائح الأخرى برعاياه ووطنه ودينه، كانت تلك هي الهواجس التي واجهت البحث.

أسئلة البحث:

تناول البحث الأسئلة التالية:

١. هل الإدارة الأهلية جهاز بناه الاستعمار؟

٢. هل زعماء العشائر كانوا مطية لمختلف الأنظمة الغازية التي حكمت السودان وتسلطوا بواسطتها وتحكموا على رقاب مواطنيهم؟

٣. هل الحكم الثنائي عرف كيف يستفيد من الإدارة الأهلية؟

٤. هل الأنظمة الوطنية التي حكمت السودان فيما بعد حاكمت الإدارة الأهلية سياسياً، ولم تحاكمها إدارياً وقضائياً، ولم تهتم بالخدمات التي قدمتها؟

٥. هل قرار تصفية الإدارة الأهلية كان قراراً صائباً أم كانت هنالك تداعيات مأساوية حصلت بسبب هذا القرار؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الآتي:

١. إبراز الحقائق الموضوعية والسالبة التي صدرت بحق الإدارة الأهلية سواء القرارات التي أصدرت إليها أو التي صدرت منها. وكذلك المهام التي أوكلت إليها في الحكم الثنائي.

٢. توضيح الدور الذي لعبته الإدارة الأهلية في حفظ الأمن ورعاية العادات والتقاليد والتداخل والانسجام القبلي وكيفية استغلال هذا التوجه لصالح القبائل والقاطنين معها في محيطها.

٣. كشف الغموض الذي لاحق العلاقة بين السياسيين وشيوخ الإدارة الأهلية والوقوف على بعض المشكلات التي لازمت الإدارة الأهلية في السودان.

٤. بحث الملابسات التي صاحبت مراحل تصفية الإدارة الأهلية منذ أن برزت في ١٩٣٧م في أول اجتماع لمجلس الحكم المحلي وحتى قرار التصفية في ١٩٧٠م.

٥. عكس سلبية قرار التصفية والذي أدى بموجبه إلى خلخلة الاندماج القبلي مما سهل عملية الاحتكاكات القبلية المسلحة وبروز ظاهرة النهب المسلح الذي كان يردعه رجال الإدارة الأهلية، واختلال تنظيم الهجرات القبلية بسبب الظروف غير الطبيعية التي تجتاح الأطراف من وقتٍ لآخر.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية الإدارة الأهلية، والتي كانت تمثل زعامات أهلية للقبائل، والقبائل هي التي أسست الدولة السودانية الحديثة، فالتمازج العربي الإفريقي

في السودان أصّلته هذه القبائل بعد هجرة القبائل العربية إلى السودان واستقبال القبائل الإفريقية لها وعلى إثر ذلك قامت الوحدة السودانية بتفردها ثقافة وعادات وتقاليد، والأمثلة في ذلك واضحة سواء علاقة الكنوز بمملكة النوبة في الشمال أو علاقة الدولة السنارية مع العبدلاب، أو في جنوب كردفان في علاقة الشيخ محمد الجعلي بقبائل جبال النوبة. وأخيراً في الغرب في علاقة سلطان التنجر شاو دورشيت مع أحمد المعقور الأمير العباسي الذي قدم عبر المغرب العربي مهاجراً من الأندلس قبل انهيار الدولة الإسلامية هناك في ١٤٩٢م.

كل هذه التداخلات السلمية كان سببها اندماج القبائل، فالحديث عن الإدارة الأهلية لا ينفصل عن الوضع القبلي برمته في السودان، إلا أن الإدارة الأهلية اكتسبت الشرعية الوظيفية القائمة على تنظيم وتطوير المفهوم القبلي، لاسيما في فترة الإنجليز (الحكم الثنائي) حيث سن لها القوانين، وأدخلها في منظومة الحكم المحلي، بل سعى لتوظيفها سياسياً الأمر الذي أصبح مصادمةً فيما بعد بينها والإدارة السياسية.

تأتي أيضاً أهمية البحث من حيث أن هذه القبائل في السابق هي التي استفادت من مواعين الأديان والمشاركة في السلطة والاحتفاظ بالنوع والأرض دون حرج وسلب لأحقية أي من القبائل، ولكن عندما تسلمت الحكم القوى السياسية الحديثة التي ورثت القبائل ضاقت ذرعاً بهذه المواعين، وإن لم تضق المواعين حتى تم فصل الأوطان وقامت الحروب في الأطراف.

حدود البحث:

تناول البحث موضوع الإدارة الأهلية في عهد الحكم الثنائي في الجانب الإداري والقضائي والخدمي للإدارة الأهلية لاسيما التركيز على حفظ الأمن ومحاربة اللصوص وحفظ العلاقة بين القبائل وفق مواريث العادات والتقاليد والأعراف، كذلك استهدف البحث كل الحيِّز الجغرافي للإدارة الأهلية في السودان، ولم يحصر الباحث

موضـوع الإدارة الأهليـة في حيِّـز محـدد دون تنـاول كافـة قضـايا الإدارة الأهليـة في السودان.

أما الحدود الزمانية فركز البحث لنظام الإدارة الأهلية للفترة من ١٣٤١-١٣٩١هـ الموافق ١٩٢٢ – ١٩٧٠م وهي الفترة التي شهدت سن القوانين المنظمة للإدارة الأهلية في العهد الثنائي، ومحاولة دمجها في الحكم المحلي وتنشيطها سياسياً في أخريات عهده. وحتى حلها في عهد حكومة مايو ١٩٧٠م.

مصطلحات البحث:

لغرض هذا البحث تم تعريف المصطلحات الآتية تعريفاً إجرائياً.

الحكم المباشر:

هو فترة الأوامر المباشرة لزعماء العشائر من الحكام المستعمرين بدون إصدار قوانين تقنن عمل الإدارة الأهلية، وامتدت هذه الفترة من ١٨٩٨م إلى ١٩١٠م حتى تم إنشاء مجلس الحاكم العام.

الحواكير:

هي قطع أراضي شاسعة تمنح للقبائل بموافقة السلاطين والحكام في بعض أقاليم السودان، وأحياناً تأتي الحواكير بالغلبة وهي الآن حالة نفسية فقط للقبائل. إذ أن الحاكورة مشاعة للجميع في استعمالات الأرض.

الحكم غير المباشر:

وهو فترة سن القوانين للإدارة الأهلية التي بدأت في عام ١٩٢٢م وفيها سن أولى قانون لسلطات المشايخ الرُحل وتواصلت القوانين حتى عام ١٩٣٢م.

قوانين الحكم المحلي:

هي قوانين تنظيمية للخدمات والتطوير وأول قانون للحكم المحلي بدأ في السودان عام ١٩٣٧م بإصدار قانون البلديات والمدن والأرياف وتواصلت القوانين حتى

آخر قانون صدر في ١٩٥١م وهو القانون الذي أصدره الإنجليز قبل مغادرتهم السودان، وهذا القانون قلص سلطات الإدارة الأهلية في الحكم المحلي. إذ كانت الإدارة الأهلية في السابق تتصدر قوانين الحكم المحلي.

قبائل السودان:

المقصود جميع قبائل السودان، إذ كان في السابق هناك قبائل إفريقية مستقرة وقبائل عربية وافدة، ولكن بعد التمازج أصبحت كلها قبائل سودانية، ونعني بهيكلتها مسميات إداراتها القبلية على رأسها الناظر، السلطان، المك، الملك، الرث، البنج، ثم العُمد أو الشراتي والديمنقاويات، ثم تأتي بعد ذلك شريحة الشيوخ، ولكن حكومة السودان مؤخراً اعتمدت ثلاثة مستويات، النُظار، العُمد، الشيوخ، وتحت هذه الهيكلة تعتمد كل مسميات القبائل.

مجالس المدن:

أصدر المستعمر قوانين لمجالس المدن حيث أسس مجلس الأبيض في ١٩٤٢م وتمتع بسلطات تنفيذية وقام مجلس بلدي بورتسودان في ١٩٤٤م. وفي نفس العام توسعت سلطات مجلس بلدي الخرطوم بإضافة أربعة أعضاء سودانيين في مقاعد الأجانب التي شغرت؛ وتطور الأمر لإجراء انتخابات للمجلس وفاز إبراهيم أحمد كأول سوداني يشغل رئيس المجلس البلدي.

الجمعية التشريعية:

هو نظام استحدثه الإنجليز عام ١٩٤٨م للحكم في إطار التطور الدستوري في البلاد بعد فشل المجلس الاستشاري لشمال السودان.

وكان الجديد في الجمعية التشريعية أنها شملت السودانيين شمالاً وجنوباً، وفي قمتها آنذاك آلية تنفيذية ومجلس تشريعي رغم سلطة الحاكم العام المطلقة.

الحكم الذاتي:

هو المرحلة ما قبل الاستقلال وميزته أنه قام على إثر انتخابات في عام ١٩٥٣م.

لجنة سوكومارسن:

سُميت هذه اللجنة باسم رئيسها سوكومارسن، هندي الجنسية، وهي لجنة انتخابات الحكم الذاتي ومعه عضو من بريطانيا، وعضو من مصر، وعضو من الولايات المتحدة الأميركية وسودانيين اثنين.

لجنة السودنة:

هي التي سودنت الوظائف؛ ثلاثة أعضاء سودانيين، وعضو من بريطانيا، وعضو مصري.

الحزب الجمهوري الاشتراكي:

هو حزب زعماء العشائر " الإدارة الأهلية".

ديوان الحكم اللامركزي أو الاتحادي سابقاً

هي الجهة المعنية بشأن الإدارة الأهلية وسمي الآن وزارة الحكم اللامركزي.

مجالس استشارية ومجالس مديريات:

تأسست هذه المجالس لتنظيم أحوال المديريات بتفصيل قوانين لها، وقامت بالتزامن مع قيام المجلس الاستشاري لشمال السودان عام ١٩٤٤م. وكان للإدارة الأهلية القدح المعلى لرئاستها وجُل عضويتها. وهي تشريعات تعد خطوة عملية لإشراك السودانيين في حكم بلادهم.

الأسماء:

اللورد لوقارد: هو مهندس سياسة الحكم غير المباشر؛ حيث طبقها في الهند ونيجيريا، ونقلها الإنجليز لتطبق في السودان وبدأت بقانون ١٩٢٢م.

جون مفي: هو الحاكم البريطاني الذي حكم السودان للفترة من ١٩٢٧- ١٩٣٣م وهو

الذي دعم الإدارة الأهلية على حساب المثقفين؛ وبالمقابل دعم جورج ستيفن الحاكم الذي أعقب مفي المثقفين في نقيض مضاد لمفي.

سرسفيل: عمل في مكتب السكرتير الإداري، دعم سياسة سوجار، وأقر المجالس الإقليمية لينتظم فيها رؤساء القبائل.

مكمايكل: مؤلف كتاب قبائل شمال وسط كردفان- بريطاني عمل في السودان عام ١٩٠٥م خدم إدارياً في كردفان والنيل الأزرق والخرطوم وفي البحر الأحمر؛ وأصبح في ١٩١٧م- ١٩١٨م نائب مدير دارفور وأصبح السكرتير الإداري في ١٩٢٦م وتقاعد في سنة ١٩٣٤م.

سلاطين باشا: مفتش عام السودان منذ ١٨٩٩م، وقد ترك العمل في نهاية الحرب العالمية الأولى وهو الذي أدار العملية القبلية برمتها، ووضع سياساتها وسجن في المهدية وفر هارباً إلى مصر وجاء مع كتشنر، انتهى عمله في السودان مع بداية الحرب العالمية الأولى.

سوجار: هو مفتش مديرية كردفان في العشرينات في عهد جون مفي ١٩٢٧- ١٩٣٣م. دعم الإدارة الأهلية دعماً شديداً سبق في ذلك مرؤوسيه في الخرطوم في ذلك المجال ونظم الحياة في كردفان إدارياً واجتماعياً على حسب نمو المواطنين وتطورهم. وكذلك جاء من بعدهم الحاكم أرمسترونق الذي دعم وجود المثقفين في المجالس البلدية.

مارشال: هو خبير في الشؤون المالية والإدارية في الحكومات المحلية بإنجلترا، بعثته حكومة العمال التي فازت على المحافظين عام ١٩٤٨م، ووصل في نفس العام ليطوف السودان خلال ستة أشهر، وقدم مقترحات لتطوير الحكم المحلي وعلى إثر ذلك صدر قانون ١٩٥١م. وقد شرح مارشال نظام الإدارة الأهلية واهتم به، ولكنه حاول إبعاده من

التوغل في قوانين الحكم المحلي، تقريره صدر في ٢٥٠ صفحة A٤.

دوقلاس نيوبولد: سكرتير إداري من ١٩٣٩م إلى وفاته في عام ١٩٤٥م وكان حاكماً لكردفان.

هدلستون: هو هروبرت هدلستون، كان ضابطاً، وهو الذي قتل السلطان علي دينار في برنجية، وأصبح حاكماً للسودان ومات في ١٩٤٥م، وهو الذي دعم المثقفين في أفكارهم التحررية، واعتبر خروج الإنجليز من السودان لا فكاك منه.

الدراسات السابقة:

لقد اجتهد الباحث كثيراً في أن يجد بحثاً يتحدث عن الإدارة الأهلية منذ إنشائها بقانون مشايخ الرحل السنة ١٩٢٢م وحتى أخر قانون لها في ١٩٣٢م.

ثم بدأت بعد ذلك بدأت تتنزل قوانين الحكم المحلي وكذلك ظهور القوى السياسية، في كل هذه المراحل نجد أن الإدارة الأهلية متجذرة فيها، الباحث لم يعثر على رسالة تحمل هذا الموضوع والمضمون، وهو من التحديات التي واجهت الباحث في الحصول على المصادر والمراجع التي تساعد البحث في الحصول على الحقائق، ومع ذلك فان الباحث قد أضطلع على كثير من الكتب التي تتحدث عن القبائل من الناحية التاريخية وأخرى تتحدث عن قبائل تآلفت مع الأنظمة الحاكمة في الخرطوم وأخرى اختلفت معها وهذا مما ساعد الباحث على لملمة الشذرات المتفرقة لينظمها في عقد واحد يتناسب مع طرح الموضوع، كما أن الأوراق العلمية التي عثر عليها الباحث لا سيما من الإداريين الذين كانوا قريبين من نظام الإدارة الأهلية حيث سبروا غور طريقة تفكير زعماء العشائر باضطلاعهم على وثائق الإنجليز وهم يديرون هذا النظام من خلال القوانين التي صدرت واللوائح التي نُظمت لسير هذا النظام، ساهمت هذه الأوراق العلمية في استخلاص كثير من الحالات والمواقف والوظائف التي كانت من مهام رجل الإدارة والتي نقب عنها الباحث، هنالك دراسات سابقة تعمقت في أجزاء من الإدارة الأهلية واستفاد منها الباحث.

دراسة جامعة كردفان عام ١٩٨٣م عن الإدارة الأهلية وهي الآن بمكتبة ديوان الحكم اللامركزي، مذكرة إدارية للفاتح بشارة حاكم كردفان في عام ١٩٨٣م، وهي محاولة لإعادة الإدارة الأهلية في كردفان بقوانين مختلفة وبوصف وظيفي مختلف أيضاً عن سابقه، وتظل هاتان الدراستان مقصورتين على إقليم واحد فقط ولفترة محددة لا علاقة لها بعنوان البحث الذي يتحدث عن الإدارة الأهلية في الحكم الثنائي، إلا أن الباحث استفاد منها من حيث أهمية هذا النظام.

وهنالك دراسة استفاد منها الباحث كثيراً وهي عن تصفية الإدارة الأهلية بدارفور ونتائجها للباحث أحمد محمد أحمد إبراهيم من جامعة أم درمان الإسلامية عام ٢٠٠٧م حملت في طياتها معلومات ووثائق مهمة.

أخيراً تأتي المقابلات الشخصية مع قيادات الإدارة الأهلية والإداريين السابقين ومراجعة السير الذاتية والمذكرات رغم قلتها كأهم مصادر أعتبرها الباحث دراسات سابقة وكشفت الكثير عن سياسات رجال الإدارة الأهلية في الحكم الثنائي وأوائل العهد الوطني وسياسات الحكومات نحوهم.

الباب الأول
التكوينات القبلية في السودان

الفصل الأول: مقدمة في تاريخ قبائل السودان

الفصل الثاني: تعريف الإدارة الأهلية ودورها في العهد التركي والمهدية

الفصل الأول

مقدمة في تاريخ قبائل السودان

تعريف القبيلة:

في اللغة جمع قُبل وقبلاء الجماعة من ثلاثة فصاعداً، والقبيلة جمع قبائل بنو أب واحد، قبائل الرأس قطعه المشعوب بعضها إلى بعض قبائل الطير أصنافه، قبائل الشجرة أغصانها، قبائل الثوب رقاعه، المقبل من الثياب هو المرقع[1].

قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)[2].

فُسرت هذه الآية بأن الخطاب لجميع البشر أي نحن بقدرتنا خلقناكم شعوباً من أصل واحد وأوجدناكم من أب وأم فلا تفاخر بالآباء والأجداد ولا اعتداد بالحسب والنسب كلكم لآدم وآدم من تراب وجعلناكم شعوباً شتى وقبائل متعددة ليحصل بينكم التعارف والتآلف، لا التناحر والتخالف.

قال مجاهد ليعرف الإنسان نسبه فيقال فلان بن فلان من قبيلة كذا[3].

والقبيلة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية التي بدأت بالفرد والأسرة، ثم تمددت الأسر لتصبح قبيلة، وهي كيان له أساليبه وتقاليده وأعرافه، فهي أثنية ذات تاريخ وجذور وروابط وراثية واحدة ومصطلحاً اجتماعياً يطلق على مجموعات العشائر والجماعات الإنسانية التي تربط بينها الأرض واللغة المشتركة[4].

وأكد بعض المؤرخين أن العشائر القبلية أقدم من الحكومة المدنية منذ الإغريق

---

(١) المنجد في اللغة والإعلام، بيروت، ط٢٨، حرف القاف.

(٢) سورة الحجرات: الآية (١٣)

(٣) محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، المجلد الثالث، دار القرآن الكريم، بيروت، ١٩٨١، ص٢٣٦.

(٤) نازك الطيب محمد، دور الحكومة والإدارة الأهلية في فض النزاعات، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، كلية الآداب، ص٦.

وأن قيام الحضارات والدول يستند على القبيلة والقوة للاستيلاء وهو السبيل المؤدي للحكم[1].

كما أسهب البعض في تقريظ النظام القبلي في السودان لأصالته ومقوماته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية منذ القدم، ولقد كان مفهوم الزعامة العشائرية كوحدة إدارية سابقاً لمفهوم الإدارة الحديثة وهو أكثر أصالة داخل المجتمعات البدوية والريفية، وتنعكس قدرته في التكيف مع الأنظمة المتعاقبة كدلالة على خصائص النظام القبلي المميزة له وأعمق أثراً وأكثر التصاقاً بالبيئة العامة للأفراد والجماعات ودافع حضاري وإرث تاريخي نابع من ثقافة وحضارة المجتمع السوداني الممتدة في أغوار التاريخ[2].

وفي إطار دوره في الحياة السياسية تأثر جهاز الإدارة الأهلية بالظروف والملابسات التي تمر بالقطر في الحقب التاريخية المتعاقبة، ويعتبر من المظاهر الاجتماعية المهمة التي تستحق العناية والدراسة من المختصين الذين يرغبون في معرفة القيادات والعوامل التي تسود المجتمع[3].

ولما اعترت الظروف الوطنية والقرارات السياسية جسم الإدارة الأهلية؛ حذر البعض من ضياع هذا الجسم دون إيجاد بدائل تسد مكانته من منطلق حياة العشيرة والقبيلة التي يعيشها السودان رغم ما يصحبها من تراث بدائي وعصبيات مقلقة فإنها كنز لا ينضب لا يجب التفريط فيه إلا إذا امتلكنا بديلاً له يناسب حياة التحضر

---

(١) المصدر السابق، ص٨.

(٢) مقدمة مشروع قانون الإدارة الأهلية القومي، ديوان الحكم اللامركزي، مكتبة الديوان وهو آخر مشروع قانون للإدارة الأهلية، ٢٠٠٦م.

(٣) السني بانقا، أضواء على النظام القبلي في السودان، دار الوثائق المركزية، صندوق الإدارة الأهلية،

والمدنية ويحفظ التواصل والتكاتف[1].

من خلال هذه التعريفات يلاحظ أن القبائل أقدم تأسيساً من الدول في كثير من الأحيان، لاسيما في السودان، فإن العهود والأنظمة التي شكلت السودان الحديث وجدت أمامها قبائل سودانية لها لغاتها المشتركة والثقافة والأرض كدولة المغرة في الشمال النوبي، حيث سادت فيها النعرات القبلية أسلوب الحكم إذ انقسمت البلاد إلى إمارات دون حكم مركزي قوى موحد[2].

ونفس الشيء حصل لدولة علوة التي تكاثر حولها العرب بقبائلهم وغلبوا عددياً على السكان الأصليين واعتنق شعب علوة الإسلام. وفي إقليم البجة أيضاً تفاعلت العناصر الأصلية (القبائل) مع العناصر المهاجرة (العرب) وصار الإسلام دين المجتمع غير أن البجة امتزجوا مع العرب، ولكنهم احتفظوا بطابعهم التقليدي ولغتهم[3].

وحكم الفونج كان أسه التحالف العربي الفونجاوي، وعند غزو محمد علي باشا للسودان عام ١٨٢١م وجدت جيوشه أمامها في شمال السودان المشيخات القبلية المستقلة (فدرالياً) عن الحكم السناري كالشايقية، والرباطاب، والسكوت والمحس والحسانية حتى وصل ابنه إسماعيل باشا نهاية مطافه حيث سلطنة سنار واستسلام ملكها بادي السادس[4].

وفي الثورة المهدية لعبت القبائل دوراً متعاظماً في نصرتها، ولكنها أصبحت كأنها طرفاً في الصراع السياسي ما قبل استقلال السودان وبعده حيث صنفها بعض المثقفين بأنها ذراع الحكم الاستعماري، وهي أدوار ربما لعبها قادة القبائل اضطراراً

---

(١) الطيب زين العبدين، الإدارة الأهلية، جريدة الصحافة، العدد (٧٠٦٨) في ٢٠١٣/٤/٥م.
(٢) مكي شبيكة، السودان عبر القرون،ط٢، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٤م، ص٥٧.
(٣) مكي شبيكة، مرجع سابق، ص٥٧
(٤) نفس المرجع، ص٩٨-١٠١.

لحماية وحدة قبائلهم. كما أُعتبر قادة القبائل خصماً سياسياً على بعض السياسيين الذين يعتنقون أفكاراً سياسية وعقدية بعيدة عن الفهم السياسي لزعيم العشيرة البسيط، وحائط صد أمام تمددهم السياسي للجماهير، فعملوا على إضعاف وتكسير جهاز الإدارة الأهلية متى ما واتت الفرصة. ولكن تبقى القبيلة واقعاً معاشاً بحلوه ومُره على مر التاريخ، ليس في السودان وإنما في المحيط الإقليمي الذي حوله.

التكوينات القبلية ما قبل دخول العرب السودان:

لقد اكتسبت الهجرات القبلية إلى السودان أهميتها بعد بزوغ فجر الإسلام وانتشار دعوته في كل الأرجاء. والهجرات شيء طبيعي في التجربة البشرية تساعدها في ذلك عدة عوامل منها العوامل الدينية والمعيشية والحروب والعوامل الجغرافية المتحركة كتغير المناخ من منطقة إلى أخرى، هذا على المستوى الجماعي. أما على المستوى الفردي فلا تتجاوز تلك الأسباب بعيداً. ولكنها تفرض واقعاً محدداً منه ما يعمِّر ومنه ما يدمِّر. فسيدنا نوح عليه السلام هاجر بمن معه في السفينة عندما ضاق ذرعاً بكفر قومه. وسيدنا موسى هاجر ببني إسرائيل من مصر فاراً من فرعونها طلباً للنجاة، وهكذا فعل سيدنا إبراهيم من قبل حيث هاجر من العراق إلى مصر ليلتقي بوالدة ابنه إسماعيل، ومن ثم هاجر إلى مكة المكرمة، وترك زوجته هاجر وابنها إسماعيل هناك ليعود إلى العراق، وجاءت قبائل جرهم إلى مكة مهاجرة طلباً لماء زمزم، ومن ثم تربى سيدنا إسماعيل بينها[1].

وبالهجرات والتدافع جاء القحطانيون في عهد فخذهم خزاعة بقيادة عمرو بن ماء السماء الذي ينتهي نسبه لإمريء القيس لينزع الملك من جُرهم[2].

وسجل التاريخ عن أمم سابقة انداحت في بعضها البعض لشتى الأسباب وأقامت

---

(١) أحمد السباعي، تاريخ مكة، ج١، نادي مكة الثقافي، ١٩٨٤م، ١٨-١٩.
(٢) مرجع سابق، ص١٩.

حضارات أصبحت أثراً بعد عين كالفُرس الأولى والسريانيين، والقبط، والتبابعة وبني إسرائيل. ورثتها هجرات أخرى تركت بصماتها أيضاً في المواقع التي احتلتها كالقبط في مصر والترك في المشرق والبربر في المغرب والفرنجة في الشمال ثم حضارة الإسلام والتي انتشرت أكثر في عهد عمر بن الخطاب ثم العهد الأموي والعباسي[1].

أخذ السودان نصيبه من هذه الهجرات لاسيما بعد ظهور الإسلام حيث كانت هناك قبائل مستقرة ذات عناصر إفريقية استضافت قبائل ذات عناصر عربية مهاجرة. فتم التدافع القبلي، والذي كان في معظمه سلمياً رغم بعض الاحتكاكات الحربية التي تأخذ في غالب الأحيان صراع بطون صغيرة ليأخذ مكانه الصراع القبلي الشامل بعد أن يتطور وكان ينتهي بالاستيلاء على قطعة أرض كبيرة لتصبح داراً للقبيلة المنتصرة وهي عادة جرت عليها القبائل العربية وهي تعبر إلى السودان مستلهمة تاريخ أجدادها الذين ورثوا عاد وثمود والعمالقة وحمير. إذا اعتبرنا أن تقسيم القبائل يمكن أن يكون إلى جذورية ضاربة وجذورية انتشارية وجذورية دائرية وقبيلة سهلية. هذا التفسير يقودنا إلى نوعين أساسيين لقبائل مستقرة وقبائل وافدة[2]. ومن هذا التعريف يمكن الإشارة إلى القبائل المستقرة بالآتي.

النوبة:

قبل أن يعرف السودان بحدوده الحالية كانت هناك قبائل معروفة لها تاريخها وإرثها وأرضها كالنوبة وهم يعيشون في أقصى شمال السودان وهي متفرقة إلى فرقتين، فرقة في شرق النيل وفي غربه واتصلت ديارها بديار القبط في مصر والصعيد

---

(١) مقدمة بن خلدون، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠١٠م، ص٣٥.

(٢) نازك الطيب محمد، دور الحكومة والإدارة الأهلية في فط النزاعات، رسالة غير منشورة، جامعة الخرطوم، كلية الآداب، ص٣٣-٣٤.

وبلاد أسوان. والنوبة الأخرى يقال لها علوة[1].

البجة:

لصغر حجم الفاصل البحري بين جنوب شرق الجزيرة العربية وموانئ الشرق الإفريقي، فقد كان هناك تداخل كبير بين قبائل شرق السودان والقبائل العربية في الجزيرة العربية وكانت السواحل المواجهة لليمن تعيش بيئة عربية واحدة ما بين القرنين العاشر والسابع قبل الميلاد. وكان الطريق البحري نشطاً بالتجارة منذ القرن الثاني قبل الميلاد ما بين اليمن وحضرموت وشرق إفريقيا وفي الشرق من السودان كانت هناك قبيلة المآجر أراب تلعب دورها الريادي في هذا التواصل[2].

وقد بدأت الهجرات في التصاعد ما بين ٣٠٠٠ - ١٥٠٠ق.م في عهد دولتي سبأ ومعين حتى وصلت إلى وادي النيل، فتحكم المعينيون والسبئيون في تجارة البحر الأحمر، وفي القرنين السابقين للميلاد عبر الحميريون وبعض الحضارمة البحر الأحمر واستقروا بالحبشة، وتوغل بعضهم حتى بلاد النوبة وصاهروا قبائل البجة. وتعلم الوطنيون من الحميريين والسبئيين وقبائل معن كيفية استغلال واستعمال المعادن وأنظمة متقدمة في الري والزراعة وفن الكتابة وإدخال نباتات جديدة وأحضر المهاجرون معهم حيوانات مستأنسة[3]. ويبدو أن قبائل حضر موت اليمنية تفرقت على قبائل البجة في شرق السودان، ونتج عن ذلك من مصاهرة فيما عرف بالحداربة (وهم الحضارمة).

كما أن من الهجرات العربية عبر البحر الأحمر والنيل حملات الجنود العرب

---

(١) قاسم دهب، مجلة السودان وإفريقيا في مدونات رحالة الشرق والغرب، سوريا، ص٢٢.
(٢) مروان عطية، مجلة السودان وأفريقيا في مدونات رحالة الشرق والغرب، جامعة ظفار، سلطنة عمان، ص٦٧-٦٨.
(٣) مروان عطيه، مرجع سابق، ص٦٨

الذين أرسلوا لمحاربة النوبة وهروباً من السيطرة المصرية في عهد المعتصم العباسي بامتدادهم حتى بلاد البجة زادت من تشكيلة القبائل في شرق السودان[1].

وأخذت البجة عدة أسماء قديمة كالمجباري، الترجليدات، البلميين، المجو، والمجا وهم يسكنون المنطقة الممتدة ما بين النيل والبحر الأحمر، أما فروعهم الحالية فهي الحلنقة، الهدندوة، الأرتيكا، الكميلاب، الحمران، البشاريين، السواكينة، العبابدة، الزبيدية، الرشايدة، الضباينة، الأمرأر[2].

الفونج:

هم مؤسسو سلطنة سنار الإسلامية في عام ١٥٠٤م وأول ملوكهم هو عمارة دنُقس بعد تحالفه مع العناصر العربية الوافدة. أما أصل الفونج فمختلف حوله، ويرجح أنهم من أصول عربية أموية هربت بعد نهاية حكم الأمويين على يد العباسيين[3].

ويرجح أنهم امتداد لأصول إفريقية تتصل بقبائل الشلك، وتارة ينسبون إلى قبائل البرنو بغرب إفريقيا من صلب رجل يدعي ماي عثمان أحد أفراد الأسرة المالكة أبعد من البرنو سنة ١٤٦٨م. ويعتقد أن أسلمة الفونج قد تزامنت رسمياً وسقوط غرناطة. فالأندلس سقطت عام ١٤٩٢م وقامت مملكة سنار في ١٥٠٤م وهذا يؤكد أن سنار قامت على أنقاض الدولة الأندلسية مع فارق المكان. وبعد قيام مملكة الفونج وتثبيتها تعمقت مبادئ العقيدة على يد العلماء المتصوفة بدعم مباشر من ملوك سنار، فالملك بادي بن رباط قال مشيداً بشيخه إدريس بعد أن جمع أكابر الفونج شيخ إدريس شيخي وأبوي وداري من العسل إلى البصل بقسمها له النصف ولكن الشيخ إدريس امتنع عن

(١) مرجع سابق، ص٦٧-٦٨.
(٢) أحمد الياس، حول أصول سكان السودان، جريدة الصحافة العدد (٦٤٤٨)، ص١٣.
(٣) مكي شبيكة، مرجع سابق، ص٦٤.

قبول الهدية[1].

النوبة في جنوب كردفان:

تتقسم جبال النوبة إلى مناطق رشاد، الدلنج، كادوقلي، تلودي. ويعتقد البعض أنهم من غرب إفريقيا وآخرون يرجع أصولهم إلى مملكة كوش في شمال السودان، وأنهم أحفاد ترهاقاً وبعانخي وحضارتهم على النيل في القرن التاسع قبل الميلاد والبعض يرى أنهم امتداد للشلك ثقافةً وعرقاً[2].

لقد اختلط النوبة بالعرب اختلاطاً أذاب السحنات في بعضها البعض خاصة في الجبال الشرقية؛ ويعتبر اختلاطهم بالحوازمة أنموذجاً جيداً للطبيعة المركبة لمعظم القبائل العربية في السودان. لقد استهوتهم مزايا التماهي والتمازج فأصبحت السلالة الأصل وتوابعها متعذراً تمييزها[3]. حتى أن بعض فخوذ الحوازمة يسمون بأولاد النوبة وليس الحوازمة وحدهم من اختلط بالنوبة فإن قبائل أخرى ذات أصول عربية اختلطت أيضاً بالنوبة كأولاد حميد، والكواهلة، وكنانة، وأن مفهوم النوبة بات أوسع شمولاً من الحيِّز الجغرافي الذي تقع فيه جبال النوبة في جنوب كردفان. والنوبة لهم بطون وفخوذ كثيرة منها، المورو، نقريات، كاين، اندرا، نيل إيرا، مارقن، النمانج الكواليب، الميري، الأطورو، أما، الغلفان، جلد، الموريب، نبتة، كير، لجاجنة، الكدرو، الدباتنا[4].

ولهم أفرع أخرى منتشرة في جبال النوبة وقيل أن عدد هذه الجبال تسعة

---

(١) محمد النور بن ضيف الله، طبقات الأولياء والصالحين، حققه وعلق عليه يوسف فضل، جامعة الخرطوم، ط٢، ١٩٨٥م، ص٢.
(٢) محمد سليمان محمد، حرب الموارد والهيئة، كمبردج المملكة المتحدة، ط١، ص٢٠٦.
(٣) نفس المرجع السابق والصفحة.
(٤) دار الوثائق المركزية، صندوق الإدارة الأهلية ٤٦/٢٢/١، تقرير لجنة أبو سليم عند زيارتها كردفان حول تصفية الإدارة الأهلية بعد ثورة أكتوبر، الزيارة في عام ١٩٦٥م.

وتسعون جبلاً يقطن كل جبل عدد من قبائل النوبة المتجانسة، من هذه الأفرع الليجاب، السوكراب، الكرجاب، أبونيس، الجيلاب، الحريزاب، التودراب، العجيباب، الكيكاب، عون الله، الروندقاب، المسراب، العماراب[1]

قبائل دارفور:

وتأتي تباعاً قبائل الداجو، التُنجر، الفور التي تتالت في توارث الحكم والسلطة سلمياً دون حروب، وحصل مزج مع القبائل العربية المهاجرة التي وصلت إلى دارفور في هجرات *متتالية قبل وبعد سقوط الدولة الأندلسية في إسبانيا*، خاصة بعد الضغوط التي ظلت تواجهها في مصر من الخليفة المعتصم العباسي الذي دعم الأتراك على حساب العرب[2].

عندما يشار إلى هذه القبائل الثلاث يجب أن لا نعتقد أن المقصود هذه هي القبائل الإفريقية التي كانت تهيمن على الوضع في دارفور وأنها وحدها هي التي استقبلت العرب وإنما هناك قبائل إفريقية أخرى أدت أدواراً متفاوتة في ذلك الاتجاه، منها البيقو، الزغاوة، المساليت، البرتي، البديات، البرقو، المراريت وغيرها ولكن السرد كان لسبب أن هذه القبائل الثلاث هي التي اكتسبت شعور توحيد دارفور على أيديها وأخذت شرعية الحكم واتخاذ القرارات المهمة كتوزيع الأراضي "الحواكير" والاستنصار بكل القبائل.

يرجح الباحث أن الداجو أول من عرفوا حكاماً على دارفور، وإن لم يستطيعوا السيطرة عليها بكاملها، واتخذوا من كدنير جنوب جبل مرة عاصمة لهم، وإلى جوارهم في شمال الجبل تقطن قبيلة التنجر، ويبدو أن هذا الجوار هو الذي سهل

---

(١) أحمد عبد الله آدم، قبائل السودان، نماذج التعايش السلمي، مطبعة العملة، ط١، ١٩٩٥م، ص٧٩-٨٣.

(٢) أمين محمود محمد عثمان، سلطنة، دارفور الإسلامية،ط١ن مطابع العملة، الخرطوم، ص٩٧.

عملية التوارث السهل للحكم.

الداجو:

اختلف المؤرخون في التعريف لأصل الداجو منهم من أرجعهم إلى جنوب سنار ومنها كانت هجرتهم إلى دارفور، وذكر أحد كبرائهم وهو عبد الرحمن شطة بأنهم من أصول عربية، بينما يرى آخر وهو العمدة ضو البيت أحمد عبد الله أنهم ينحدرون من العنصر النوبي[١].

التنجر:

اختلف أيضاً المؤرخون في تحديد أصولهم منهم من قال إنهم انحدروا من قبيلة نطاليا بمصر وربما أتوا من تونس أو أنهم من بني هلال وجدهم هو أحمد المعقور[٢].

وفي عهد التنجر توالت الهجرات العربية أكثر مما كانت عليه في عهد الداجو الذي كان أكثر غموضاً، وامتدت دولة التنجر إلى دار برقو، باقرمي، برنو[٣].

وتواصل التصاهر والتزاوج مع العناصر العربية وغيرها حتى أن عرب جنوب دارفور غلب السواد على لونهم ودخلت حياتهم عادات الزنوج رغم احتفاظهم باللسان وسحناتهم[٤].

الفور:

سلطنة الفور هي الامتداد الطبيعي للفترتين السابقتين الداجو، والتنجر وتطورت من خلال التدافع المجتمعي في دارفور وبعد انداياح الإسلام بسهولة ويسر بين

---

(١) المرجع السابق، ص٢٣.

(٢) هارولد مكمايكل، قبائل شمال ووسط كردفان، مركز عبد الكريم ميرغني، ترجمة سيف الدين عبد الحميد، ص٧٤.

(٣) جبريل عبد الله، من تاريخ مدينة الفاشر، المكتبة الوطنية، الخرطوم، ط١، ص١٤.

(٤) موسي المبارك الحسن، تاريخ دارفور السياسي، جامعة الخرطوم قسم التأليف والنشر، ١٩٦٤م، ص٢١.

القبائل جاءت السلطنة تتويجاً لحركة انتشار الإسلام وازدياد نفوذ الطابع العربي في دارفور، وشجع السلطان أحمد بكر (١٦٨٢- ١٧٢٢م) القبائل بالهجرة إلى دارفور مع تخفيض الضرائب وحفظ الأمن والعمل على استقرار المجتمعات وجاءت من غير القبائل العربية قبائل إفريقية أخرى من غرب إفريقيا كالباقرمي، والبرنو، وقبائل وداي. فأختلط الناس وعمرت دارفور بالسكان وتطورت المصالح وفتحت الأسواق الخارجية للسوق المحلي، فعرف الناس درب الأربعين الذي يربط دارفور بمصر والطريق الرئيسي إلى سنار حيث وسط السودان وفتحت الطرق إلى غرب إفريقيا.

عرف الفور بالانتماء الجغرافي وليس بالقبيلة فليس بينهم أب أكبر يربط بينهم[١].

كما أن الفور لم يتبنوا الدين الإسلامي ضربة لازب وأصبحوا بواسطته يتصلون اتصالاً لصيقاً بالتجار العرب من خلال التعامل[٢].

قبائل دولة جنوب السودان" القبائل الحدودية":

المقصود بقبائل جنوب السودان هي القبائل القاطنة في الحيِّز الجغرافي الذي حدده الاستعمار البريطاني في الجنوب بمديرياته الثلاث بحر الغزال، أعالي النيل، الاستوائية، وتتقسم القبائل الحدودية في دولة جنوب السودان إلى نيلية كالدينكا والنوير والشلك. وقبائل سودانية كالماري والمورو، والزاندي. وقبائل شبه حامية كالباريا، واللاتوكا، والتبوسا، والزاندي، وهناك قبائل هاجرت إلى دولة جنوب السودان من شرق إفريقيا كالجولي، والجور جول وتعرف بقبائل اللو وكذلك الدينكا. أما الزاندي فمن أقدم القبائل في المنطقة[٣].

---

(١) أمين محمود، مرجع سابق، ص١٠٧.
(٢) هارولد مكمايكل، مرجع سابق، ص٣٢-٣٣.
(٣) محمد عيسي عليو، العلاقات بين الرزيقات ودينكا ملوال، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان

وأهـم القبائـل الحدوديـة في دولـة جنـوب السـودان هـي، الـدينكا، النـوير، الشـلك، الزانـدي، الدادنقـة، البويـا، الأنـواك، اللوكايـا، المـرور، البونجـو، اللنجـو، الـدوبي، البـرت، البـاري تبـوس، الأشـولي، الفرتيـت، الجورجـول، المنـداري النقلقلـي، الشـات، الفراوقيـه، المـادي، المـورو، مـواري، كـاكوا، بلنـدا، كـريج، لمبـو، أدنقـو، قولو، إلا أن اهم ثلاث قبائل في الجنوب من حيث التعداد القبلي، والظهور، والحـراك اليومي وتفعيل وتعميق المفهوم القبلي هي، الدينكا والنوير والشلك(1).

وينقسم الدينكا إلى دينكا قوقريال، ودينكا أويل، ودينكا بور، ودينكا يرول وهم عرفياً ينتمون إلى أبوين كبيرين، كوي وتقطن ذريته بحر الغزال، وليط وتقطن ذريته أعالى النيل. وأول من عبر بحر الغزال إلى السودان هـم دينكا نقوق حيث سكنوا منطقة أبيي ثم تبعهم دينكا روينق وتوج(2).

النـوير:

يلتقون مع الدينكا في أصل واحد فجدهم أبيونيق شقيق دينق جد الـدينكا، يسكنون جميعهم في أعالي النيل وبالذات في بور وهي عاصمتهم رغم وجود بعض قبائل الدينكا فيها والتي ينتمي إليها الراحل دكتور جون قرنق(*).

وهي قبيلة مقاتلة، شهدت منطقتهم صراعات استعمارية ما بين الفرنسيين والإنجليز أدت إلى انقسام مجتمع النوير.

الإسلامية، معهد دراسات العالم الإسلامي، كلية الآداب، ٢٠٠٧م، ص٤٧

(١) نفس المرجع السابق والصفحة.

(٢) المرجع السابق، ص٥٠.

* الراحل الدكتور جون قرنق، هو مؤسس الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان قاتل الحكومة السودانية منذ عام ١٩٨٣م، ووقع اتفاق سلام مع الحكومة في ٢٠٠٥م، وبموجب ذلك أصبح نائب أول رئيس الجمهورية. قتل في حادثة تحطم طائرة كانت تقله من يوغندا إلى منطقة نيوسايت بجنوب السودان بعد اثنين وعشرين يوماً من عودته للسودان.

الزاندي:

هي القبيلة الرابعة من حيث الوجود والفعالية وهم يعتبرون الأبعد احتكاكاً عن السودان بسبب موقعهم الجغرافي، فهم أقرب إلى شرق إفريقيا يقطنون في شرق الاستوائية في منطقة طمبرة وأكثر وجودهم حول جوبا عاصمة دولة جنوب السودان ويتصفون بالتحضر والأدب والحياء وينقسمون عرقياً إلى مورو وبنقو وزاندي ويندرج تحت هذه البطون الكبيرة فحوذ أصغر، كالتبورو والباميا والمندأ والبرامو والقنجارا[1].

القبائل السودانية بعد دخول العرب:

حتى يستطيع البحث تحديد القبائل في كل إقليم أو جهة جغرافية لابد له من مرجعية يرتكز عليها، خاصة أنه وفي الآونة (*) الأخيرة تمددت القبائل وتفرعت وأصبحت القبائل التابعة لها شخصيتها الاعتبارية بواقع القرار السياسي، لاسيما على المستوى الذي يقع في هيكل النظارات. والنظارة معروفة تاريخياً مربوطة بتوزيع الحواكير. إذ أن القبيلة الكبيرة استطاعت الاستحواز على الأرض سواء بواقع الاحتكاكات القبلية، أو منحة من أحد السلاطين أو الملوك، أو تنازل عنها مقابل فدية مالية، وفي إطار هذه القبائل كانت هناك قبائل وبطون أصغر دخلت وتحالفت مع هذه القبائل، ولكن معظم القبائل المتحالفة انشقت الآن وأصبحت لها إداراتها الخاصة. لذلك اعتمدت الدراسة على القبائل التي كانت لها إدارات معروفة قبل قرار تصفية الإدارة الأهلية سنة ١٩٧٠م. وهي التي حددها مجلس الوزراء في سنة ١٩٨٧م.

---

(١) أحمد عبد الله آدم، قبائل السودان، نموذج النماذج والتعايش السلمي، مرجع سابق، ص١٩٦-١٩٧.

* كان الإنجليز أمام فلسفتين في إدارة القبائل تجميع القبائل أو تشطيرها ورأت في النهاية تجميع القبائل تحت مظلة إدارية واحدة ولذلك جاء لفظ ناظر عموم، والآن منحت الحكومة عدة إدارات لبعض القبائل وكأنها عملت بنظرية التجزئة

وفي إطار النظام الإداري لقبائل السودان فإن هناك عدة تسميات(*) ووظائف لرجل الإدارة الأهلية وهيكل إداري لكل قبيلة. إلا أن الباحث اعتمد على قرار مجلس الوزراء في عام ١٩٨٧م بخصوص معالجة أمر الإدارة الأهلية والذي صنّف الإدارة الأهلية على ثلاثة مستويات حتى تاريخ التصفية في عام ١٩٧٠م وحدد لجنة برئاسة(*) د/ آدم محمود مادبو ومعه آخرون[١]. ومن الملاحظ أن اللجنة لم تذكر القبائل في الإقليم الشمالي بعكس التركيز على المسميات القبلية في الأقاليم الأخرى، ولكن رئيس اللجنة في مقابلة له مع الباحث قال إن الإقليم الشمالي ليس معنياً بإعادة الإدارة الأهلية للتطور الذي شمله والتخلص التدريجي من النوازع القبلية لذلك اكتفت اللجنة بتوصية إعادة مشايخ الخطوط وكافة العموديات التي شملتها التصفية وإعادة الإدارة الأهلية في مستوي مشايخ الحارات والأسواق بكافة الإقليم الشمالي. وسكتت عن إعادة النظارات والمكوك والملوك[٢].

قبائل الوسط:

حسب منطوق اللجنة الوزارية(*) لوضع تصور للدور الجديد للإدارة الأهلية لسنة ١٩٨٧م والذي وافق عليه مجلس الوزراء الموقر في جلسته بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٤م هي: الشكرية والرمالة والشنجاب وشنقيري والمقدوراب والمسلمية وأبوحريرة ونزه والصبحة ودار محارب وبني جرار والأحامدة وسليم والهلالية والنفيدية والعرب الرحل بريفي سنار والجبال والشريدة وموسي والغزايا ورفاعه الهوي والباتيد بالهوي ورفاعة الهوي الشمالية

عملت اللجنة الوزارية لوضع تصور للدور الجديد للإدارة الأهلية لسنة ١٩٨٧م والتي كانت برئاسة د/آدم محمود مادبو وزير الطاقة والتعدين بمنهج عمل على مقدمة وثلاثة عشر فصلاً وتوصيات وجداول عمل للتوزيع الجغرافي للإدارة الأهلية، وتحدثت الفصول عن الهيكل التنظيمي للإدارة الأهلية والاختصاصات والصلاحيات والرقابة القضائية، واللوائح والأوامر. ونفس الشخصية كانت رئيس لجنة الإدارة الأهلية عام ١٩٦٦م*.

(١) لجنة الإدارة الأهلية توصيات وقرارات مكتبة الحكم اللامركزي.

(٢) مقابلة مع الدكتور آدم محمود موسي مادبو رئيس اللجنة ٢٠١٠/٨/١٨م، الخرطوم.

ورفاعة الهوي الجنوبية والبقارة ومايرنو ورفاعة الهوي والفونج وكنانة وبني حسين والقواسمة وويدوي والأنقسنا وفازغلي[1].

الملاحظ أن هناك قبائل(*) تقيم في الإقليم الأوسط ولم تذكر في لجنة التصور الجديد للإدارة الأهلية، لربما مندمجة في إدارة واحدة في بعض للقبائل المذكورة في قرار اللجنة.

قبائل الشرق:

الهدندوة والبطاحين والبني عامر والبشاريين والرشايدة ودار بكر والحمران واللحويين والضباينة والأمرأر والبني عامر "دغلل".

قبائل دارفور:

الرزيقات والبني هلبة والهبانية والمسلات ومقدومية كتم والفلاتة والتعايشة ومقدومية نيالا والمعاليا والحوطية وأقليات الرحل بكاس وديمنقاوية الفور والبرتي بشرق دارفور وإدارة قارسيلا وتوار وارتاج "قبائل زغاوة" والميدوب وقبائل المناطق العالية بجبل مرة وكوبي "زغاوة" وبني حسين والزيادية وكبقه والمساليت وقمر.

قبائل كردفان:

الشنابلة والجوامعة والنوبة والضباب وحمر وبني بدر والصبحة والدقاقيم والكبابيش والرواحلة والراجاب والعوايدة ودار حامد والهواوير والكواهلة والدواليب والنوبة وكاجا وكتول وزغاوة والبديرية والأجانج والكواليب والنمانج والأجانج

---

(١) توصيات لجنة وضع تصور للدور الجديد للإدارة الأهلية لسنة ١٩٨٧م، مكتبة ديوان الحكم اللامركزي، ملف الإدارة الأهلية.

* هنالك قبائل لم يعثر الباحث عليها في توصية لجنة التصور للدور الجديد للإدارة الأهلية، وتعيش في الإقليم الأوسط كالعركيين والحلاويين والعوامرة والشبارقة والرزاقية، الكماتير، الفرجاب، الحجاجاب، المعاضير، العسيلات، والعبدلاب، والبشارقة، وبني فان، والسهيلات، والزنافلة، والعقليين.

والحوازمة وكادوقلي الجنوبية والرواوقة وتقلي والغلايته والعجايرة والمسيرية الزرق والداجو والمسيرية.

أما بالنسبة لقبائل الإقليم الجنوبي(*) " القبائل الحدودية" لم تذكر اللجنة أسماء القبائل وإنما اكتفت بتوصية.

- استمرار الإدارة الأهلية القائمة حالياً بالإقليم.
- استمرار الإدارة الأهلية بمستوى المشايخ للحارات ومشايخ القبائل والأسواق بكافة الإقليم الشمالي فلم تذكر اللجنة قبائل(*) الإقليم وإنما تقدمت بالتوصيات التالية:

١. إعادة مشايخ الخطوط.
٢. إعادة كافة العموديات التي شملتها التصفية.
٣. إعادة مشايخ الحارات والأسواق بكافة مدن الإقليم.

أما قبائل معتمدية الخرطوم ووفقاً لتقرير لجنة "مادبو" السابق ذكرها، فقد أشارت للقبائل على النحو التالي:

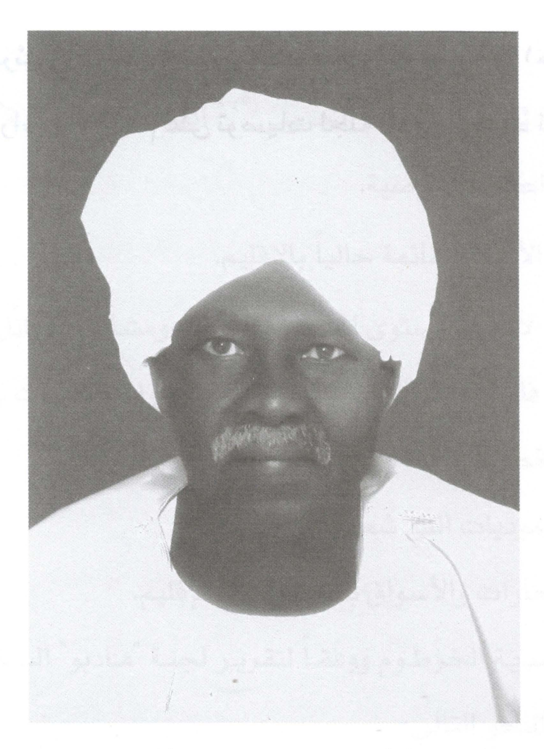
البطاحين والجموعية وقبائل المنطقة الشمالية والغربية للخرطوم.

يرى الباحث أن هذه هي القبائل المعنية في البحث بموجب اعتراف مجلس الوزراء بها في جلسته في تاريخ ١٩٨٧/٩/١٤م. ويعتقد أنها القبائل السودانية المختلفة سواء المهاجرة للسودان في عهود سابقة أو الإفريقية المستقرة في السودان منذ غابر الأزمان، وهي التي شكلت تاريخ السودان الحديث وهي التي عناها الحكم المركزي

---

* بعد قيام الحرب في الجنوب في أغسطس ١٩٥٥م تخللتها هدنة من ١٩٧٢- ١٩٨٣م ثم اشتعلت الحرب من جديد وانتهي الأمر بانفصال الجنوب باستفتاء عام ٢٠١١م واعتبر دولة قائمة بذاتها، لذا اعتبر الباحث أن قبائل الجنوب في البحث تعتبر قبائل حدودية حسب العرف الدولي بين الدول.
* أشار الباحث لمقابلته لرئيس لجنة التصور الجديد للإدارة الأهلية في عدم ذكر قبائل الإقليم الشمالي.

والنظم المتعاقبة بالتنظيم الإداري والقبلي من خلال القوانين التي صدرت، وهي المعنية بالتصفية في قرار الرئيس الراحل جعفر محمد نميري في عام ١٩٧٠م. وهي أيضاً المعنية بموافقة مجلس الوزراء في ١٩٨٧م على توصيات لجنة الدور الجديد للإدارة الأهلية.



الملك يوسف حسن عدلان

مك عموم قبائل الفونج بشمال وجنوب الفونج (النيل الأزرق)

خريج كلية غردون عام ١٩٤٣م وخريج الكلية الحربية عام ١٩٤٤م.

تقلد منصب المكوكية عام ١٩٤٩م وحتى وفاته عام ٢٠١٤م

كان يميل للعدل والسماحة وتسهيل إجراءات المحاكم بصفته رئيس المحكمة الوسطى تستأنف له قضايا عمده في الأرياف.

كان يقول أن العمد (بفلقوا ونحن نداوي)، بمعنى لا يرغب في تصعيد وتعقيد القضايا.

ومن قصص عدله أن لوالده ثيران وكانت تدخل مزارع المواطنين ويستحي المواطنون أن يبلغوا المك بذلك، ولما علم ابنه يوسف أخذ بندقيته واطلق عليها النيران وقتل منها خمس ثيران، ولما علم والده بذلك سكت ولم يسأله.

الفصل الثاني

تعريف الإدارة الأهلية ودورها في العهدين التركي والمهدية

تعريف الإدارة الأهلية:

الإدارة الأهلية تعبيراً شائعاً في الدراسات السودانية اكتنفه بعض الغموض والالتباس؛ وهو تعبير حديث نسبياً جاء في فترة الحكم الثنائي فتم تداوله في النصف الثاني القرن الماضي[1].

جاء غموض التعبير والتباسه من شيوع تعابير مشابهة مثل الحكم غير المباشر والإدارة المحلية والإدارة القبلية والحكم الأهلي، وغير ذلك من التعابير على أن الالتباس أيضاً جاء من تعدد واختلاف الأنماط الكثيرة التي يطلق عليها الإدارة الأهلية، فنظام الحكم في مجتمع القبائل عند الفور بجبل مرة يختلف كثيراً عن نظام الحكم في مجتمع الكبابيش أو النوبة هيبان، أما رحل البقارة فنظام حكمهم الأهلي مختلف جداً عن ذلك الذي يعرف بين القبائل المستقرة التي ألفت الزراعة، ومع ذلك كل هذه الأنماط يطلق عليها مصطلح الإدارة الأهلية[2].

ويرى آخرون أن الإدارة الأهلية تمثل إرث تاريخي وظاهرة اجتماعية ودرجت الحكومات على تكليفها ببعض المهام الإدارية والأمنية ونفي عنها سُبة صنعها بواسطة الحكم الاستعماري وأنها ليست كياناً حديثاً نشأ تحت ظل الإدارة البريطانية وأن منظومة القبائل لم تكن في السودان وحده وإنما نمط من أنماط الإدارة مرتبط بنشوء المجتمعات البشرية ومتعارف عليه وموجود في كل المجتمعات القديمة التي قامت على

---

(١) يوسف سليمان تكنة، نظام الإدارة الأهلية، جريدة الصحافة، العدد (٦٧٣١) بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٤م.
(٢) مرجع سابق.

القبيلة[1].

وفي السودان ظل النظام القبلي يتعامل مع الأنظمة المتعاقبة منذ عهد الفونج والترك، اختلفت معه بعض سياسات الحكام، ولكنه ظل موجوداً، يعلو ويهبط حسب كل نظام ونظرته التطبيقية من خلال الاعتراف بالنظم القائمة في بلد ما وقع تحت الاستعمار، وإقرارها حتى يستتب الأمر للفاتحين أو المستعمرين، وهو أمر معروف في حالات الغزوات والفتوحات[2].

وهناك وصف آخر لمهام الإدارة الأهلية والتي ينظر إليها كإدارة استعمارية تكونت لإخضاع الجماعات لحل مشاكلها. وأن الانتماء العرقي في العديد من الدول الأفريقية قد يستخدم من قبل الباحثين عن السلطة والنفوذ باسم القبيلة أو العشيرة وغيرها بحيث يتم تحويل الهوية العرفية إلى الاضطلاع بنضال سياسي ويسقط بحمولاته وإجراءاته على الهويات الأخرى كأساس يستند عليه الفعل السياسي[3].

ويرى بعض الإداريين السودانيين أن الإدارة الأهلية نمط تقليدي وتلقائي في منظومة الإدارة التي لازمت المجتمعات البشرية منذ بداية تلك المجتمعات والتركيبة الاجتماعية المتنوعة للمجتمع السوداني القائمة على الأسرة الممتدة أثرت تاريخياً وحضارياً على درجة التلاحم والتقارب بين أفراد الشعب السوداني وبدل ترشيدها وتطويرها تم الانقلاب عليها ثورياً[4].

---

(١) محمد أحمد الفضل، بحث في مكتبة ديوان الحكم اللامركزي "ديوان الحكم الاتحادي سابقاً" الخرطوم.

(٢) يواقيم رزق مرقص، تطور نظام الإدارة في السودان في العهد الثنائي الأول "١٨٩٩-١٩٢٤"، الهيئة المصرية للمعارف، القاهرة، ص١٩٦.

(٣) ضيو مطوك، التمييز الإثني في السودان، مكتبة الشريف الأكاديمية، الخرطوم، ط ٢٠١٠م، ترجمة مهدي محمد السيد، ص١٩.

(٤) فؤاد عيد، الهيكل واختيار رجال الإدارة الأهلية ودورهم في المعالجات العرفية والأمن الوطني، مكتبة ديوان الحكم اللامركزي، الخرطوم.

إن الإدارة الأهلية كوظيفة خلقت بغرض استتباب الأمن ولقبولهم من مجتمعاتهم وطاعتهم لأوامرهم ساد السلام وسادت ثقافته وأن الإنجليز كانوا يتعاملون بمرونة مع الإدارة الأهلية لذلك نجحت في تحقيق أهدافها في الأمن والاستقرار[1].

ويمضي إداري[*] آخر ويؤكد بأن مؤسسة الإدارة الأهلية مؤسسة إدارية تقليدية محورية راشدة ومجدية، متميزة بدورها المشهود على درجة من الكفاءة والقوامة واستدل بنظام الممالك في دارفور وسلطاتها الإسلامية المعروفة بخصائصها الثقافية وموروثاتها[2].

ومما سبق، ومن خلال شتى التعريفات للإدارة الأهلية من مفهوم بعض الإداريين السودانيين نرى أن الإدارة الأهلية شيء طبيعي في المجتمعات القبلية، وأنها تؤدي أعمالاً جيدة في إطار طمأنينة أعضاء القبيلة والذين يعيشون في رحابها إذا وجدت التعاون من النظام الحاكم في القطر.

نظام الإدارة الأهلية في العهد التركي:

عند غزو الأتراك السودان في سنة ١٨٢١م وإسقاط مملكة سنار وإخضاع بقية أقاليم السودان، عدا دارفور، أخذ الأتراك التعامل مع نظام الإدارة الأهلية بنوع من الرغبة والرهبة، عاشت القبائل مرارات الغزو عند بدايته خاصة بعد حرق الملك نمر ناظر الجعليين لإسماعيل باشا قائد الغزو وابن محمد علي باشا حاكم مصر في مدينة شندي. ولكن نظام الإدارة الأهلية بدأ يتطور مركزياً بعد أن ثبّت الأتراك أقدامهم في

---

(١) مقابلة مع الإداري آدم الزين في مقر لجنة دور الإدارة الأهلية في دارفور في ٢٠٠٩/٦/٩م، هذه اللجنة صدرت بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٩م برئاسة محمد عثمان الخليفة وعضوية آخرين الباحث من ضمنهم.

* استشهد الباحث ببعض الإداريين الذين عملوا مع الإدارة الأهلية.

(٢) مجذوب طلحة، هيكل النظام للإدارة الأهلية في دارفور، إرشيف مكتبة ديوان الحكم اللامركزي، الخرطوم.

حكم السودان الذي جاء بثقافة مركزية قابضة وظفت زعماء القبائل لصالح الدولة أكثر مما هو لصالح القبيلة، عكس الفونج الذين كانوا يتعاملون مع النظام القبلي بمرونة أشبة بالنظام "الفدرالي" فالأتراك أخذوا على عاتقهم حماية أرواح المواطنين حيث قلل ذلك من اعتماد أفراد القبيلة على زعمائها في حمايتهم كما أضعف الأتراك النظام القبلي من خلال جمعهم للأتاوات والضرائب الأمر الذي كان يقوم به زعماء القبائل لصالحهم[1]. وقليل من ذلك يذهب لملك سنار قبل دخول الأتراك، كما أن النظام التركي وضع يده على تجارة الصمغ العربي وريش النعام وسن الفيل وتجارة الرقيق مما جعل رجال القبائل مجرد موظفين في الدولة التركية، حتى أن بعض القبائل فرت من المديرية الشمالية وأن القبائل البدوية في سنار فرت إلى داخل الحبشة بسبب الظلم[2].

وبعد زيارة محمد سعيد باشا للسودان انهالت عليه العرائض من كثير من السكان يتظلمون فيها من حكامهم ومشايخهم وأقاربهم فراعته الحالة فألغى اللامركزية ورأى أن يناط جمع الضرائب بالأهليين أنفسهم وأن يؤلف مجلس وجمعيات دورية منهم تنظر في الشؤون العامة مع المديرين[3].

ومع ذلك فقد استرضى الحكام الأتراك رجال القبائل، حيث أغدقوا عليهم الأموال وقربوا أبناءهم لاسترضائهم وتم التراضي ما بين الحكومة والإدارة الأهلية، ولكن القبضة الأمنية ظلت مستمرة حتى لفترة ما قبل المهدية بقليل، فإن الضرب بالكرباج للمواطنين والاعتقالات والسجون لقيادة القبائل التي رفضت الخضوع ظلت

---

(١) الإدارة الأهلية، النشأة والتطور، ورقة علمية عثر عليها الباحث في مكتبة الحكم اللامركزي ولكن دون اسم لكاتبها ويعتقد الباحث أنها مهمة جداً في وصفها لنظام الإدارة الأهلية.

(٢) مكي شبيكة، مرجع سابق، ص١٤٤.

(٣) مرجع سابق، ص١٤٤.

مستمرة[1].

ولمزيد من السيطرة على الإدارة الأهلية ولشعورهم بالتفاف أفراد قبائلهم من حولهم حاول الأتراك تثبيت أبناء العشائر *على عروش آبائهم وإغراء الزعامات القبلية بالمال، بل اقترح أحمد باشا أبو دان (أبو ضان) منح زعماء القبائل رواتب شهرية ولكن الفكرة لم تمضِ للتنفيذ للظروف المالية التي كانت عليها خزينة الخديوي[2].

كما لعب الأتراك دوراً في خلافات القبائل السودانية كخلاف القبائل في شمال السودان خاصة الدناقلة والجعليين والعبدلاب وكانت جميعها تشكو من الغارات التي تقوم بها قبيلة الشايقية، وكان إسماعيل باشا يقول لهؤلاء إنه جاء ليخلصهم من غارات الشايقية[3].

وحقيقة الأمر عندما غزا الأتراك السودان لم يكن السودانيون أمة واحدة، بل كانوا مجموعات مفككة غير مترابطة لا زالت غالبيتها العظمى محتفظة بالسمات الأولى للمجتمع القبلي من خلال عدم الاستقرار والتنقل سعياً وراء المرعى للقطعان ما عدا تلك القبائل التي استقرت على النيل وهي التي حاول أن يستميلها إسماعيل باشا. لذلك كانت سياسة الأتراك مع القبائل السودانية هي سياسة فرِّق تسد[4].

وعندما سيطر إسماعيل باشا على الأوضاع في السودان بدلاً من أن ينقذ الشاكين من عنف الشايقية اعتمد الملك جاويش ملك الشايقية ضابطاً في الجيش

* هنالك ألقاب كثيرة لزعماء القبائل منها ما كان سائداً قبل الأتراك ومنها ما استحدث بعد دخولهم السودان والألقاب هي، المك، الشيخ، السلطان، الأرباب، الأور، الكاشف، الديمنقاوي، المانجل، المقدوم، المقد، العقيد، الملك، البنج، الرث، أما منصب الناظر فقد استحدثه الأتراك في ١٨٦٦م، وكذلك منصب الكاشف وأبقت على المستويات الثلاث، الناظر، الشيخ، المندوب.

(١) روبن نيلاند، حروب المهدية،ط١، مطابع الوحدة بأبو ظبي، ص٤٧.

(٢) نازك الطيب، مرجع سابق، ص٥٢.

(٣) ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، ص٣٦.

(٤) عصمت زلفو، كرري، تحليل عسكري لمعركة أم درمان، دار التأليف والنشر، ١٩٧٣م، ص٣٦.

التركي وتحته عدد من الجنود[١].

كما أنهم استغلوا خلاف الملك نمر ملك الجعليين مع أحد أبناء[٢*] عمومته فأرسلوا إليه في مصر ليكون ضمن ضباط الحملة التركية على السودان[٣].

بهذه الكيفية التي سيطر بها الأتراك على القبائل كان من الطبيعي أن يكون هنالك هيكلاً لإدارة البلاد حيث وضعوا على رأسه مدير المديرية يليه الكاشف ثم شيوخ القبائل وقسموا السودان إلى سبع مديريات قبل ضمهم لدارفور وهي دنقلا وبربر والخرطوم وسنار وفازوغلي وكردفان والتاكا.

هذا الوضع استغل رجال القبائل حتى جعلهم مراقبين أمنيين يبلغون عن أعضاء قبائلهم ويدلون بالمعلومات السرية لمخابرات الحكومة عن المحتجين فلم ترضَ بعض القبائل به فثار الكبابيش والبشاريون في الشرق والشكرية في البطانة وكذلك الحسانية وتبعهم ملك الحلفاية ومع ذلك استمر الأتراك في سياسة الترهيب والاستمالة[٤].

وعندما زارهم أحد الرحالة في سنة ١٨٣٥م وصفهم بأنهم كانوا في حالة من الرعب من سيطرة الكاشف، وأن سلطتهم على قبائلهم تقلصت حتى تلاشت وأصبحوا في منتهى الخضوع وكانوا مكروهين من رجالهم وغير موثوق بهم عند حكامهم فقد فقدوا هيبتهم وأملاكهم وحريتهم ولكن بالطبع هناك شيوخ استجابوا لدورهم المنوط بهم من حكامهم الجدد وهم الأتراك واستفادوا أيما استفادة وقربوا أبناءهم وعشيرتهم

---

(١) ضرار صالح ضرار، مرجع سابق، ص٣٣.

(٢) * اختلف الملك نمر مع ابن عمه الشيخ ود عجيب فأستغل الأتراك ذلك ضد الملك نمر وهو من الأسباب التي أوقدت الغضب في صدره حتى قام بحرق إسماعيل باشا في شندي

(٣) ضرار صالح ضرار، مرجع سابق، ص٢٦

(٤) نفس المرجع، ص٤٥.

في المراكز العليا في الدولة والقبيلة كل ذلك على حساب شعوبهم وقبائلهم[1].

ولكن وبعد زيارة محمد سعيد باشا ومحاولاته لتفكيك المركزية عملت الإدارة على تقريب السودانيين من الوظائف العليا لعلها تهدئ من روع السودانيين فعين عبد القادر محمد زين شيخ مشائخ سنار مستشاراً للحاكم خورشيد باشا[2].

وهو أول سوداني يعين في منصب رفيع في العهد التركي وأمتاز الشيخ عبد القادر بسعة الأفق والأمانة والنصح والشجاعة واستطاع أن يقنع خورشيد بإعفاء الشيوخ من الضرائب وكذلك الفقهاء وألغى متأخرات الضرائب وأن يعطي الأمان لكبار الفارين فأتصل بالهارب إدريس ود عدلان شقيق محمد[3*] ود عدلان وأحضره وعيّنه شيخاً على الفونج واتصل بزعيم العركيين الذي ثار في الجزيرة وفر بقومه إلى الحبشة وأعيد وأصبح فيما بعد مستشاراً لخورشيد باشا.

وبذلك تنفس زعماء القبائل الصعداء وابتسمت لهم الدنيا بعد عبوس وبدأوا يتحسسون مواقعهم ليندفعوا إلى الأمام مطالبين بمزيد من الحقوق مستفيدين من وظيفة وشخصية عبد القادر محمد زين، حتى أنهم اعترضوا على تعيين أراكيل مديراً للخرطوم بحجة أنه غير مسلم فقام بالاعتراض العلني شيخ الشكرية أحمد أبو سن والشيخ إبراهيم عبد الدافع فأرسلا إلى مصر محبوسين ووضعا في سجن الإسكندرية ولكن أطلق سراحهما وعادا إلى السودان[4].

وبعد رجوع الشيخ أحمد أبو سن تم تعيينه مديراً على الخرطوم وسنار في عهد

---

(١) ضرار صالح ضرار، مرجع سابق، ص٥٤-٥٥.
(٢) نفس المرجع، ص٦٠.
(٣) محمد ودعدلان هو رجل الملك بادي القوي الذي أرسل برقية شديدة اللهجة لإسماعيل باشا يحذره فيها من مغبة غزو سنار، ولكنه أغتيل قبل دخول إسماعيل باشا لسنار بقليل.
(٤) ضرار صالح ضرار، مرجع سابق، ص٦١.

إسماعيل باشا الثاني وكان أحمد بك مثالاً يحتذى به فبقي على وظيفته عشرة سنين حيث وفق أوضاع قبيلته الشكرية مع القبائل المتداخلة والمتجاورة، وبذلك كسب ود القبائل تماماً كما فعل عبد القادر محمد زين وهناك في بربر فقد تقلد زعيم العبابدة منصب مدير المديرية.

لقد أعجب الأتراك باقتدار السودانيين زعماء القبائل وحسن إدارتهم، خاصة إدارة عاصمة مثل الخرطوم المدينة التي يسكنها سكان في مختلف الجنسيات والأديان تستلزم من اللياقة والكياسة ما كانت من خصال لأحمد بك أبو سن البارزة كل ذلك في نزاهة وأمانة لم يلامس فيها الدنس ثوبه أو يده ومات في مصر وهو في زيارة عمل طارئة[1].

وبهذا توطدت العلاقات بين زعماء القبائل والخديوية في مصر، فإن رسالة الخديوي توفيق إلى حاكم بربر بخصوص قبائل الهواوير والسواراب عند وصول الجنرال اللورد ونسلي إلى كورتي لإنقاذ غردون باشا المحاصر من قبل قوات المهدية في الخرطوم تؤكد توطيد تلك العلاقة فقال في برقيته..." بلغنا أن قبائل الهواوير والسواراب الذين وعدوا بتوريد الجمال للإنجليز عند وصول الجنرال اللورد ونسلي إلى كورتي قد تمنعوا الآن عن توريدها زعماً منهم بأننا لسنا مُحبين للإنجليز وأننا نود إعاقة حركتهم فنوصيكم أن تزيلوا هذه الأفكار التي لا أصل لها وأن تفهموهم بكافة ما يكون في إمكانكم من الوسائل بأن مصلحتنا ومصلحة مصر ومصلحتهم متوقفة على سرعة وإسعاف وإنقاذ الخرطوم وتفهموهم على الخصوص أن الإنجليز لم يتوجهوا للسودان بقصد امتلاكها والبقاء فيها، بل إنهم توجهوا لخدمة مصر ولنا، فإذا لم يحصل إنقاذ(*) الخرطوم يكون ذلك أكبر مصاب على مصر وعلينا فنحن

١-مكي شبيكة مرجع سابق ص ١٥٩

معتمدون عليكم وعلى صداقتكم في تفهم جميع ما في تلغرافنا هذا إلى مشايخ القبائل لكي يساعدوا الإنجليز"[1].

أما في كردفان فلم تكن ثقة الأتراك كافية في زعماء قبائلها فحاولوا إخضاعهم بشتى الوسائل، في البداية تم توحيد القبائل تحت لواء شيخ مشايخ ثم مرة أخرى تم توزيعها لعدة نظارات وتمت تسمية زعماء القبائل المستقرة مشايخ أخطاط وتُرك مشايخ القرى تحت رئاستهم استمر هذا الوضع لفترة طويلة وآخر من تولى شيخ مشايخ محمد يس دوليب من أسرة دنقلاوية[2].

إلا أن موسى باشا ألغى هذا النظام ووزع القبائل إلى أربع نظارات محلية بذات الصلاحيات ثم تم تعيين محمد يس دوليب معاوناً بمقر الرئاسة ثم ألغى نظام النظارات مرة أخرى واستبدل بالنظام القديم ومرة أخرى أعيد نظام النظارات الأربع.

يؤكد الاضطراب في اتخاذ القرارات وإلغائها تردد السياسات المتخوفة من هذه *القبائل فتوحيدها على يد شخص واحد ربما يشكل خطورة على النظام الحاكم* وتوزيعها فيه صعوبة للسيطرة عليهم في الأطراف مما يثقل كاهلها بالصرف الإداري.

مما سبق ذكره في البحث فإن القبائل وزعمائها مروا بمرحلتين مهمتين في العهد التركي مرحلة الضغط والإرهاب، والإذعان، استسلمت فيها بعض القيادات القبلية ونفرت أخرى، استمرت هذه الحالة حتى أواسط الثلاثينات من القرن التاسع عشر، وبدأت الأحوال تتطور إلى الأفضل إدارياً بعد زيارة محمد علي باشا ومحمد سعيد باشا للسودان والتي بدأت بعدها بتفكيك المركزية القابضة ومحاولة إشراك

* المعني بإنقاذ الخرطوم، هو إنقاذ غردون وهو بدوره حاول استقطاب القبائل فأعطى رتباً لشيخ الضباينة وشيخ الشكرية لاستمالتهما وكان وقتذاك حاكماً عاماً للسودان قبل مقتله من قبل قوات المهدي في ١٨٨٥م.

(١) مكي شبيكة، مرجع سابق، ص٣٥٦.

(٢) مكمايكل، مرجع سابق، ص٥٦.

السودان في حكم بلادهم.

تأتي المرحلة الثانية وهي المشاركة في صنع القرار من خلال تعيين قيادات قبلية، فهناك من غير أحمد بك وعبد القادر محمد زين وحسين خليفة بك فقد شارك في السلطة آخرون أمثال الياس باشا أم برير وخالد زقل والنور عنقرة[1].

وكانت مصادفة جيدة أن اختار الأتراك رجالاً من زعماء القبائل كانوا في غاية الحنكة والحكمة التي ساعدتهم في انتشال كثير من مواطنيهم من وهدة الهجرة والاغتراب، وتخفيف العذاب على بعض المضطهدين والفارين من الضرائب.

كما ساهم الأتراك في تطوير مفهوم زعماء العشائر وإشعارهم بالدولة وأهميتها ووحدة البلاد، وكيفية خروج القرارات المركزية "الفورمانات" وتدريبهم لتولي المناصب الرفيعة.

قد ينظر إلى المركزية القابضة في العهد التركي على أنها نوع من أنواع الحكم الدكتاتوري ولكنها في تلك الأزمنة جعلت القبائل في بوتقة واحدة، عكس الاتجاه السائد ما قبل الحكم التركي إذ أن أي زعيم قبيلة يتفرد في حكمه على أهله، لوحده يجمع أموال الزكاة والعشور والضرائب والرسوم التجارية لا حسيب ولا رقيب إلا من وازع الضمير. وفي إطار التنظيم الإداري فقد سعى الأتراك إلى تنظيم القبائل من خلال استحداث رتبة الكاشف التي تلي المدير، واستحداث رتبة الناظر في عام ١٨٦٦م للسيطرة الإدارية على القبائل.

الزعامات القبلية في عهد الثورة المهدية:

لم تنسَ القبائل السودانية ما فعلته بها الحكومة التركية الغازية، فقد سامتها سوء العذاب، واستغلت قياداتها أسوأ استغلال. فبدل أن يكونوا زعماء لقبائلهم

---

(١) عصمت زلفو، مرجع سابق، ص٢٧.

جعلتهم رجال أمن يتجسسون على ثوار القبائل وموظفي ضرائب ومتحصلين للأتاوات بأبشع ما تكون صور الجمع حتى ضاقت الأرض بما رحبت بالقبائل، فهاجرت[*] بعض القبائل خارج حدود الوطن فراراً من العسف والضيم والاضطهاد، كل ذلك تم على يد الحكام الأتراك. ويعاونهم بعض الإداريين المصريين الذين قال عنهم جلادستون رئيس وزراء بريطانيا إبان حملة بريطانيا على السودان لإنهاء الحكومة المهدية وهو يتبع لحزب العمال قال إن المصريين لا علاقة لهم بالسودان، وأنهم غير مرغوب فيهم هناك، وأن الثورة المهدية كانت نتيجة ضمنية لعقود من الاستغلال المصري للسودان[1].

والحالة هذه وأن ثورة قد هبت رياحها من داخل السودان يقودها أحد السودانيين فلماذا لا تهتبل هذه الفرصة، فقد بدأت شرارة الثورة المهدية في النيل الأبيض بالجزيرة أبا في أغسطس من سنة ١٨٨١م[2].

كان تأييد القبائل للثورة المهدية ينطوي على أكثر من غرض، قبائل عانت من الحكم التركي كالجعليين؛ فبعدَ أن أحرق ملكهم الملك نمر إسماعيل باشا، عوملوا معاملة قاسية لذلك كانوا من آوائل من أيّد المهدية في الشمال بقيادة زعيمهم عبد الله ود سعد والسعدابي[3].

وهناك قبائل كانت ضمن منظومة الحكم التركي حتى قبل قيام الثورة المهدية بقليل، ولكن في زيارة لغردون إلى بربر صرح للقبائل المتحالفة قناعة الخديوي بوجوب الانسحاب من السودان، هذا القرار عجل بالقبائل المتحالفة لتنضم إلى

---

* هناك قبائل حدودية مع الحبشة اضطرت إلى الفرار إليها من ضمنها قبيلة محمد ود عدلان (ما يمثل وزير خارجية سنار) الذي اغتيل قبل الغزو وكذلك فرت إلى الحبشة العركيين وغيرها.

(١) روبن نيلاند، حروب المهدية، ط١، مطابع الوحدة بأبوظبي، ص١١١.

(٢) مكي شبيكة، مرجع سابق، ص٢٥٨.

(٣) نعوم شقير، مرجع سابق، ص٤٥٩.

المهدي[1].

وهناك قبائل تسعى للمكاسب وهذه قدرت موقفها أن الأفضل لها أن تقف مع المهدي لسلب ممتلكات الحكم التركي وتعتبر بالنسبة لها غنائم، وهو ديدن بعض القبائل التي تنظر إلى الكفة التي يمكن أن تكون راجحة دون اعتبارات دينية أو وطنية.

ومع ذلك فإن هناك قبائل لا زالت تقف مع الأتراك كالكبابيش وبعض الجعليين والشايقية على أمل أن ينجح الاتفاق بين غردون باشا وخديوي مصر ونوبار باشا القاضي بسحب القوات العسكرية وإقامة حكومة فدرالية من الملوك والسلاطين وسميت بالحكومات المنتظمة. ولكن رفضها غردون ورأى بدلها ضرورة الوجود والسيادة الأجنبية[2].

أما غالبية القبائل السودانية فقد وقفت مع المهدي في ثورته للخروج من المأزق التركي الذي وضع البلاد كلها كبلاد مؤجرة لصيادي الرقيق بواسطة حكومة الخرطوم التي تحكم بالاستبداد فالوضع أصبح بالفعل مهيأ لثورة عارمة.

ثم تأتي شريحة أخرى مهمة تأثرت بالمنشورات الدينية التي كان يرسلها المهدي التي تدعو للعدالة والمساواة بين الناس. وفئة أخرى من القيادات الوسيطة للقبائل من خارج البيوتات الحاكمة اشرأبت أعناقها للمجد والسؤدد؛ بدأت تتحرك وسط القبائل لدعم الثورة المهدية لم تنظر إلا إلى الرباط الروحي الذي توفر في الثورة المهدية الذي سال بسببه أنهر من الدم عبر مسيرة المهدي الطويلة من أبا وحتى الخرطوم؛ فقد امتزجت فيها دماء الجعليين والبقارة والدناقلة والدينكا والبجة وحارب رجال الرزيقات في أقصى الشرق، كما قاتلت جهادية أبو عنجة في أقصى الشمال ومواصلة الروح

---

(١) عصمت زلفو، مرجع سابق، ص١٣٠.
(٢) مكي شبيكة، مرجع سابق، ص٣٢٥.

الدينية العميقة التي بثها في رحابهم.

واختفت كل الفوارق القبلية وحدود المديريات الوهمية التي أنشأها الحكم السابق، ولم يعد يطلق على سكان النيل "بالبحارة" أو"الجلابة" ولم يعد هؤلاء يعتبرون قبائل الغرب قبائل متوحشة، فالجميع وقفوا صفاً واحداً في وجه رصاص العدو(١).

هذا هو الشعور الذي انتاب قبائل السودان، فجاء مادبو يقود الرزيقات، ومعه لفيف من القبائل ليبايع المهدي في قدير، ويكلفه المهدي أميراً على دارفور. وفي قدير قابله ملكها الملك ناصر بكل حفاوة وإكرام واستقبله سكان الجبال المجاورة وبايعوه(٢).

ثم جاء دور ملك تقلي في جنوب كردفان الذي تضرر كثيراً من سياسة الأتراك ليقف إلى جانب المهدي، فقد كانت الجفوة واضحة بينه والأتراك، حيث بدأت ملامحها تظهر بشدة قبيل اندلاع الثورة المهدية بقليل(٣).

كذلك تحركت قبائل كردفان لنصرة المهدي كقبائل الحمر، والبديرية، والمسيرية، والحوازمة، والجمع بقيادة زعيمهم المنا إسماعيل(٤).

كما تحركت قبائل التكارنة والصليحاب والزغاوة والجهادية السود وغيرهم، كل هذه القبائل استنفرها المهدي لمحاربة الأتراك وهو يتحرك من قدير صوب الخرطوم(٥).

ثم جاء دور قبائل النيل الأبيض بقيادة زعيمها علي ود حلو كدغيم وكنانة

---

(١) عصمت زلفو، مرجع سابق، ص٨٥

(٢) مكي شبيكة، مرجع سابق، ص٢٦٣.

(٣) ألن ثيوبولد، علي دينار، آخر سلاطين الفور، الشركة العالمية للنشر، السودان، ٢٠٠٥م، ص٣٦.

(٤) محمد إبراهيم أبو سليم، الحركة الفكرية في المهدية، دار الجيل، بيروت، ط ١٩٨١م، ص١٨٩.

(٥) نعوم شقير، مرجع سابق، ص٣٥٨.

وعرب النيل الأبيض والكنوز والمسلمية والدناقلة والنوبيين واستقبلهم أحمد أبو ضفيرة زعيم الجموعية بأم درمان والفتيحاب وحاصروا الخرطوم من الضفة الغربية[1].

وكذلك التحمت معهم من الضفة الشرقية للخرطوم قبائل شرق النيل يتقدمهم الشيخ العبيد ود بدر ومحمد الطيب البصير في سنة ١٨٨٤م لتحاصر الخرطوم[2].

وجاء لمساندتهما المضوي إبراهيم وأحمد الأمين أم حقين وعبد القادر قاضي الكلاكلة؛ ومن الوسط جاءت قبائل العركيين والكواهلة والمناصير والحسانية وجاءت قبائل الهواوير من المديرية الشمالية، وفي ثبات كان البجة[3] في شرقهم الأقصى يقاتلون الجنرال جراهام حتى أنسحب من الشرق مكرهاً ليتوجه لمقاتلة قبائل أخرى وهي قبائل الباشان والأفغان في شمال غرب الهند[4].

لقد تابع رئيس وزراء بريطانيا وقتئذٍ جميع تحركات القبائل السودانية، وكان يقف مع هذه القبائل في قضيتها، بل كان يرى وجوب انسحاب الجيش الإنجليزي بأسره من الشرق الأدنى، أما عن السودان فهو يرى أن السودانيين يحاربون من أجل بلادهم، ويرى أن السودان في حاجة لمعالجة أمراضه وهي الجهل والفقر والفساد والرق ويجب مساعدته في الخروج فقط من هذه المآزق لا الزحف عليه بقوة السلاح وإخضاعه[5]

بهذه الوقفة القوية من قبل القبائل تحرك المهدي من الرهد ليحاصر الخرطوم بنفسه واندفع الأنصار ليهاجموا قصر غردون ويقتلوا غردون نفسه في ١٨٨٥/١/٢٦م ليستبقوا السير شارلس ولسن الذي أصبح قائد الطابور الذي جاء لينقذ غردون بعد أن

---

(١) محمد إبراهيم أبو سليم، الحركة الفكرية للمهدية، ص٦٧-٨٩.
(٢) نفس المرجع، ص٦٦.
(٣) * القبائل التي وقفت مع دقنة هي الأرتيقة والجميلاب والنوراب، والخاسة والأشراف والهدندوة
(٤) محمد إبراهيم أبو سليم، مرجع سابق، ص٦٦.
(٥) روبن نيلاند، مرجع سابق ص ١٨٢ — ١٨٨.

أصيب القائد الفعلي الجنرال ستيورات. فقد جاء شارلس ولسن متأخراً ليومين، ففي ١٨٨٥/١/٢٨م وصل توتي ولما أخذ شارلس ولسن منظاره ليستكشف حالة الخرطوم لم يشاهد العلم المصري، وتأكد له أن الخرطوم سقطت في يد المهدي[1].

خلافات المهدية مع زعامات القبائل:

إذا كانت التركية تعتمد على زعماء القبائل لتحقيق أهدافها، فإن المهدية لم تعتمد على زعماء القبائل إلا بقدر إيمان تلك القيادات بالمعتقدات والأفكار المهدية فكان الاعتماد الأساسي على الجهاد والبلاء وليس قيادات القبائل، فظهرت شخصيات وقادة للثورة كانت في نظر زعماء القبائل أنها قيادات ليست ذات عمق ضارب في بيوتات الأسر الحاكمة للقبائل ومن تلك الأسماء برز اسم حمدان أبو عنجة، والزاكي طمل، ومحمد خالد زقل، وكرم الله ومحمد كركساوي ومحمدخير وعبد الرحمن النجومي، وعبد الله خوجلي، وعثمان دقنة، ومحمد عثمان أبو قرجة والمدثر إبراهيم الحجاز، وأحمد سليمان، والعبيد ود بدر، ومحمد الطيب البصير، والمضوي إبراهيم وأحمد الأمين أم حقين وعبد القادر قاضي الكلاكلة وغيرهم وغابت أسماء العوائل مثل إسماعيل المنا ناظر الجمع الذي قتل في الأبيض قبل فتح الخرطوم لخلافات مع المهدية وآل مادبو الذين قتل زعيمهم مادبو بعد فتح الخرطوم. وكذلك قتل صالح فضل الله زعيم الكبابيش وقتل عبد الله ود سعد في معركة المتمة بين الجعليين وجيش الخليفة الذي زحف نحو مصر واختفت أسماء لزعماء وقبائل الوسط كالشكرية التي حبس زعيمها أبوسن والبطاحين حيث غاب عن الحراك أي من عائلة آل طلحة وهي بيت النظارة عند البطاحين، أما الأسماء التي ظهرت كقيادات بديلة لزعماء القبائل وأصبحت واجهة للثورة المهدية، إن زعماء القبائل كانوا ينظرون إليهم

---

(١) مكي شبيكة، مرجع سابق، ص٣٥٨.

إمـا كـانوا عبيـداً كمـا تلفـظ بـذلك مـادبو زعـيم الرزيقـات لحمـدان أبـو عنجـة في محاكمة الأبيض، أو فقرا "حفظة قرآن" كما هـي الحـال بالنسبة لمحمـد خير والعبيـد ود بدر والمدثر إبراهيم الحجاز، فزعماء القبائل لا يرون أن الإمارة خليقة بهؤلاء والجـزء الثالث يعتبرون عند شيوخ القبائل تجار رقيق وعمـلاء للأتـراك كمـا هـي الحالـة للنـور عنقرة وآل كركساوي الخلاف الذي دُق بين زعمـاء القبائـل والثـورة المهدية؛ وقـع بقـوة حتى أنه أصبح فيما بعد معولاً يهدم كل شيء في الدولة المهدية.

أما الصراع الآخر وهـو الصـراع التقليـدي مـا بـين المركـزية(*)، واللامركـزية وتـأتي زعامـات القبائـل أيضـاً في قمـة هـذا الصـراع فقـد جـنح زعمـاء القبائـل إلى الاسـتقلالية وتعـودوا تلـك السياسـة في عهـد الحكـم الفونجـاوي. وفي الآونـة الأخـيرة للحكـم التركـي تعامـل الحكـام بمرونـة مـع بعـض زعمـاء القبائـل في جمـع الضـرائب بشرط التبليغ عن ثوار القبائل وهـو في الأسـاس صـراع مـا بـين القـوات المحليـة والقـوات المركـزية.

الأمر في المهدية اختلف كثيراً عن العهود السابقة في تعاملها مـع زعمـاء القبائـل فزعيم القبيلة ليست له قيمة تذكر إلا إذا كان مؤمناً إيماناً قاطعاً بـالفكر المهـدوي، وألقت العداوات التقليدية بين بعض القبائل النيلية بظلالها على سجل سير الثورة المهدية كالصراع(*)، ما بين إدريس أبتر "الدنقلاوي" والزبير باشا الجعلي عندما كانا يتاجران في جنوب السودان ويتنافسان على إرضـاء الحكـم التركـي. فالجانـب الـذي يقـف عليـه الدناقلة قد لا يميل إليه الجعليون(*)(*1).

(*) لم يكن خلاف مادبو مع الخليفة بسبب أفكار ومعتقدات الخليفة في المهدية بقدر مـا كـان الخـلاف حول الاستقلالية بمعني سياسة الحكم المركزي واللامركزي.

(*) يـأتي الخليفـة علـي ودحلـو فـي مقدمـة زعمـاء القبائـل الـذين أمنـوا بالمهديـة وظـل زعيمـاً لقومـه والخليفـة الثـاني للمهـدي حتـى لقـي ربـه صـريعاً بجانـب الخليفـة عبـد الله بـأم دبيكـرات بالنيـل الأبيض.

وذهبت المهدية أكثر في إبعاد القضاء عن زعماء القبائل وكانوا يقومون بذلك وسط رعاياهم، فكانت بدائلها التقاضي الإسلامي، فجاءت بقاضي الإسلام وعلماء المحراب ومجالس التحقيق وجعلت عضوية للمحاكم[1].

لقد اعتمد الخليفة عبد الله التعايشي في كل ذلك على منشورات المهدي قبل موته التي نبذت القبلية، حيث بعث منشوراً إلى كافة أصحابه وأعوانه في الله من الخلفاء والأنصار المأمورين؛ حثهم على توحيد كلمة الله ومعاونة الخليفة عبد الله وخدمة الأعشار والزكوات والغنائم وحثهم على عدم الاستبداد بطائفة ولا قبيلة[2].

ربما أسيء فهم مثل هذه المنشورات، فهناك فرق كبير ما بين القبيلة والقبلية، فالقبيلة أمر مشروع بنص القرآن، ولكن القبلية هي تضييق وعاء القبيلة الواسع واستغلالها في حيِّز لمصلحة فرد أو فئة دون الآخرين، فالمقربون من الخليفة فسروا ذلك بإبعاد القبيلة كلية من الشأن العام وبذلك أبعدوا زعماء القبائل ليفسحوا لهم المجال، وعلى كل لقد طفح الكيل بالقيادات القبلية والزعامات العشائرية وأول ما بدأ الصراع بين الخليفة والقبائل بدأ بالأشراف وهم قبيلة المهدي وأقربائه وكانت لهم وضعية عسكرية وهيبة أسرية حتى وفاة المهدي.

فقد كان محمد خالد زقل يسيطر على دارفور بجيشه الكبير، ومحمد خير ببربر ومحمود عبد القادر بقواته في كردفان وعبد الرحمن النجومي في الشمال ومحمد

(*) سليمان بن الزبير باشا رفض تعيين إدريس أبتر الدنقلاوي عليه مما يؤكد عمق الخلاف الذي زرعه المستعمر بين القبائل السودانية.

(١) محمد إبراهيم أبو سليم، مرجع سابق، ص٣٤.

(٢) (نعوم شقير، مرجع سابق، ص٦٠٠.

وكرم الله كركساوي يحكمان بحر الغزال. وهناك النور عنقرة في كبكابية[1].

وكانت هناك سيطرة لقادة الطرق الصوفية أمثال العبيد ود بدر وود البصير وود أم حقين وعبد القادر قاضي الكلاكلة بحسب أنهم كانوا حول المهدي حتى وفاته[2].

لقد جابه الخليفة تمرد الأشراف وتذمر قبلي ينحو إلى الاستقلال والانفراد بالسلطة على أفراد القبائل، أحقية مزعومة يريد الأشراف أن يكسبوها[3].

وهناك بعداً آخراً أخذ الطابع القبلي ولكنه غطى على كل الصراعات الجانبية سواء الدينية أو العرقية، ذاك هو الصراع ما بين أهل الغرب وأهل النيل؛ وكانت بدايته خلاف الأشراف مع الخليفة وسرعان ما أخذ الطابع القبلي الجهوي، وتشاء الأقدار أن يكون الخليفة عبد الله القائم بالأمر من بعد المهدي من أهل الغرب فهم بطانته وجنده، وتشاء الأقدار أن يكون الخليفة شريف من أهل النيل وذي صلة رحم بالمهدي[4].

يرى الباحث أنه كان يمكن استغلال هذه الثنائية استغلالاً إيجابياً لمصلحة الدين والوطن، ولكنها أخذت طابع العنف بجلباب قبلي تحت مظلة وغطاء الدولة المهدية.

كان مادبو من آوائل زعماء القبائل الذين نفضوا أيديهم عن المهدية، فطورد وقتل في الأبيض في سنة ١٨٨٧م، وتبعه الشكرية فرفضوا البيعة وأُلقي القبض على زعيمهم عوض الكريم أبو سن، وأودع السجن حتى مات ثم جردت حملة لتأديبهم ثم

---

(١) عصمت زلفو، مرجع سابق، ص١٠٢.
(٢) محمد إبراهيم أبو سليم، مرجع سابق، ص٦٦.
(٣) نفس المرجع، ص١٩.
(٤) مكي شبيكة، مرجع سابق، ص٣٨٧.

ثار الضباينة بقيادة زعيمهم محمود زايد فسجن سنة ١٨٨٩م، وثار الكبابيش وقتل زعيمهم صالح فضل الله، وكذلك ثار البطاحين وقطعوا الطريق رفضاً للهجرة وكذلك الحمدة بقيادة محمد البشير علي طه وأعقبهم بنو حسان بزعامة الرضي أبو ورق بالتحالف مع العقليين والعلاطين برفضهم الهجرة وكانت واقعة الإهليج قبالة فاشودة[١].

وفي الشمال قبض علي محمد حمد الملك ملك دنقلا ووضع في السجن؛ وكذلك وقف الجعليون والشايقية ضد الخليفة ومعهم العبابدة[٢].

أما الكبابيش فلم ينسوا مقتل زعيمهم صالح فضل الله فأرسل زعيمهم من كردفان برقية[*] إلى الإنجليز في دنقلا يخبرهم بجاهزية القبائل لمقاومة الخليفة[٣].

كما وقف النوبة ضد الخليفة في جبل الداير وانتقلت الثورة إلى قبائل دارفور إلى الرزيقات منتقمين لمقتل زعيمهم ورفضاً للهجرة وانتشرت الثورة في دارفور للقبائل الأخرى، فأنتفض سلطان الفور يوسف إبراهيم قرض وتبعه التاما والمحاميد والقمر بقيادة عيسى زكريا والبديات والقرعان والزغاوة والمساليت وقبض على سلطان دار سلا وسلم إلى أم درمان بتهمة حرب الرئاسة ثم جاءت حركة أبو جميزة سنة ٨٨-١٨٨٩م[٤].

كما انتفض الميدوب والبني هلبه والبيقو والمعاليا وتحرك الزغاوة كبقة وكوبي بقيادة السلطان عبد الرحمن فرتي وتحرك العرب الماهرية وهم جيرة الزغاوة في

---

(١) عصمت زلفو، مرجع سابق، ص٣٢٢.
(٢) نعوم شقير، مرجع سابق، ص٧١٤.
* أرسل بعض وجهاء كردفان برقيات إلى مصر تطالب بتخليصهم من حكم الخليفة وكان ذلك عام ١٨٨٦م.
(٣) مكي شبيكة، مرجع سابق، ص٤٢٠.
(٤) عبد المنعم الخليفة خوجلي، لمحة من تاريخ دارفور، ط١ ٢٠١١م، مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان، ص٨٥.

الشمال بقيادة حسب الله عثمان جمعة. وكان الاعتراض ليس على المهدية كحكم وإنما الاعتراض على أسلوب الجباية وسوء استعمال واستغلال السلطات والهجرة القسرية. وتصدير الأمراء إلى درافور.

وهكذا اشتعلت حروب القبائل في السودان كله شرقاً وغرباً. فأصبح الخليفة وحكمه بين المطرقة والسندان، قبائله تحاربه رفضاً للهجرة والحكم المركزي القابض وتقليص السلطات ووضع زعامات بديلة لقادتها؛ وهناك القبائل النيلية ووسط السودان ترميه بتهمة الانحياز لأهله في الغرب، ولكنها أيضاً تتفق مع مفهوم قبائل الغرب الرافض للهجرة والحكم المركزي. وفي هذا لم يساوم الخليفة أبداً في مبادئه ولم يهادن القبائل، فركز قبضته الحديدية بواسطة قواد اختارهم بعناية من فخوذ قبيلته(*) كعثمان آدم في الغرب، ويونس الدكيم في الشمال، وعربي دفع الله بالجنوب، وأبو عنجة في الشرق، وشقيقه يعقوب جراب الرأي يرابط حوله في أم درمان، ومعه محمود ود أحمد قبل أن ينقل إلى دارفور بديلاً لعثمان آدم "جانو" الذي مات بسبب مرض الجدري[1].

وكما سبق أن ذكر الباحث عن رجال حول المهدي، فهؤلاء أيضاً رجال حول الخليفة وهو الشيء الذي ذهب إليه بن(*) خلدون في مقدمته كما ذكر أحد الباحثين حيث قال إن قيام الحضارات والدول يعتمد على القبيلة والقوة والاستيلاء وهو السبيل المؤدي للملك[2].

---

* ينتمي الخليفة إلى فخذ الجبارات من التعايشة ويقول عنه الآخرون أنه إستأثر بكل شيء في المهدية حتى جرت النكتة "الشغل ما مهدية حيماد أكل عطية" وعطية هم الرزيقات والمسيرية والحوازمة وحيمادهم التعايشة والهبانيا والبني هلبه وكلهم لجد واحد وهذا يؤكد أن الخلافات وصلت إلى أبناء الجد الواحد.

(١) عصمت زلفو، مرجع سابق، ص١٠٢.

(٢) نازك الطيب دور الإدارة الأهلية والحكومة في فض النزاعات ص ٨.

* هو عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، استقرت أسرته بتونس ولد عام ٧٣٢م ارتحل للقاهرة وتصدر للإقراء بالأزهر الشريف وهو صاحب كتاب المقدمة الشهير بمقدمة بن خلدون وكتاب المبتدأ

في الوقت الذي يحارب فيه الخليفة عبد الله القبائل في كل مكان حيث حصد[*] عدداً من رؤوس قادتها ضرباً بالسيوف، كانت هناك في بريطانيا تحاك المؤامرات تلو المؤامرات لغزو السودان واسترداده من جديد لصالح بريطانيا انتقاماً لمقتل غردون وللسيطرة على موارده؛ والخليفة في السودان يجابه ضعفاً داخلياً وحروباً منهكة ومجاعة بسبب القحط الذي قضى على الأخضر واليابس، علاقات خارجية ايجابية منعدمة حتى الأحباش الذين مدوا أيديهم للتعاون مع السودان ضد الأجانب رفضهم الخليفة؛ بهذه الحالة المتردية تزحف قوة باطشة قادمة، إمبراطورية عظمى تسخِّر كل إمكانياتها العسكرية بأحدث الأسلحة لاستعمار بلد فقير أنهكته الحروب وأفقره الفساد ونخرت في عظمه القبلية والعرقية. والخليفة يقف وحيداً إلا من ثلة قليلة وقيادات من فخذه "الجبارات" وقفت معه بكل صلابة ورباطة جأش وقوة شكيمة وصبر بلا حدود يقف الخليفة شامخاً وهو ممتلئ بالثقة قابضاً على مبادئه حتى سقط شهيداً في أم دبيكرات.

لقد ساهمت الصراعات القبلية في إسقاط حكومة الثورة المهدية التي أعطت البلاد وحدة دينية ووطنية وأزالت الفوارق الطائفية والدينية[1].

وبالرغم من أن البعض يرى أن المهدية لم تلغِ القبائل والطرق الصوفية[2]، إلا أن ذلك كان في بداية حكم المهدية الذي كان فاصلاً ما بين عهد القبلية وبزوغ عهد القومية السودانية. وفيما بعد ولعدم معرفة كيفية التعامل مع الوضعية القبلية السائدة في السودان دخلت البلاد في صراعات قبلية أطاحت بالفكرة المهدية برمتها.

والخبر.

(٢) نازك الطيب، دور الإدارة الأهلية والحكومة وفض النزاعات، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٨.

(١) ضرار صالح ضرار، مرجع سابق، ص١٧٦.

(٢) الصادق المهدي، يسألونك عن المهدية، ط١ ١٩٧٥، دار القضاء، القاهرة، ص٢٣٦.

الباب الثاني

الإدارة الأهلية في الحكم الثنائي

الفصل الأول: فترة الحكم المباشر وغير المباشر وسن القوانين

الفصل الثاني: قوانين الحكم المحلي من ١٩٣٧م - ١٩٥١م

الفصل الثالث: الإدارة الأهلية والمجلس الاستشاري والجمعية التشريعية وقيام الأحزاب

الفصل الأول

فترة الحكم المباشر وغير المباشر (سن القوانين)

فترة الحكم المباشر " الإخضاع والسيطرة":

جاء الحكم الثنائي عام ١٨٩٩م على أنقاض الثورة المهدية ويقود إدارة القبائل سلاطين(*) باشا بصفته المفتش العام لحكومة السودان، وكان على معرفة كاملة بالقبائل من خلال خدمته الطويلة في السودان ودارفور عندما كان مع غردون باشا، كان الحكم في بدايته عسكرياً قابضاً حتى ١٩١٠م حيث كانت التكاليف مباشرة لزعماء القبائل غير قابلة للنقاش؛ وكانت القبائل مقسمة(*) مع المهدية وهي التي أخذت جانب المهدية حتى إسقاطها وقبائل مؤيدة للحكومة وهي التي وقفت ضد الثورة المهدية وجميع هذه القبائل كانت معروفة لدى سلاطين باشا(١).

هذا التصنيف قابله عنف مضاد خاصة في دارفور وكردفان، ففي دارفور استقوى السلطان علي دينار ببعض القبائل، ووقفت ضده أخرى وكانت الحكومة تخشى من تهجير القبائل التي وقفت ضد علي دينار إلى أم درمان مرة أخرى، في حين أن سياسة الحكومة كانت إعادة القبائل إلى ديارها وكان الغرض من ذلك العمل على استقرار الخرطوم وأم درمان. فقد اجتمع سلاطين باشا في الأبيض بشيوخ الرزيقات والمعاليا والهبانية في ١٩٠١/١٢/١٢م وألزمهم في الاجتماع بوجوب طاعة علي دينار؛ وكشف لهم أن الحكومة وقعت معه اتفاقاً واعترفت به كممثل للحكومة. بهذا

---

* بتكليف من سلاطين أعد الكابتن قليشن قائمة بأسماء الزعماء القبليين ومن هم مع المهدية.

* سلاطين باشا نمساوي الأصل لم يكمل مراحله الدراسية جاء إلى السودان ليكون في خدمة غردون باشا حاكم عام السودان، وأرسله غردون مديراً على دارفور، حاربه مادبو باسم المهدية وأخيراً استسلم وأعلن إسلامه، ثم جاء مع الخليفة إلى أم درمان، سجن وهرب ثم جاء غازياً مع كتشنر باشا.

(١) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، دار جامعة الخرطوم للنشر، ط٢، ص٢٧.

التفويض عمل علي دينار على إخضاع قبائل دارفور، ولكنه لم يفلح فأعترضته قبيلة التاما بقيادة الفكي سنين وكذلك الرزيقات والزيادية والمساليت والفور والبني هلبه وغيرها من القبائل وكانت الحرب سجالاً بينه والقبائل حتى سقط عرشه سنة ١٩١٦م بزحف مباشر من حكومة الخرطوم بمعاونة بعض القبائل(١).

وفي كردفان قامت الانتفاضات ضد الحكم المباشر في شط الصافية سنة ١٩٠٤م بجبال النوبة وثورة اليري ١٩٠٦م ونايىنج نايىنج وثورة كادقلي وميري بقيادة فكي على الميراوي وثورة فاندو ود ولمار في سنة ١٩٠٩(٢).

وفي الجنوب كانت الحملات على النوير لتأديبهم في سنة (١٩١٠- ١١- ١٩١٤م) وكذلك قامت حملات علي دينكا ألوت في ١٩١١م ودينكا ألياب، كل الحملات الحربية على هذه القبائل كان من ورائها سلاطين باشا ولكنها لم تجد القبول من كل الإداريين الإنجليز فقد رفضها مايتوس مدير مديرية أعالي النيل.

إلا أن سلاطين لم يأبه بآراء منتقديه فدأب على أخذ موافقة البرلمان البريطاني مباشرةً، فمضى في سياسته القمعية فرفت مك النوير عام ١٩٠٤م بواسطة جاكسون مدير فاشودة.

وفي الجزيرة(*) قامت ثورة عبد القادر محمد إمام "ودحبوبة " وهو من بيت نظارة الحلاوين. وحكم عليه بالإعدام ومعه ثلة من رجاله (٣)؛ وقد نعته شقيقته رقية بشعرٍ أصبح فيما بعد من أغاني الحماسة والشجاعة؛ قائلةً "بتريد اللطام.. أسد الكداد الزام.. هزيت البلد من اليمن لى الشام..سيفك للفقر قلام"، وقالت رقية وهي تبصره

---

(١) ألن ثيوبولد، علي دينار، أخر سلاطين الفور، ص٥٥.
(٢) يواقيم مرقص، تطور نظام الحكم والإدارة في السودان، مرجع سابق، ص٢٥٦.
* هناك انتفاضات أخري في مديرية النيل الأزرق، ثورة محمد ود آدم بسنجة، وثورة الخليفة شريف وواقعة الشكابة وغيرها.
(٣) ضرار صالح ضرار، مرجع سابق، ص٢٥٣-٢٥٤.

مكبل اليدين والقدمين إلى ساحة الإعدام " كان جات بالمراد واليمين مطلوق ما كان بنشنق ود أب كريق في السوق" كناية عن انه إذا لم يوثق يمينه وكانت يده غير مقيدة لا يمكن أن يعدم بهذه السهولة(١).

وكان الحكم الثنائي يستبدل الأسرة القبلية المناوئة بأسرة أخرى ولا يكتفي بأن يخلع أحد ويضع ابنه أو أخيه بدلاً عنه، فعندما أعدم ودحبوبة استبدلت الإدارة الأهلية عند الحلاوين وأعطيت إلى آل مساعد، وذلك ما فعلوه بعبدالله ود جاد الله ناظر الكواهلة عندما اختلف مع الانجليز فخرجت النظارة من أسرته وذهبت إلى آل الإعيسر(٢).

وعلى كلٍ، فقد كانت فترة سلاطين باشا برداً وسلاماً على القبائل المؤيدة، وجحيماً قاسياً على القبائل المناوئة، فقد عمل على إضعاف قيادات القبائل معنوياً ومادياً ولم تعط أية سلطات في العقد الأول من الحكم الثنائي، كانت وظيفة رجل الإدارة الأهلية هي حفظ الأمن ومنع الجريمة والقبض على المارقين وجمع الضرائب(٣).

والحقيقة أن طيلة السنوات الـ٢٥ الأولى بعد إعادة غزو السودان فإن المهدية وإمكانية تجددها هو الهم الأول للحكومة. لذلك كانت تلك القبضة الحديدية على القبائل في المرحلة الأولي للحكم الثنائي وهي ما عرفت بمرحلة الحكم المباشر(٤).

وبذلك استطاعت الحكومة أن تضعف زعماء القبائل حتى أصبحوا يتعاونون مع الحكومة في كل ما يمكن أن يثير الشعور ضدهم ومقابل ذلك كانوا يتقاضون

---

(١) مقابلة مع أحد شيوخ الحلاوين الشيخ أحمد الأنصاري، الخرطوم ٢٠١٤/١/١٢م وهو الذي أدلي ببيت الشعر الأخير.
(٢) شيخ الدين يوسف من الله، الرفاعيون الأشراف في السودان، ص١٦٦.
(٣) نفس المرجع، ص٢٣٨.
(٤) الوثائق البريطانية، رسالة و.ه. لوش لوزير خارجية بريطانيا، مجلد٩، مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان. مترجمة.

نسبة مئوية ضعيفة كمرتبات من الضرائب الموضوعة على المحاصيل والحيوانات وأصبحت مكانة شيخ القبيلة لا احترام لها من أحد خاصة المدن والقرى حيث كانت وظائف العمودية أمراً مكروهاً ينفر منها الناس وتدهور المنصب حتى أصبح في أيدي رجال بسطاء رفعتهم الحكومة ولكنهم انحفضوا به[١].

ومن بعد مغادرة سلاطين باشا في عام ١٩١٤م بعد نهاية خدمته أصبح ملف القبائل بيد ونجت باشا حاكم السودان نفسه وهو ضابط مخابرات سابق عمل تحت كتشنر باشا وكان يجمع المعلومات عن القبائل ويحثهم على الانضمام للحكم الجديد[٢].

استمر نظام الحكم المباشر حتى عام ١٩١٠م حيث صدر قرار بمجلس الحاكم العام وهو ما يعني بهيكلة الحكم. ثم جاءت ظروف جديدة وهي رياح الحرب العالمية الأولى التي بدأت نذرها منذ عام ١٩١٣م، ولاستقطاب القبائل لصالح الحكومة خاصة القبائل الغربية ولسحب البساط من السلطان علي دينار الذي بدأ يميل إلى الخلافة الإسلامية في تركيا، وهي بدورها كانت تقف مع دول المحور التي تتزعمها ألمانيا فلجأت الحكومة إلى عبد الرحمن المهدي بن زعيم الثورة المهدية التي استقطبت قبائل الغرب؛ فكان الغرض من ذلك هو تحييد هذه القبائل وعدم الوقوف مع علي دينار[٣].

إذن هناك عهد جديد هبت رياحه لزعماء القبائل، تأسيس مجلس الحاكم العام ١٩١٠م[٤] مع انتهاء خدمات مفتش عام حكومة السودان سلاطين باشا الذي

---

(١) ضرار صالح ضرار، مرجع سابق، ص٢٣٨.
(٢) روبن نيلاند، مرجع سابق، ص٢٣١-٢٣٢.
(٣) أحمد سليمان المحامي، مشيناها خطي، ط٢، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٨٥م، ص١٧٤.
(٤) مكي شبيكة، مرجع سابق، ص٤٨٦+.

عامل القبائل ببطش شديد وحكم مباشر عنيف، وبوادر أزمة عالمية أصبحت بريطانيا طرفاً أساسياً فيها فكان لابد لها من التخفيف من حدة الحكم المباشر وانتهاج سياسة جديدة الهدف منها تحييد واستقطاب القبائل.

لقد حاول سلاطين باشا أن ينتصر لنفسه أكثر مما ينتصر لنظام حكمه وهو الأمر الذي جعل بعض زملائه الإداريين يختلفون معه.

لقد انتصر محور الحلفاء بقيادة بريطانيا على دول المحور بقيادة ألمانيا وواصلت بريطانيا في سياسة تقريبها لقيادات القبائل فعندما جاء الوفد المكون للقيادات السودانية إلى لندن لتهنئة الملك جورج الخامس بنصره على ألمانيا لم تنسَ الإدارة البريطانية في السودان أن تضم عدداً من زعماء القبائل لثلة رجال السياسة والدين. فكان العدد الكلي للوفد مكون من السيد علي الميرغني والسيد الشريف يوسف الهندي والسيد عبد الرحمن المهدي والشيخ الطيب هاشم والشيخ أبو القاسم أحمد والسيد إسماعيل الأزهري "الكبير" والشيخ علي التوم "الكبابيش" والشيخ إبراهيم(*) موسى والشيخ إبراهيم وإبراهيم فرح "الجعليين" والشيخ عوض الكريم أبو سن "الشكرية"[1].

من الملاحظ أن هناك عدداً مقدراً من شيوخ القبائل كان مع الوفد المهنئ وهذا ما يشير إلى أن هناك دوراً مهماً ربما سيلعبونه في مقبل الأيام، لاسيما أن الإنجليز ظلوا يتابعون التطورات في الساحة الإقليمية خاصة ما تشهده مصر من تحولات وتطور الأمر فيها إلى ثورة يقودها سعد زغلول ضد الاحتلال الإنجليزي لمصر الذي بدأ منذ عام ١٨٨٢م الذي ناهضه في بدايته أحمد عرابي. هذه الثورة أمتد أوارها إلى السودان ووجدت الوقت مناسباً، فالوعي قد تمدد وأن الضباط السودانيون الذين شكلوا قوة

* تأكيد أن الشيخ إبراهيم موسى ليس إبراهيم موسى مادبو فمادبو لم يذهب مع الوفد لبريطانيا.
(١) أحمد سليمان المحامي، مرجع سابق، ص١٧٥.

دفاع السودان بدأت تظهر عليهم ملامح الهم القومي والبعد الوطني، والترياق المضاد هو الاستفادة من زعماء القبائل الذين طالما روَّضتهم الحكومة وأبعدتهم عن الهم الوطني فعملت الحكومة بمقترحات تطوير الإدارة الأهلية، وهي مدهم بسلطات واختصاصات لزعماء القبائل البدوية[٢].

ومن جهة أخرى فقد أهلت الحكومة نواب مآمير سودانيين بدلاً عن المصريين وكان الخيار ما بين إشراك الإدارة الأهلية في الحكم أم السودانيين المتعلمين الآخرين[١].

يرى الباحث أنه ومنذ أن اقترحت الحكومة المفاضلة بين حكم زعماء العشائر أو حكم المتعلمين بدأت المفاصلة بين الفريقين، كلٌ منهما يرى أحقيته في حكم البلاد، ومن خلال استغلال الإنجليز للطرفين اتسعت الشقة بين الإدارة الأهلية والمثقفين، وبسبب توزع الإداريين الإنجليز بين الجهتين ازدادت الفجوة، وقبل أن يغير الإداريون الإنجليز آراءهم المنقسمة بين الإدارة الأهلية والمثقفين قبل مغادرتهم للبلاد بقليل اتسع الخلاف بين المثقفين والإدارة الأهلية وتطور الأمر ليتبنى كل من الفريقين نظاماً سياسياً ليتقي به ويدافع عنه[٢].

وكان للمدير سوجار[*] فضل التفكير في تطوير الإدارة الأهلية، وسبق بذلك جون مفي حاكم عام السودان للفترة ١٩٢٧- ١٩٣٣م في اتخاذ قرارات في هذا الخصوص فقد وزع السلطات على المشايخ في كردفان وحدد لكلٍ واجباته في

---

(١) نفس المصدر، ص١٧٥.

(٢) الإدارة الأهلية، النشأة والتطور، ورقة بدون اسم للمؤلف، مكتبة ديوان الحكم اللامركزي، الخرطوم.

(*) سوجار هو مدير مديرية كردفان في فترة جون مفي حاكم السودان، فقسم كردفان إلى مناطق رعوية ومستقرة معتمداً على الزراعة والتجارة والانصهار ألا قبلي.

النطاقين الإداري والقضائي، وجاء أحد الإداريين في مكتب السكرتير الإداري وهو سرسفيل ليوسع في الصلاحيات الإدارية لزعماء القبائل وانتقد سابقيه الذين لم يوفروا للأهالي حكماً محلياً ولم يعطوا النظار صلاحيات مستقلة ولا سلطات كافية وإنما جعلوها أدوات منفذة لما يريدون مما خلق تناقضاً إدارياً، فلجأ إلى تكوين مجالس إقليمية ينتظم فيها رؤساء القبائل القاطنين[١].

وفي عام ١٩٢٠م صدر قرار باستحداث وظيفة العمُدة وهي وظيفة خلقت للحد من قوة مشايخ ونظار القبائل وهي وظيفة أقرب للمواطن من السلاطين والشيوخ والنظار.

تقرير لجنة ملنر وبروز قانون مشايخ الرحل لسنة ١٩٢٢م "مرحلة القوانين":

بعد التطور الذي حصل لزعماء العشائر من خلال دعم الإداريين مثال سوجار وسرسفيل جاء تقرير لجنة ملنر لسنة ١٩٢٢م الذي يشير إلى وجوب تحويل النظام العشائري في السودان إلى نظام إداري وأطلق عليه لأول مرة نظام الإدارة الأهلية، وكان يهدف لدعم سياسات اللامركزية الإدارية مع الأخذ في الاعتبار لتجربة اللورد لوقارد التي عرفت بسياسة الحكم غير المباشر والتي طبقها في الهند ونيجيريا.

قانون ملنر ١٩٢٢م

وعلى إثر ذلك خرج أول قانون للمشايخ الرحل لسنة ١٩٢٢م. ويبدو أن القانون استهدف الشريحة الأقل نمواً واستقراراً في المجتمع السوداني وهي شريحة الرحل وأهل البادية، وربما الغرض من ذلك هو ضبط ومتابعة هؤلاء الرحل وتنظيم العلاقة بينهم والمزارعين المستقرين.

---

* سوجار هو مدير مديرية كردفان في فترة إدارة جون مفي للسودان، فقسم كردفان إلى مناطق الحياة الرعوية لأصحاب الإبل، المناطق المستقرة المعتمدة على الزراعة، مناطق الحياة الرعوية المعتمدة على الماشية، التجارة والانصهار اللاقبلي المتمركز في الحواضر.

(١) الإدارة الأهلية، النشأة والتطور، مرجع سابق.

شملت السلطات الواردة في قانون سلطات المشايخ الرحل لسنة ١٩٢٢م الجوانب الإدارية والتنفيذية والقضائية وبموجبه منح مشايخ الرحل سلطات قاضي من الدرجة الثالثة للفصل في الخصومات والمنازعات وحفظ الأمن[١].

وحصلت ترقيات للإداريين الإنجليز ليصبحوا تنفيذيين، كل هذه التطورات الإدارية تمت على حساب جهتين هي المثقفين السودانيين والمآمير المصريين فترقية الإداريين الإنجليز الهدف منها إيجاد جهاز تنفيذي يشرف على الإدارات المحلية، وتم في عهد الحاكم جون مفي إقرار الإدارة المتنقلة التي تقف على أوضاع زعماء العشائر وهم في مواقعهم لمتابعة القضايا التي يقضون فيها والأموال التي بحوزتهم حتى لا يفرطوا فيها وحتى يحس رجل الإدارة الكبير بأن هناك إدارة أقوى وأنه ليس كبيراً على المتابعة والمساءلة؛ وشجعت الإدارة البريطانية رجال الإدارة الأهلية للعمل بإخلاص عندما دمجت القبائل الصغيرة في إدارة واحدة في القبيلة الأم تفادياً لتعدد الإدارات الذي ربما يرهق الإداريين[٢].ففي كردفان ضمت لناظر البديرية عبد الصمد عدد من القبائل كالغديات والتمتام[٣].وكذلك ضمت بطون المسيرية الثلاث العجايرة، والفلاتية والمسيرية الزُرق في إدارة واحدة تحت الناظر بابو نمر، وكذلك الحوازمة في بطونهم الثلاثة الحلفاء والرواوقه وعيال عبد العال تم توحيدهم تحت إمرة ناظر عموم حماد عمر أسوسة[٤]. وفي دارفور ضمت قبائل الرزيقات في جنوب وشمال دارفور تحت إمرة ناظر عموم إبراهيم موسى مادبو إلا أن الفكرة لم تمضِ بعيداً إذ انفصلت إدارات الرزيقات في شمال دارفور عن إدارة الرزيقات في جنوب دارفور وظلت تلك الإدارات في

---

(١) يواقيم مرقص، مرجع سابق، ص١٩٦.
(٢) مكي شبيكة، مرجع سابق، ص٥٣٦.
(٣) مكمايكل، مرجع سابق، ص٨٦.
(٤) السير جيمس روبرتسودان، السودان من الحكم الثنائي إلى الاستقلال، ترجمة مصطفي عابدين، دار الجيل، بيروت، ص٩٢.

الشمال تحت إمرة ناظر واحد وهو الدود حسب الله، ولكن أيضاً تراجعت الفكرة لتعدد المشيخات في قبيلة الرزيقات في شمال دارفور إلى إدارة المحاميد، والماهرية، والعريقات، والعطيفات والزيلات(١).

هنالك ثغرات استغلها خصماء الإدارة الأهلية في قانون الرحل لسنة ١٩٢٢م. ففي إطار الخصومات المدنية التي يجوز الفصل فيها تشير المادة شريطة أن يكون المتخاصمان من قبيلة الشيخ، ولا يجوز الفصل في قضية شخص من قبيلة أخرى إلا برضائه، وبذلك يشير القانون إلى أن العدالة الممنوحة لمشايخ الرحل تقع فقط في إطار قبائلهم وهو أمر يقزم الانتماء القومي وهذا ما ظل يلوكه المثقفون خصماء الإدارة الأهلية. ولم يمنح القانون صلاحيات الغرامة لشيخ المحكمة أكثر من ٢,٥ج وهو مبلغ بسيط. كما أعطى القانون حق الاستئناف إلى المفتش أو مدير المديرية ويحق للمفتش أو المدير إلغاء الحكم أو تحويله إلى المحاكم الاعتبارية الجنائية أو المدنية، كما نص القانون بأنه لا يجوز للمحاكم النظامية الاعتبارية أن تنظر في أية مسألة عدلية حكم فيها بمقتضي نص هذا القانون ما دام الحكم قائماً، كما وضع جدول في طي القانون الذي يمكن أن ينظر فيه الشيوخ(٢).

لقد استفاد من هذا القانون حوالي ٣٠٠شيخ ويقاضون على نوعين من المحاكم محكمة مجلس الشيخ، ومحكمة الشيخ لوحده وهذه غرامتها لا تتعدى ١٠ج كما لم يمنح القانون بالحكم بالسجن ولم يعطَ المشايخ سلطة تنفيذية خوفاً من تقويتهم(٣).

وعمل الإنجليز في هذا القانون على فصل السلطات وربطها في آن واحد فالشيخ

---

(١) محمد إبراهيم أبو سليم

(٢) قانون مشايخ الرحل لسنة ١٩٢٢م. غازيته الحكومة السودانية، العدد ٣٩٦، الخرطوم، مكتبة ديوان الحكم اللامركزي ١٩٢٢/٦/١٥م، نمرة٣ سنة ١٩٢٢م.

(٣) ضرار صالح ضرار، مرجع سابق، ص٢٣٨.

أو الناظر يتصرف إدارياً وفق الظروف الإدارية كجمع الضرائب والتبليغ عن المخالفين. كما أنه في نفس الوقت قاضي يتصرف في المحكمة وفق الظروف القضائية[1].

ومجملاً فالملاحظ في القانون أنه تناول سلطات القبائل البدوية ولم يتناول أمر القبائل المستقرة، وظهرت فيه السلطات القضائية ولم تظهر فيه السلطات التنفيذية والإدارية ولم يوسع في اختصاصات الشيوخ ولكنه نظمها.

اختلف الإداريون قبل إصدار هذا القانون فالبعض رأي فيه محاولة لإحياء قبائل قد اختفت فقد كتب جيمي[*] كيري قائلاً" بعد الحوادث التي انتهت بمقتل إستاك حاكم عام السودان في مصر عام ١٩٢٤م انزعجت الإدارة الإنجليزية المحلية فبالرغم من إخلاص السودانيين المتعلمين للحكومة صرنا نشاهد الإداريين الإنجليز الشباب يبحثون بنشاط واهتمام عن قبائل اختفت وعن زعماء صاروا في طي النسيان كل هذا محاولة منهم لبعث نظام اجتماعي عفا عليه الزمن واختفى للأبد[٢].

هذا الرأي قد يتوافق مع بعض آراء المثقفين السودانيين الذين تحدث عنهم الباحث في الفصول السابقة ونمت هذه الأفكار بسرعة وأصبحت ملازمة للتطور الفكري الوطني. وساهم الإنجليز في زرع مزيد من الفتن، وبعد إصدار هذا القرار صدر قرار بإغلاق مدرسة المآمير والكلية الحربية[٢]. ويعني ذلك البديل هو الإدارة الأهلية.

قانون المحاكم القروية لسنة ١٩٢٥م المعدل لسنة ١٩٣٠م:

يعتبر هذا القانون أول قانون يصدر بعد خروج المصريين بعد مقتل حاكم عام

---

(١) قانون مشايخ الرحل لسنة ١٩٢٢م، مرجع سابق.

[*] هو أول بريطاني عمل مديراً للمعارف حتى عام ١٩١٥م ثم غادر السودان وعاد بعد فترة وكتب ذلك القول

[٢] مكي شبيكة، مرجع سابق، ص٥٣٧-٥٣٨

السودان وهو بالقاهرة في سنة ١٩٢٤م. ولما نجحت فكرة قانون مشايخ الرحل لسنة ١٩٢٢م صدر قانون آخر وهو قانون المحاكم القروية لسنة ١٩٢٥م وكان هدفه الأساس إعطاء الحق لمدير المديرية إنشاء محاكم قروية تشكل كالمقرر فيما بعد من أجل كل قرية أو من اجل جملة من القرى ضمن المديرية أو المركز وأُعطي الحق في إلغاء أي محكمة قروية أنشئت إذا اقتنع بأن السلطات التي منحت لها أسيء استعمالها.

وفي إطار تشكيل المحاكم أعطي المدير الحق في إصدار لوائح لكل محكمة وتعيين رؤساء لكل المحاكم ومن حقه إلغاء أي لائحة صدرت إذا رأي ذلك مناسباً ولكن بشريطة موافقة السكرتير الإداري والمدني ومن أهم شروط هذه المحاكم أن يكون الرئيس مختصاً قانوناً بأن يصدر ورقة حضور أو إعلان أو أمر لأي شخص تابع بموجب أحكام المادة لاختصاص المحكمة الفردية. ومن أهم القرارات أيضاً التي صدرت في حق قانون المحاكم القروية القرار الجماعي فليس من حق رئيس المحكمة الإنفراد باتخاذ قرار في أي قضية، وكذلك النظر لأي قضية في إطار الحيز الجغرافي الذي تقع فيه المحكمة[1].

وكذلك قانون محاكم القرى استثني محاكمة أي موظف يقبض راتب من الدولة ومن اختصاصات المحاكم النظر في أي جريمة أُرتكبت قبل تقديم الشكوى بأكثر من ثلاثة أشهر إلا إذا رأى المفتش أو مساعده غير ذلك. وكما في قانون مشايخ الرحل فإن قانون القرى لم يعط الحق للمحكمة بعقوبة السجن واكتفت بعقوبة الغرامة التي لا تتعدي جنيهين مصريين عن كل جريمة. ولم تعط الحق في النظر في قضايا الأراضي والأرض المسجلة باسم الحكومة. وبالمقارنة مع قانون الرحل لسنة ١٩٢٢م فإن هذا القانون أعطي حق الاستئناف لمفتش المركز أو مساعده بعكس قانون

(١) غازيتة الحكومة السودانية، العدد (٤٥٨) بتاريخ ١٩٢٥/٥/٣١م نمرة (٦) ١٩٢٥م، الخرطوم، مكتبة الحكم اللامركزي.

الرحل الذي أعطي حق الاستئناف لمدير المديرية أو المفتش. وحصنت هذه المحاكم بعدم استئناف قضاياها لأي محكمة اعتيادية. وفي النهاية وضع جدول للقضايا التي يمكن أن تنظر فيها المحاكم، كالتهجم، والأذى، والإساءة التي تتسبب عنها خسارة أو تلف، والتعدي على الموارد العامة والسب، والمشاجرات[1].

بعد صدور هذا القانون يبدو أن الحلقة العدلية قد اكتملت في الريف السوداني إذ بدأ الإنجليز بقانون مشايخ الرحل وفي قانون ١٩٢٥م تم بموجبه إنشاء محاكم القرى. ولكنهم لم يذهبوا بعيداً عن الأعراف التي تتحاكم عليها القبائل في ترحالهم وقراهم ولكن بشيء من التقنين.

قانون سلطات المشايخ لسنة ١٩٢٧م:

تطويراً لقانون مشايخ الرحل لسنة ١٩٢٢م وقانون محاكم القرى لسنة ١٩٢٥م. صدر قانون سلطات المشايخ لسنة ١٩٢٧م والذي ألغى بدوره قانون الرحل لسنة ١٩٢٢م، ولا تستطيع عزل هذا القانون من التحديات التي جابهت حكومة الحكم الثنائي بعد تطورات عام ١٩٢٤م وهي خروج الجيش المصري عقب حركة الضابط علي[*] عبد اللطيف. وبداية تمحور الحركة الوطنية ففكر حاكم عام السودان جون مفي بأن يعتمد على الإدارة الأهلية على حساب المثقفين السودانيين والإداريين المصريين لذلك جاء قانون سلطان المشايخ سنة ١٩٢٧م وبموجب هذا القانون فقد توسعت صلاحيات زعماء الإدارة الأهلية بضم القبائل الصغيرة للفخوذ الكبيرة ونقلت الأعمال الإدارية البسيطة من المركز إلى السلطات الأهلية، وقد أضيف تقدير نسب الضرائب وفق فئات تحددها الحكومة المركزية إلى السلطات الأهلية[2].

---

(١) غازيتة الحكومة السودانية، العدد ٤٥٨، مرجع سابق.

* حركة علي عبد اللطيف هي ثورة اللواء الأبيض التي قامت في سنة ١٩٢٤م، ومعه زملاءه عبد الفضيل ألماظ وآخرون ومعهم من المدنيين عبيد حاج علي للمطالبة بخروج الإنجليز والوحدة

الجديد في هذا القانون أعطى حق الحبس للمدانين وبدل الإجماع أعطى حق الأكثرية من أعضاء المحكمة بإمضاء القرار وألزم المدير بموافقة السكرتير القضائي والسكرتير الملكي وأعطى المدير في هذا القانون الحق في سحب أية قضية من محكمة الشيخ في درجة من درجات التقاضي إذا الشيخ أو المحكمة قد تجاوزا السلطات الممنوحة لهما في أمر الحاكم العام.

وأضيفت جرائم جديدة للجداول في القوانين السابقة كالجرائم ضد الحكومة أو الخاصة بالقوات المسلحة، الخطف أو الاختطاف والحبس والحجز دون حق والجرائم الخاصة بالتشغيل الجبري. وسمح لهذه المحاكم بمحاكمة الموظفين الأمر الذي كان غير مسموح به سابقاً. وفي نفس السنة صدر قانون جديد سمي بقانون وقاية الحيوانات البرية لسنة ١٩٢٧م وهذا ألغى بدوره قانون وقاية الحيوانات البرية لسنة ١٩٢٢م المعدل في ١٩٢٤م المعدل في ١٩٢٦م وقد أعطى رجال الإدارة الأهلية صلاحيات كبيرة في القبض على المعتدين على الحياة البرية.

قانون سلطات المشايخ لسنة ١٩٣٠م تعديل قانون المحاكم القروية لسنة ١٩٢٥م:

أُلغيت في هذا القانون المادة ٧ والتي تنص على النظر في أية قضية لا تزيد عن جنيهين وهي قيمة الشيء المتنازع عليه وأستعيض عنها بالاختصاص المدني للمحاكم القروية يجوز للمحكمة القروية مراعاة نصوص هذا القانون أن تسمع وتفصل طبقاً للعرف الأهلي فيما يأتي (أ) أية دعوة تتعلق بقسمة أرض مسجلة بمقتضى قانون تسوية الأراضي وتسجيلها لسنة ١٩٢٥م يملكها على الشيوع ورثة مشاركون فيها (ب) أية دعوة أخرى لا يزيد فيها مقدار أو قيمة الشيء المتنازع عليه عن خمسة جنيهات مصرية ويشترط أن لا تقبل المحكمة دعوة تتعلق بملكية أرض ما عدا الدعوة المذكورة في

مع مصر، ولكنهم خذلوا من جانب الجنود المصريين.

(٢) غازيتة الحكومة السودانية، العدد ٤٩٤ بتاريخ ١٩٢٧/٧/١٦م، مكتبة ديوان الحكم اللامركزي.

البند (١) من الفقرة ٧[1].

يبدو أن هنالك مزيداً من الصلاحيات بدأت تتنزل تباعاً لمشايخ القبائل ورؤساء محاكم الرحل، فقد ارتفعت قيمة الفصل في قضايا يصل مقدارها إلى خمسة جنيهات مصرية بدل عن جنيهين وأعطيت الحق النظر في قضايا الأراضي ولكن شريطة دون المساس بأرض الدولة وإنما النص هو النظر في أمر قضايا أراضي الورثة المملوكة على الشيوع.

قانون محاكم الرؤساء لسنة ١٩٣١م فقط لمديريات أعالي النيل، بحر الغزال، منجلا(*):

يبدو أن هذا هو أول قانون صدر في حق المديريات الجنوبية وهو لتعيين رؤساء المحاكم وتنظيم سلطات محاكم الرؤساء مع الاشتراط أن يسري هذا القانون في مديريات أعالي النيل وبحر الغزال ومنجلا واختفى لفظ شيخ المتداول في قوانين الإدارة الأهلية في الشمال وبرز لفظ رئيس القبيلة ورئيس قرية وظهر لأول مرة لفظ وطني والذي عرف في سياق هذا القانون بأن الوطني هو من أهالي أفريقيا ولا ينطبق ذلك على القطر المصري وحدد هذا القانون درجات محاكم الرؤساء وهي على الوجه التالي (أ) رئيس مجلس لوحده (ب) رئيس يجلس رئيساً مع أعضاء ج/ محكمة مخصوص عليها في المادة "٨" يُعين الرئيس وأعضاؤه في المحكمتين (أ) و(ب) بواسطة المدير وله الحق أن يوقف أو يرفت أي رئيس وعضو محكمة إذا أساء استعمال سلطته ويجوز له بموافقة الحاكم العام أن يوقف أو يلغي أو يعدل ذلك الأمر أو يجوز له أن يستبدله بأمر جديد يوسع أو يخفض به سلطات المحكمة أو حدود اختصاصاتها. واختصت هذه المحاكم النظر في قضايا الوطنيين فقط " أهالي أفريقيا". أما بالنسبة للقانون الذي يمكن

---

(١) غازيتة الحكومة السودانية، لسنة ١٩٣٠م، مكتبة ديوان الحكم اللامركزي.

* منجلا يقصد بها الاستوائية.

تطبيقه في هذه المحاكم فقد أكتفى المشرع بوجوب تطبيق قانون العرف الأهلي السائد في المنطقة التي تباشر المحكمة اختصاصها فيها بشرط أن لا يكون ذلك القانون مخالفاً للعدالة أو الآداب أو النظام كما يخول للمحكمة تطبيق نصوص أي قانون في المحكمة في أمر إنشائها أو لائحتها[1].

واضح أن الحكومة واصلت في الجنوب بما انتهت إليه في الشمال فقد أعطيت هذه المحاكم ابتداءً حق الحبس والغرامة والجلد الشيء الذي لم يتاح لمحاكم الشمال في بداية تطبيقها، أما بالنسبة للمحكمة المخصوصة فقد أعطى مدير المديرية الحق في عقدها بعد موافقة الحاكم العام إذا رأى في ذلك صيانة للعدل في القضايا الآتية:

١. إذا كان المتهم خاضعاً لاختصاص رئيس والمشتكي لاختصاص رئيس آخر.
٢. إذا كان المتهم نفسه رئيساً.
٣. إذا كانت الجريمة المزعوم ارتكابها من الجسامة بحيث يظهر أن لا يكفي للنظر فيها أمام سلطات أية محكمة أخرى منشأة بمقتضى هذا القانون وذات اختصاص[2].

من الأبعاد المهمة في هذا القانون أن أعطيت حق الحبس لخمس سنين والغرامة تصل لخمسين جنيهاً مقارنة بخمسة جنيهات الممنوحة لمحاكم الشمال. أما الاستئناف فكما هو في الشمال فيرفع للمدير أو من ينوب عنه كالمفتش في المنطقة، وكذلك أعطى المدير حق النقض ولكن بالتشاور وموافقة السكرتير القضائي.

قانون المحاكم لسنة ١٩٣٢م:

ألغى هذا القانون قانون سلطات المشايخ لسنة ١٩٢٨م وقانون المحاكم القروية

---

(١) غازيته الحكومة السودانية، العدد ٥٤٩، ١٩٣١/٧/٢٨م، نمر ١٠ لسنة ١٩٣١، مكتبة الحكم اللامركزي، الخرطوم.
(٢) غازية الحكومة السودانية، مرجع سابق.

لسنة ١٩٢٥م وقانون تعديل المحاكم القروية لسنة ١٩٣٠م وإعادة سنها معدلة ويعد هذا القانون من أميز القوانين التي صدرت، ومنح صلاحيات أكثر وتطوير حقيقي لنظام الإدارة الأهلية رغم التعقيدات الكثيرة التي يمكن في مجملها أن تصون العدل لا لتقييد جهاز أو شخص بعينه، وحتى لا يحصل سوء فهم في القضايا التي صدر بحقها في القوانين السابقة اعتمدت وكأنها صدرت بعد إعلان هذا القانون. حيث قالت المادة الثانية بأن جميع السلطات التي منحت والأعمال التي عملت والأحكام التي صدرت والأوامر أو التعيينات التي حصلت واللوائح التي قررت بمقتضى أي القوانين التي قرر إلغاؤها بهذا القانون والتي تكون نافذة المفعول قبل اليوم فيه بمقتضى هذا القانون تعتبر كأنها منحت وعملت وأصدرت. وكالعادة أستثنى هذا القانون المديريات الجنوبية (الحدودية). كما حدد القانون صفة الموظف والذي يعتبر خارج نطاق المؤسسة العسكرية والشرطية وطبقة العمالة كالمراسلين والحمالين وطوائف الخدامية وأعطى القانون المحاكم حق محاكمة الموظفين إذا اتهموا في أية قضية ويحق لها محاكمة رجل البوليس بعد موافقة مدير البوليس، وكذلك محاكمة صف ضابط في قوة دفاع السودان بموافقة مدير القسم وسمح للمحاكم النظر في قضايا غير مبينة في الجدول. كما سمح هذا القانون للمحاكم النظر في أية دعوة تزيد قيمتها عن خمسة جنيهات ومن التسهيلات في هذا القانون مكن المحاكم النظر في قضايا الأرض الورثة حتى ولو كان أحد أفراد النزاع خارج اختصاص المحكمة، كما حدد القانون أنواع المحاكم الأهلية وهي كالتالي:

١. محكمة الشيخ، ويقصد بها محكمة يرأسها شيخ جالس مع أعضاء.
٢. محكمة شيخ جالس في مجلس، ويقصد بها محكمة الشيخ وهو جالس مع الكبار.
٣. محكمة قروية.

٤. محكمة شيخ جالس منفرداً.

٥. محكمة مخصوصة كالمنصوص عليها في المادة (١٣)[1].

وعلى ضوء هذه المحاكم عُملت لوائح لكل منها في إطار القانون والهدف من القانون هو تنظيم عمل المحاكم، إلا أن البت في القضايا الأهلية كان بموجب القانون الأهلي والعرف الساري في المنطقة وبالفعل فقد أشار المشرِّع لكل هذه القوانين في مقدمة كل قانون إلى سلطات مشايخ الرحل على مر العصور. إذ قالت مقدمة قانون مشايخ الرحل لسنة ١٩٢٢م الآتي:

بما أنه جرى العرف منذ عهد متطاول على مباشرة مشايخ الرحل سُلطة عقاب رجال قبائلهم وفصل الخصومات بينهم وبما أنه يحسن تنظيم مباشرة تلك السُلطة فقد سن حاكم السودان العام في مجلسه هذا القانون[2].

وكذلك أشار المشرع في مقدمته لقانون سلطات المشايخ لسنة ١٩٢٧م لنفس مضامين مقدمة مشروع مشايخ الرحل لسنة ١٩٢٢م فقط أضاف وطنيين حيث قال يباشر المشايخ الوطنيين[3].

وهذه المقدمة تؤكد أن الإنجليز كان هدفهم تقسيم السودان قبلياً وإدارياً وقضائياً وهي التهمة التي ظل يرددها لهم المثقفون السودانيون.

يرى الباحث أن الإنجليز لم يقيِّدوا رؤساء المحاكم بالقانون الإنجليزي للقضايا الجنائية والمدنية ولكنهم اشترطوا في كل القوانين التي أصدروها على الالتزام بالعرف

---

(١) غازيتة الحكومة السودانية، العدد ٥٥٨ لسنة ١٩٣٢م بتاريخ ١٩٣٢/١/٢٢م، نمرة (٣)، ديوان الحكم اللامركزي، الخرطوم.

(٢) غازيتة، الحكومة السودانية، العدد ٣٩٦ بتاريخ ١٩٢٢/٦/١٢م نمرة ٣ لسنة ١٩٢٢م، مكتبة ديوان الحكم الاتحادي، الخرطوم.

(٣) غازيتة، الحكومة السودانية، العدد ٤٩٤ بتاريخ ١٩٢٧/٧/١٦م نمرة ٨ لسنة ١٩٢٧من مكتبة ديوان الحكم الاتحادي، الخرطوم.

والعدالة والفضيلة والنظام. وفي تطور لاحق سمحوا للمحاكم بحق الحبس والغرامة أو بهما معاً ولكن أستثنى من ذلك محكمة الشيخ الجالس في مجلس إذ منعت محكمته الحكم بالحبس؛ وكذلك المحكمة القروية حددت لها بالغرامة فقط. ولمزيد من التنظيم والتحقيق ألزم القانون المحاكم بالاحتفاظ بالمحاضر التي تحوي القضايا التي يُحكم فيها بموجب هذا القانون ويشمل المحضر اسم رئيس المحكمة والأعضاء وبتاريخ ومكان سماع القضية وأسماء أطراف القضية وأسماء الشهود الذين استجوبوا وبيان موجز عن الوقائع وحكم المحكمة الذي يجب أن يوقع عليه الرئيس. ومن أهم التطورات الايجابية في هذا القانون أن أعطيت المحاكم الأهلية حق الاستئناف إليها الشيء الذي كان محصوراً لمدير المديرية أو من ينوب عنه[1].

وعن المحكمة المخصوصة قال المشرِّع بأنها تُنشأ في ظروف استثنائية كما شرح في الصفحات الفائتة. والمهم جداً أن المدير لا زالت له اليد الطولى في إلغاء أو إيقاف في أية مرحلة من سير العدالة في المحاكم رؤساء المشايخ ولكنه في نفس الوقت ظلت هذه المحاكم الأهلية محمية من تغول المحاكم الاعتيادية "الرسمية".

وخلاصة قانون ١٩٣٢م وهو يعتبر من آواخر القوانين التي طورت سلطات المشايخ قبل أن تأتي قوانين الحكم المحلي، وهو يعتبر قمة التنظيم الذي وصلت إليه قوانين سلطات المشايخ فهو:

١. أعطى المحاكم الأهلية حق الاستئناف إليها.
٢. لم يتطرق للقوانين الجنائية والمدنية في سير المحاكم وإنما اعتمد على العرف والفضيلة أما القوانين الإسلامية فلا ذكر لها.
٣. إلزام المحاكم بعمل المحاضر.

---

(١) المرجع نفسه.

٤. عدم جلد النساء وتحديد جلدات للرجال.

٥. إعطاء حق النظر في قضايا الأرض.

٦. عدم ضرورة الإجماع في الحكم على القضايا والاكتفاء باعتماد رأي غالبية الأعضاء.

٧. مدير المديرية هو المرجعية للفصل في القضاء ولا وجود للسلطة القضائية.

٨. لم يعطِ قانون ١٩٣٢م حق النظر في قضايا النخيل.

لقد صدر هذا القانون في ١٩٣٢/١/٢٢م تحت توقيع حاكم السودان العام جون مفي شخصياً بينما كل القوانين السابقة كانت تحت توقيع نائب الحاكم العام[1].

---

(١) غازيتة، الحكومة السودانية، العدد ٥٥٨ في ١٩٣٢/١/٢٢م نمرة ٣ لسنة ١٩٣٢م، مكتبة الحكم اللامركزي، الخرطوم.



صورة سرور رملي ناظر عموم قبائل شمال الخرطوم غرب وشرق وله محكمتان في الجيلي ووادي سيدنا

مع ملكة بريطانيا عند زيارتها للسودان

خريج كلية غردون، ومن مشجعي التعليم ومن حكمته أنه رأى الشباب عازف عن الزواج لظروفهم المادية فجمعهم وآباء البنات في منطقته، وطلب منهم أن يختاروا من بنات هؤلاء الرجال الذين أمامهم، وفي يوم واحد تم عقد حوالي (٦٠) زيجة فما كان من أحد العمد الذين حوله وهو جيب الله سليمان خالد إلا أن قال له (من دربك ده يا الناظر ما عليك إلا أن تمشي لمفتش الصحة وتطلب دايات زيادة)، وهذا يؤكد بعد نظر رجال الإدارة الأهلية الاستراتيجي.

الفصل الثاني

قوانين الحكم المحلي من سنة ١٩٣٧م- ١٩٥١م وتقرير دكتور مارشال

جاءت فكرة تطوير الحكم المحلي مع الاحتفاظ بنظام الإدارة الأهلية وكأنما يهدف الإنجليز للمواءمة بين النظامين؛ فكلف السكرتير الإداري نيوبولد مستر كاميل بإعداد فروع لمجالس المديريات فعمد إلى خلق مجالس حكومات محلية وفق قانون ١٩٣٧م الذي أعطى المجالس التي تسيطر عليها الإدارة الأهلية حرية العمل وبالمقابل فقد منح المفتش أيضاً سلطات واسعة[١].

استمر هذا القانون حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ففي هذه الفترة اهتمت الحكومة بالجانب الدستوري للحكومة المحلية وتم التدرج في إدخال الجانب الفني للانتخابات ومؤهلات الناخبين وأعضاء المجالس وحجمها وأداء العمل ونظام اللجان وحفظ السجلات والقواعد التنظيمية والأوامر المؤقتة التي تمنحها السلطات المحلية[٢].

يلاحظ أن قانون سنة ١٩٣٧م - وهو قانون مجالس المديريات - قد دعم توجه المثقفين وأفسح لهم المجال في العمل الوطني وأضعف دور الإداري في الريف وقضى على مكانة المدير وسلطانه وجعل لرؤساء المصالح في المديريات مستويات مباشرة ومستقلة وهو ما صب في صالح المثقفين[٣].

فقبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية اعترف الإنجليز بدور المثقفين واتجهت سياستهم نحو التودد إليهم وإشراكهم في المجالس البلدية[٤].

---

(١) الإدارة الأهلية، النشأة والتطور ورقة دون ذكر صاحبها، مكتبة الحكم اللامركزي، الخرطوم، بدون تاريخ.

(٢) دكتور مارشال، تقريره لعام ١٩٤٨م، الوثائق البريطانية، مجلد٤، مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان، مترجمة.

(٣) محمد إبراهيم أبو سليم، الشخصية السودانية، مرجع سابق، ص١٠٨.

(٤) مكي شبيكة، مرجع سابق، ص٥٤٥.

ومن جهة أخرى فقد حصل تقارب بين المثقفين وأكبر زعيميين دينيين في البلاد هما عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني وبدأت بين الطرفين تفاهمات وطنية تطورت فيما بعد إلى عمل سياسي ألقى بظلاله على تطور الإدارة الأهلية.

قامت تطبيقات قانون ١٩٣٧م على أشدها في عام ١٩٤٢م بعد أن كادت الحرب العالمية تضع أوزارها، وفكرة الحكم المحلي فكرة قديمة منذ أن قدم سرسفيل في أواسط العشرينات من القرن الماضي عندما زار كردفان ودارفور ورأى أن الإدارة الأهلية يجب أن تعطى حكماً محلياً للاستفادة منها[١].

كانت فكرة قانون ١٩٣٧م تعتمد على إدخال نظام الحكومات المحلية على غرار نظام الحكومات البريطانية المحلية بغرض إعطاء السودانيين تدريباً على إدارة شؤون مدنهم ومناطقهم الريفية فيما يخص النواحي الخاصة بالخدمات الضرورية للمدن والأرياف. وقد استهلت المجالس الريفية والبلدية أعمالها بأعضاء معينين يرأسهم مفتش المركز في المجلس وتطور إلى أعضاء معينين ومنتخبين بلغت هذه المجالس في ١٩٥١م حوالي ستة وخمسين مجلساً بينما بلغت الفوائد من البلديات ١,٥٠٠,٠٠٠ مليون وخمسمائة ألف جنيه وكان لأعضاء هذه المجالس الحق في صرف هذه المبالغ بالطرق التي يحددونها[٢].

إن قانون الحكم المحلي لسنة ١٩٣٧م وهو أول قانون في إطار تطوير الحكم المحلي وبما أنه قرر لإدخال مزيد من المثقفين في الخدمة المدنية وهو بالطبع على حساب رجال الإدارة الأهلية، إلا أن هذا القانون لم يضعف زعماء القبائل، إذ كانوا من قبل مشبعين بالقوانين والصلاحيات وقد أثبتوا وجودهم كعنصر فعال في إدارة البلاد، فمكونات الحكم المحلي لم تذهب بعيداً عن التفكير والحيز الجغرافي الذي سبح

---

(١) ورقة الإدارة الأهلية، النشأة والتطور، مكتبة الحكم اللامركزي، الخرطوم.
(٢) ضرار صالح ضرار، مرجع سابق، ص

فيه زعماء العشائر ورجال الإدارة الأهلية، فهي لا زالت تقوم على حدود الإدارات القبلية[١].

قانون الحكم المحلي لسنة ١٩٥١:

جاء قانون الحكم المحلي لسنة ١٩٥١م ليترك الباب موارباً ليدخل منه رجال الإدارة الأهلية إلى عضوية المجالس، ففي شأن انتخاب أعضاء مجالس المديريات يقول القانون لا يجوز انتخاب أي من الأشخاص المذكورين فيما يلي لعضوية المجالس وهم الموظفون الإداريون والموظفون القضائيون الذين يتقاضون كل مرتباتهم أو جزء منها من حكومة السودان على شرط أن يجوز للسكرتير الإداري "رئيس[*] الوزراء" أن يستثني من مفعول هذه الفقرة كل الطبقات أو أية وظيفة لهؤلاء الموظفين في أية منطقة يقتنع بها أن من المصلحة العامة بفعل ذلك[٢].

من يستفيد من هذا الاستثناء غير رجال الإدارة الأهلية؟! هذا إذا علمنا أن عضوية المجالس هي أهم مناصب تدار من خلالها البلاد، إضافة إلى رجال الإدارة الأهلية هناك موظفون موالون للحكومة والمطلوب منهم أن يلعبوا أدواراً تخدم الحكومة وهؤلاء أيضاً يشملهم الاستثناء. هذا الاستثناء يعطي الحق للسكرتير الإداري أن يعين من يشاء في عضوية المجالس وبهذا يكون قد هدم ركناً أساسياً من أركان العملية الانتخابية لعضوية مجالس المديريات.

لقد استحوذ مرة أخرى رجال الإدارة الأهلية على المجالس المحلية إذ أصبح غالبية أعضاء المجالس المحلية من النظار والعمد والمشايخ حتى أشيع أن المجالس المحلية

---

(١) كان الحكم المحلي يرتكز على ثلاث مناطق المدن والبلديات والأرياف.
(٢) عبد القادر خير السيد، ضابط إداري، تطور الإدارة الأهلية، مكتبة ديوان الحكم اللامركزي، الخرطوم.

ما هي إلا أذرع للإدارة الأهلية وكأنهم بذلك رجعوا لقانون ١٩٣٢م الذي انحاز فيه الإنجليز للزعماء التقليديين وتشكيلاتهم القبلية على حساب المتعلمين وهذا بدوره عمَّق العداء بين المتعلمين ورجال الإدارة الأهلية(١).

كان الإنجليز يرون أن الانتخابات ربما تأتي بوجوه جديدة ولكن بتجذر أركان الإدارة الأهلية في الانتخابات فإنها إن لم تأت بزعيم القبيلة أو العشيرة أتت بابنه وإن لم تأتِ بابنه أتت بابن القبيلة(٢).

ومن جهة أخرى فإن من مناقب قانون ١٩٥١م للحكم المحلي اهتمامه بالخدمات العامة كالتعليم والصحة كنقلة نوعية لدور المجالس، وفي هذا تطابق دور المجالس في هذا القانون مع دور مؤتمر الخريجين في بداية مراحله، جاء الخريجون بأسلوب جديد مع بداية دخولهم الحياة العامة وهو الدعوة للتعليم حيث أسسوا معهد القرش واهتموا بالخدمات العامة وحتى مذكرتهم للحاكم العام في سنة ١٩٤٢م شملت الجوانب الاجتماعية(٣).

بإدخال الخدمات العامة كوظيفة من وظائف الحكم المحلي كمؤسسات تشريعية وتنفيذية تبلور دور جديد للإدارة الأهلية مع الاحتفاظ بدورها بالاستمرار في الشأن العام في إطار مؤسسات الحكم اللامركزي ولا غني عنه في بعده الأهلي (Native).

ومن ميزات هذا القانون تقسيم المجالس الريفية في تطابق مع دور القبائل كدائرة اختصاص ومسميات للمجالس الريفية التي أتت حاملة لأسماء القبائل وفي تكوين العضوية لهذه المجالس ربما محاولة لاحتواء الإدارة الأهلية سبيلاً لتطويرها.

---

(١) خير السيد عباس، الإدارة الأهلية، مكتبة ديوان الحكم اللامركزي، الخرطوم.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) مجذوب طلحة، هيكل الإدارة الأهلية في دارفور، مكتبة ديوان الحكم اللامركزي، الخرطوم.

لعل ميزة تقسيم المجالس على أساس حواكير القبائل افتقدت عند إعلان المجالس المحلية لسنة ١٩٧١م بعد إلغاء الإدارة الأهلية حيث تداخلت دوائر الاختصاص للمجالس بين القبائل وتداخلت الحدود أيضاً حيث تقتطع أرض قبيلة لتتبع لإدارة مجلس في داخل حدود قبيلة أخرى وفي غياب الإدارة الأهلية ولعدم معرفة بعض الإداريين لأعراف القبائل وأهمية الحواكير كان ذلك بداية الصراع حول الأرض في بعض مناطق البلاد وخاصة دارفور[١].

ومع كل هذه المرونة في قانون ١٩٥١م الداعمة لدور الإدارة الأهلية اشتكى بعض زعماء العشائر من هذا القانون الذي سحب سلطات الناظر وهي سلطات المفتش لتكون بيد المجالس وما الناظر في أحيان كثيرة إلا عضو فقط في هذه المجالس[٢].

إن قانون ١٩٥١م هو محاولة للتطبيق الفعلي لفكرة المواءمة بين رجال الإدارة الأهلية والمتعلمين، وهو آخر قانون أصدره الإنجليز منفردين قبل مغادرتهم البلاد. وبقية القوانين التي تلت هذا القانون كانت بمشاركة السودانيين أنفسهم.

سبق إصدار قانون ١٩٥١م زيارة للخبير د/مارشال سنة ١٩٤٨م للخرطوم بتكليف من حكومة العمال البريطانية بعد فوزها على حزب المحافظين وقد جاء هذا القانون محتوياً على توصيات مارشال وكان لحزب العمال رأياً واضحاً في تطوير الحكم المحلي في السودان أسوةً بالحكومات المحلية البريطانية وبالطبع هو على حساب الإدارة الأهلية ولكن ليس بالكامل. وتوصيات مارشال كانت تهدف إلى كيفية اختيار الأعضاء وتنظيم الأعمال وتكوين اللجان المالية ولجان مستخدمي

---

(١) تجاني سيسي رئيس السلطة الإقليمية لدارفور، في ورشة الحلول لمشاكل دارفور، فندق روتانا الخرطوم في ٢٠١٣/٩/١٠م، تحت إشراف اليوناميد، قسم الخدمة المدنية.

(٢) الناظر بابو نمر، ناظر عموم المسيرية في شهادته امام لجنة جعفر محمد علي بخيت التي زارت كردفان في ١٩٦٥م للنظر في أمر تصفية الإدارة الأهلية، دار الوثائق المركزية، صندوق الإدارة الأهلية.

الحكم المحلي إضافة إلى التفتيش والرقابة ويعتبر القانون محاولة جادة لتطويع مبادئ تجربة ديمقراطية الحكم المحلي البريطاني على دولة نامية كالسودان[1].

تقرير الدكتور أ.ه مارشال:

إنه بقيام الانتخابات العامة في السودان عام ١٩٥٣م لم يعد للإنجليز دوراً يذكر في حكم البلاد، وأن آخر عمل إداري ميداني هو ما قامت به حكومة العمال البريطانية بإرسالها للخبير مارشال للسودان لدراسة آخر ما توصلت إليه قوانين الحكم المحلي هناك وإمكانية ربطها بقانون الحكم المحلي البريطاني ورغم أهمية ما قام به د/ مارشال في جوانب الحكم المحلي إلا أن دوره كان مهماً في فحص الجوانب المختلفة للإدارة الأهلية وتقييمه لها ومحاولته لدمجها في الحكم المحلي ولكن بطريقة مختلفة عن سابقتها ولأهمية كل ذلك نشير إلى ما توصل إليه مارشال عن الإدارة الأهلية.

لقد انتقدت حكومة العمال فكرة الحكم غير المباشر، ورأت استبداله بالحكم المحلي على غرار النظام البريطاني، وقد تولى وزير المستعمرات آرثر قرش Aurthor creech مسألة المناداة بالتبشير بالحكم المحلي ونوقشت الفكرة في مؤتمرين عقدا في جامعة كمبردرج في عامي ١٩٤٧- ١٩٤٨ نظمهما مكتب إدارة المستعمرات[2].

ومن ثم وجهت الدعوة للدكتور مارشال الخبير في شؤون مالية الحكومة المحلية في إنجلترا لزيارة السودان في عام ١٩٤٨م وإعداد تقرير عن التجربة الحكومية للحكم المحلي في القطر وكيفية تطويرها وفق الثوابت الإنجليزية للحكومة المحلية. أما في ما يتعلق بالإدارة الأهلية فإنه ذكر في صلب تقريره أن إصلاحاته المقترحة لا

---

(١) الطيب عبد الحميد محمود، خبير إداري، التجربة الديمقراطية، الصحافة، العدد ٧٠٢٦ في ٢٠١٣/٢/٢٢م

(٢) الوثائق البريطانية، ج٩، مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان، ١٩٥١-١٩٥٣.

لإعادة النظام القبلي ولكن لزيادة وجاهته حتى يكون الزعماء الجدد والنظار أشخاصاً رفيعي المستوي. وأفصح أكثر عن أن الإدارة الأهلية رغم التفويض الممنوح لها إلا أنها ظلت قابعة تحت راية المفتش، وقال إنها ليست سلطة محلية وإنما جهاز ذو وجود تضامني له موظفون وموارد مالية ومفوض بتقديم الخدمات المحلية الضرورية ووضع السياسات المحلية وتنفيذها[1].

وقال عنها ... بالنسبة لكل أوجه الحكومة المحلية التي تمعنت فيها أثناء بحثي في السودان كانت الإدارة الأهلية بالنسبة لي أكثر سحراً وتعقيداً ومراوغة وأكثر واحدة يمكن أن يساء فهمها وهي أكثر العناصر ثباتاً في المجتمع وأنها في غاية الأهمية بالنسبة للحكومة المحلية الجديدة وأن قرار مثل هذا يحتاج قدرة عالية من الفهم والحنكة السياسية وأنه أمر يستدعي التوفيق بين أعراف النظام القبلي وقوانين الحكومة المحلية.

وأشار مارشال في تقريره إلى المناصرين للحكم غير المباشر بعد عام ١٩٣٧م الذين قالوا إن الإدارة الأهلية يجب أن تُستغل في الأعمال الإدارية البسيطة وأن السلطات الأهلية يجب أن لا تدفع بسرعة أو بشدة نحو التوغل في الحكم المحلي فهي لديها مفهوم أن تدخل الحكومة يجب أن يكون قليلاً، وهو مفهوم مختلف جداً عن مفهوم الحكم المحلي الحديث الذي يتطرق إلى التعليم والصحة والخدمات الأخرى. وأشار إلى أنه يجب أن تؤسس علاقة رشيدة بين السلطات الأهلية وهذا المفهوم الجديد للسلطة المحلية.

وذهب إلى أنه في الغالب ستتخذ الحكومة المحلية الجديدة شكل مجلس

---

(١) تقرير د/مارشال، الوثائق البريطانية، مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان.

مؤلف بالكامل من أعضاء النظام القبلي وفي ظله يعمل الجهاز القبلي دون تأثير[1].

وأوضح مارشال أن الإدارة الأهلية في السابق تحمل على عاتقها عدة وظائف ربما فوق طاقتها كالعمل القضائي وعبء الخدمات وعضوية المجالس المحلية وهم موظفون في المجلس أيضاً. وقال إنها من غير إدراك فقد أضحت هي السلطة المحلية الجديدة، وقال حسب علمي لا يوجد مرفق في عالم الإدارة يدار بمثل هذا العدد القليل من الأفراد، إنه وضع غير جائز.

وقال عن محاسن الإدارة الأهلية:

١. إنها مؤسسة محلية عميقة الجذور تحظى باحترام الناس وتقديرهم لها، وتقوم على تقاليد عريقة من الاعتماد على النفس والاحترام الذاتي.

٢. القبيلة هي الهيكل المؤسس الذي عاش في إطاره عدد لا يحصى من الأجيال السودانية، لذا فإن سلطات القبيلة هي أدرى بشؤون وعادات الأفراد.

٣. لدى الناظر ومعاونيه معرفة لصيقة برجال القبيلة، يندهش الأوروبي لسرعة الحصول على شخص مطلوب في ظل التحركات الموسمية للرعاة.

٤. هنالك شعور جدير بالثناء فيما يخص المسؤولية التضامنية من أجل مصلحة القبيلة.

ولم ينسَ أن يشير مارشال إلى مساوئ نظام الإدارة الأهلية وقال:

١. إنه نظام يعتمد على المصادفات الشخصية، هنالك مرشحين غير مناسبين يكون على الحكومة صعوبة رفضهم وهنالك ثغرات في تعيين العمد والنظار يستغرق تعيينهم مدة ستة شهور.

٢. هي منظمة تعوزها الخبرة الفنية في كل شيء عدا العادات القبلية وهي ما زالت

---

(١) د/ مارشال، مرجع سابق.

تزعم أنها تعمل في مجال الإدارة الذي يحتاج إلى مزيد من التخصص ولا غرو أن التكليف بالخدمات الحديثة مثل تخطيط القرى سيربك أداءها[1].

3. إن حقيقة ارتباطها اللصيق بالعادات القبلية وشؤون الحياة التقليدية لا يساعد في توظيفها كأداة حكم في ظل المتغيرات السريعة لذا فقد أضحى الموظفون المعنيون بأداء خدمات فنية بمثابة أتباع للعمدة من أفراد غير متفرغين- بل لديهم تكليف شبه مستقل ومصالح أخرى، حيث يصعب محاسبتهم تتطلب خدمة الحكومة الروتينية بقدر الإمكان موظفين متفرغين يشغلون وظائفه لمصلحة الجهاز الذي يعملون لديه والأفراد الذين تعتمد حياتهم المعيشية على التنفيذ الجدي لأعمالهم[2].

وأخيراً يقترح مارشال مهاماً للإدارة الأهلية تتمثل في الآتي:

1. عمل المحاكم.
2. تحصيل الضرائب.
3. تجميع الأفراد لإنشاء الطرق.
4. عمل الأمن العام.

هذا التقرير هو الذي اعتمدت عليه الحكومة في إصدار القرار ١٩٥١م للحكم المحلي.

أثر هذه القوانين على الإدارة الأهلية ونقد الفكرة:

لقد تأرجحت إدارة الحكم الثنائي ما بين رفض الإدارات القبلية كنوع من أنواع الحكم للبلاد وقبولها، ولكن بسن القوانين أصبغت عليها شرعية الدولة وعملت على تنظيمها دون الابتعاد عن الأعراف الموروثة، رغم اعتراض البعض من بريطانيين وسودانيين على إصباغ الاعتراف بالأنظمة القبلية كأساس لحكم البلاد، ويرى

---

(١) تقرير مرشال، الوثائق البريطانية، مركز عبد الكريم ميرغني.
(٢) تقرير مارشال، مرجع سابق.

البعض أن الطائفية القبلية كائن اجتماعي لها قوانينها ونظمها وأخلاقياتها فهنالك التسلط الفردي في القيادة والطاعة المطلقة من القاعدة وهنالك الامتيازات للزعيم أو الشيخ وهنالك التكافل والتآزر بين التابعين ويمضي هذا الرأي ويقول ولكن بمولد الدولة الحديثة لابد للطائفية والقبلية من الاختفاء ولابد من خلق أجهزة سياسية عصرية تناسب متطلبات الدولة. ولكنه رأى أن العقم السياسي جعل الأحزاب إطاراً عصرياً لتجمع طائفي وأصبحت هذه الأحزاب السياسية امتداداً للصراع الطائفي القبلي القديم[1].

وفي ذات الاتجاه يمضي آخرون من أن إنشاء الإدارات الأهلية يعتبر عملاً رجعياً وإثارة للنعرات القبلية وكذلك العمل بالعرف الأهلي وإحياء سلطات المشايخ التي افتقدوها منذ أمد بعيد[2].

وهنالك رأي آخر مضاد يرى أن استعادة الحكم القبلي كان طلباً للاستقرار في الإدارة المحلية ونموها في المستقبل وسداً لفراغ أحدثه قلة الكوادر الإدارية والاقتصادية في السودان والظروف البيئية المحيطة لذلك كان الخيار هو الاعتماد على زعماء القبائل لإدارة الشؤون المحلية في مجال حفظ الأمن والنظام والجباية وإدارة الأسواق وما إلى ذلك من الشؤون المحلية فكان هذا هو الخيار الوحيد الذي كان أمام سلطات الحكم الثنائي[3].

أما الإنجليز أنفسهم فكانوا يشخصون هذه الحالة بأنها عملية انتقال الحكم إلى أيدي الوطنيين تحت إشراف الحكومة مع امتناعها عن التدخل في التفاصيل الإدارية، بل تتركها للأهالي ليتولون الوظائف الصغرى التي لا تشكل ثقلاً يخشى منه

---

(١) منصور خالد، حوار مع الصفوة، مدارك للنشر، الخرطوم، ص١٢٧.
(٢) مكي شبيكة، مرجع سابق، ص٥٣٧.
(٣) خير السيد عباس، مرجع سابق

فيما بعد شريطة أن تكون الإدارة الأهلية بسيطة وأن تتدخل الحكومة فقط عندما يقتضي الأمر وأن يترك للأهالي عاداتهم وتقاليدهم وأساليب حياتهم تنمو في طريقها الطبيعي كسباً لولائهم[1].

ومن جانب آخر فإنهم يرون أنه فلسفة سياسية محافظة تعمل على الاستدامة والمحافظة على المؤسسات السياسية للمواطنين الأصليين (Indiganous) لأداء وظيفتها لتصبح أرضية للتنمية المستقبلية وإدارة الخدمة والاحتياجات المحلية بروح متحفزة في الأساليب وممارسة المؤسسات[2].

ولكنهم في نفس الوقت كانوا لا يعولون كثيراً في استدامة النظام الأهلي لبروز التعليم والمتعلمين ويراهنون على انهياره تحت تأثير الأفكار الجديدة بظهور جيل جديد" ويعني المتعلمين" إلا إذا دُعم قبل فوات الأوان[3].

ولما رأوا أن المثقفين والمتعلمين كانت لهم آراؤهم وأطروحاتهم الرافضة لزج الإدارة الأهلية في الحكم والإدارة عبر كرومر مندوب بريطانيا الدائم في مصر، رداً على هؤلاء قائلاً إن الذي يحاول أن يسير بشكل مضاد تماماً لمشاعر ومخيلات الوطنيين بدلاً من السعي لاستغلالها سيجد في النهاية أن يأتي عملاً مستحيلاً[4].

ربما كان هنالك استثناء عند بعض المثقفين الذين يرون أن الإدارة الأهلية أنها تعلم أن مقبل الأيام ليس في صالح توغل الحكم الأهلي في إدارة البلاد، ولكن يرون أن الحكم الثنائي يجب أن يستمر لفترة من الزمن حتى يستطيع أبناء السودان في أطراف البلاد التدرج في السلم التعليمي حتى يستطيعوا مسك الدفاتر وفهم النظم

---

(١) يواقيم مرقص، مرجع سابق، ص١٩٦-١٩٧.
(٢) يوسف سليمان تكنه، الإدارة الأهلية وأنظمة الحكم وظلال الحرب بجنوب كردفان، الصحافة، العدد ٦٧٣١ في ٢٤/٤/٢٠١٢م.
(٣) آدم الزين، الإدارة الأهلية، مكتبة ديوان الحكم اللامركزي، الخرطوم.
(٤) يواقيم مرقص، مرجع سابق، ص١٦٦.

الإدارية، وجهر أحد المثقفين بأن الناظر إبراهيم موسى مادبو ناظر الرزيقات يرى بقاء الإنجليز حتى يتعلم السودانيون ومن ثم إمكانية استطاعتهم إدارة البلاد مستقبلاً[1].

من خلال ما سبق من بحث يتضح أن معظم الإداريين كانوا يؤيدون التعامل الإداري مع الإدارة الأهلية وعلى قناعة بمفهوم وجوب تطويرها من خلال إصدار القوانين المنظمة، أما معظم القضاة فُربما مفهومهم كان مختلفاً حتى أن السكرتير القضائي البريطاني عبر مبكراً عن هذا الرفض في زج الإدارة الأهلية في الحكم المحلي، ففي سنة ١٩٢٠م قبيل إعلان توصيات لجنة ملنر قال إن سياسة تقريب الإدارة الأهلية وتقليدها الحكم الإداري من حيث أنه يهدف إلى خلق نظام دكتاتوري بعيد عن الديمقراطية الحق التي جاؤوا من أجلها ووصفه بأنه نظام يقرب الجهلاء ويبعد الطبقة المستنيرة[2].

وهو الأمر الذي لازم السلك القضائي حتى الدور الأخير الذي لعبته القضائية في حمي تصفيات مؤسسات الإدارة الأهلية بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م[3].

لقد كان أثر هذه القوانين ايجابياً على الإدارة الأهلية. فقد استفاد زعماء العشائر أيما استفادة من هذه القوانين من خلال الشرعية التي أصبغت عليهم وتسهيل وجودهم وسط الإداريين الإنجليز والمجتمع السوداني المثقف إبان حضورهم للعاصمة للمؤتمرات والزيارات من وقتٍ لآخر. وإدخال أبنائهم للمدارس وإفساح شتى مراحل التعليم لهم من قبل الإنجليز.

بفضل هذه القوانين اعتبر الشيوخ ورؤساء المحاكم كأنهم نواب للحاكم

---

(١) مقابلة مع عبد الله آدم خاطر احد الكتاب والمثقفين السودانيين بتاريخ ٢٠١٤/٥/١١م الخرطوم.
(٢) أحمد محمد أحمد إبراهيم، تصفية الإدارة الأهلية في دارفور، نوفمبر ٢٠٠٧م، المكتبة الوطنية، الخرطوم، ص١٤٨.
(٣) خطاب محافظ مديرية دارفور إلى وكيل وزارة الحكومة المحلية، أشار إلى دور القضاء في تصفية الإدارة الأهلية، ص٣١٧.

العام وليسوا تحت إدارة المفتشين في مناطقهم، بل أن أحد النظار اختلف مع المفتشين وتحدي بأنهم لن يستطيعوا أن يفعلوا معه شيئاً حتى أن الناظر إبراهيم موسى مادبو عير أحد المفتشين وسبَّه بأمه إن هو أخرج أحد المساجين الذي سجنه الناظر، وأراد هذا المفتش إخراجه من السجن، فعجز المفتش من اتخاذ القرار، ولما اشتكى المفتش لمدير مديرية دارفور عجز المدير ولم يستطع فرفع الشكوى إلى أعلى، وكانت النتيجة أن رقي هذا المفتش إلى رتبة مدير مديرية النيل الأبيض، ومن ثم بعد فترة نقل إلى دارفور ووجد الناظر في داره متربع على عرشه ولما لم يحس بأي تنازل من الناظر تعاون معه حتى انتهت مدته[1].

ومن الفوائد التي جنتها الإدارة الأهلية من هذه القوانين هي بقاء السلطتين الإدارية والتنفيذية بيد رئيس العشيرة ورئيس المحكمة في الحيِّز الجغرافي لقبيلة الزعيم. صحيح أن هنالك زعامات قبلية لم تستطع السير في ركب إدارة الحكم الثنائي كود حبوبه، وود جاد الله ناظر الكواهلة في كردفان، كما فصل محمد دفع الله ناظر المسيرية الزرق ولحقه محمد الفقير الجبوري من القبيلة نفسها. وأن الناظر إبراهيم موسى مادبو ربما يكون من النظار القلائل الذين ظلوا يجابهون الإنجليز من وقت لآخر حتى اقترحوا تقسيم قبيلته "الرزيقات" إلى بطون ولكنهم تراجعوا وكان الهدف من ذلك الحد من غلوائه[2].

وظل مادبو على تصرفاته فعندما أراد الإنجليز زيادة مرتبات أعضاء الجمعية التشريعية أعترض، بل طالب بزيادة مرتبات جميع الموظفين وأخيراً تزداد رواتب الأعضاء[3]. وصفه أحد المؤرخين بأن إبراهيم موسى مادبو ظل يقارع ضد الأنصار وضد

---

(١) مقابلة مع والد كاتب البحث، جنوب دارفور في ٢٠٠١/١/١٢م.بأبومطارق.
(٢) محمد إبراهيم أبو سليم، مرجع سابق، ص٦٥.
(٣) محمد سرور رملي مقابلة معه في الفاشر إقبان انعقاد مؤتمر أهل دارفور بالفاشر، يوليو ٢٠١٢م

الخريجين وضد المصريين وهو مثال لتفلتات الإدارة الأهلية في عهد الإنجليز[1].

استفادة غالبية شرائح مجتمعات الإدارة الأهلية والتقوى بتلك القوانين حتى عندما جاءت فترات العهود الوطنية أصبح رجال الإدارة الأهلية عقبة لا يستطيع أن يتخطاها أي من السياسيين غير العبور من خلالها، وهو ما سبب لها صراعاً من جانب السيدين الكبيرين عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني والأحزاب الأخرى لاسيما الحزب الشيوعي وهو الذي سعى بضراوة لتصفية الإدارة الأهلية. ولكن بالضرورة الإشارة إلى أهمية مراحل تطوير الإدارة الأهلية في العهد الثنائي التي تمثلت في المرحلة الأولى وهي مرحلة الحكم المباشر دون الالتفات لأية مؤسسية بالتكليف المباشر من الحاكم العام أو ما ينوب عنه لأي شيخ قبيلة لأداء عمل ما. المرحلة الثانية هي مرحلة التنظيم القانوني والتكييف اللائحي للعمل الإداري لرجال الإدارة الأهلية. والمرحلة الثالثة وهي إدخال أطر تطويرية جديدة محاولة للسير مع الدول المتحضرة بما في ذلك استيعاب الوطنيين والمثقفين واستقطاب السياسيين للمشاركة في بناء الوطن وهو ما عرف بالحكم المحلي.

بينما كل هذه الفترة اختزلها البعض بأنها محاولة من الحكم البريطاني بصورة غير مباشرة حكم البلاد عن طريق نظام طبقي لابد أن يفصل الحكام عن الحاجات الحقيقية للشعب الذي يحكمونه ولم يكن للأقلية المتعلمة أدوار يلعبونها سوى دور ثانوي كموظفين إداريين صغار[2].

(١) محمد إبراهيم أبو سليم، مرجع سابق، ص٦٧.
(٢) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، ص٣٩.

الفصل الثالث

الإدارة الأهلية في المجلس الاستشاري لشمال السودان والجمعية التشريعية وقيام الأحزاب

من الملاحظات من خلال المرور على المراحل التاريخية لتطوير الإدارة الأهلية وبروز الحكم المحلي الذي تُوِّج بقانون ١٩٥١م كانت هنالك عدة عوامل ساهمت في إسراع الإنجليز في المضي قدماً في مشاركة السودانيين في حكم بلادهم.

لقد برز التعليم كسلاح قوي يناهض الاستعمار، وشعور المثقفين بالقومية السودانية، ووقوفهم ضد القبلية، كما ظهرت الصحف السودانية في الثلاثينات من القرن الماضي كصحف "النيل"، "الفجر"، و"الحضارة" والتي ناقشت بعمق في كثير من مقالاتها الانقسامات القبلية التي يعززها في الوقت الحاضر نظام الإدارة الأهلية، كل هذا مدعاة لتخوف الإنجليز من تقولب الشعور إلى مد قومي عام وأسهب القوميون في القول برفض القبيلة ونددوا بها وكرروا الدعوة بأنه لا داعي لجعليين وكبابيش ودناقلة، ويكفي أنهم سودانيون[1].

وهنالك بعد إقليمي ساهم في تحرك الإنجليز السريع نحو التطور الإداري والدستوري، ففي مصر ألغيت في عام ١٩٣٦م اتفاقية الاحتلال الإنجليزي لمصر سنة ١٨٨٢م، الذي أطبق على مصر في نهاية القرن التاسع عشر والذي وقف في وجهه أحمد عرابي باشا وتبعه في ذلك سعد زغلول الذي ناهضه في ثورته عام ١٩١٩م. هنا أحس السودانيون بقضيتهم ما هو موقف الإنجليز من السودان؟ وقد أخذ المصريون شيئاً من استقلالهم. كما أن نذر الحرب العالمية التي اندلعت في ١٩٣٩م زادت من شعور الإنجليز

---

(١) الوثائق البريطانية عن السودان، تحرير محمود محمد صالح،ج١، ٤٠-١٩٤٤م، موجز الاستخبارات الشهري بتاريخ ١٩٣٩/٦م، مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان "مترجم"، موجز سري، ملحق ١، الرقم ٦٤.

بجذب السودانيين إلى جانبهم ولا يكون ذلك إلا بتطور دستوري ينتهي إلى استقلال تام للسودان، ولهذا بدأوا بتطبيق ثلاثة قوانين للحكم المحلي صدرت في ٣٧- ١٩٣٨م لتشكل مع لوائحها القاعدة التشريعية للحكم المحلي في الريف والحضر، ومن خلال هذه التشريعات يمكن تعديل النظم القائمة للتوافق مع الأحوال المحلية المتباينة من دون تضحية بدرجة التناسق(*) اللازمة للإشراف والتطور والنظم(١).

ومضت الحكومة سريعاً في تقسيم البلاد إلى مجالس البلديات ومجالس المدن ومناطق الأرياف وشكلت "٣" مجالس بلدية و"٢٠" مجلس مدينة وقسم باقي القطر إلى "٣٢" منطقة ريفية وعين فيها رؤساء الإدارات الأهلية كسلطات محلية بموجب القانون(٢).

ولم يفت وفي خضم تطورات الحكم المحلي على الحاكم العام أن يشيد بالإدارة الأهلية ويؤكد أن سلطات المحاكم الأهلية تتحرك بثبات من أساس قبلي إلى إقليمي كما تطورت قوانين الحكم المحلي(٣).

المجلس الاستشاري لشمال السودان لسنة ١٩٤٣م:

تبعاً لهذه التطورات الدستورية فقد أصدرت الحكومة عدة أوامر بقيام مجالس استشارية ومجالس مديريات سوية مع أمر تكوين مجلس استشاري لشمال السودان وهي أبعد خطوة اتخذت حتى الآن(٤). مهمة هذه المجالس والتي نصفها من رجال الإدارة الأهلية هي تقديم النصح للمدير في الأمور المتعلقة بالإشراف وتنسيق الحكم المحلي عبر المديرية. كانت عضوية المجلس التشريعي لشمال السودان "٢٨" عضواً فقط،

---

* يُقصد بالتناسق اللازم، التوفيق بين نظام الإدارة الأهلية والحكم المحلي الذي برز فيه المتعلمون.
(١) الوثائق البريطانية عن السودان، مرجع سابق.
(٢) ملحق تشريعي في الجريدة الرسمية لحكومة السودان رقم ٧٣١ في ١٩٤٣/٩/١م، دار الوثائق المركزية، مركز عبد الكريم، لفترة ٤٣- ١٩٤٤م.

وكانت الملاحظة من قبل المثقفين أن معظم هؤلاء الأعضاء هم رجال الإدارة الأهلية، كما لاحظ المصريون ذلك وكانت دعائمهم مبنية على احتضان المثقفين في السودان ولم يعبأوا برجال الإدارة الأهلية وكانوا ضدهم في أي تطور دستوري يشملهم في السودان ولذلك اعترض المصريون على هذا التعيين[١].

فقد كتب رئيس وزراء مصر النحاس باشا رسالة إلى حاكم عام السودان هيربرت هدلستون ينتقد فيها فكرة المجلس الاستشاري لشمال السودان وعدد بعض نقاط الضعف في المجلس ومن بين ذلك أشار إلى منح سلطات واسعة لزعماء القبائل في القضايا الإدارية والقانونية[٢].

ومع هذه الاعتراضات على المجلس الاستشاري فقد ظلت المشاورات تتوالى بين هدلستون الحاكم العام والسير مايلز لامبسون سفير بريطانيا في القاهرة والسيد إيدن وزير خارجية بريطانيا في إعلان مسودة المشروع وأمنوا جميعاً على أهمية التطور السياسي للسودان لاسيما أن رافداً مهماً قد ظهر على السطح بقوة وهو رافد مؤتمر الخريجين الذي صعّد من مطالبه الوطنية. وأكد الإنجليز على وجوب إعلان المجلس الاستشاري لشمال السودان وزعموا أنه سيلبي الحاجة التي برزت في تشكيل جهاز مركزي يمكن الإدارة من الإحاطة التامة بحاجة ومشاعر السكان وتدريبهم تدريجياً لمستوى يمكنهم من المساهمة في إدارة البلاد[٣].

لقد قام المجلس ونشط في أعماله في بداية عام ١٩٤٤م ولكنه جوبه برفض

---

(١) خطاب الحاكم العام بالإنابة إلى مسترستون رقم ٧٩ في ١٩٤٣/١١/٨م، الوثائق البريطانية عبد الكريم ميرغني "مترجم".

(٢) رسالة النحاس باشا إلى هدلستون في ١٩٤٤/١/١م، الوثائق البريطانية، مركز عبد الكريم ميرغني.

(٣) من الحاكم العام هدلستون، إلى السير لامبسون في ١٩٤٢/٢/١٨م رقم ٥١٤٥، الوثائق البريطانية عبد الكريم ميرغني، أم درمان.

الخريجين لطريقة تكوينه، وقالوا إن مجلساً تنفيذياً وتشريعياً يبرهن بالعمل أنه أكثر كفاءة وتمثيلاً من هيئة استشارية(١).

افتتح المجلس رسمياً في ١٩٤٤/٤/٣م حيث خاطبه الحاكم قائلاً لأول مرة في تاريخ السودان تلتقي المجموعات الرعوية والزراعية وطبقات العمال والمهنيين في هيئة واحدة وحول مائدة في أعلى مراتب الحكومة وأوضح وظيفة المجلس التي تنطوي على بندين.

١. المطالبة دون خوف بحماية مصالح السكان في المنطقة أو المجموعة التي تمثلونها.
٢. التحلي بالحكمة والنضج والحنكة السياسية. ثم ركز الحاكم على قضايا الرعاة(*) والمزارعين.

إلا أن عمر هذا المجلس كان قصيراً أقعدته طريقة تكوينه والصلاحيات الممنوحة لأعضائه مع رفض المثقفين للفكرة من أصلها(٢).

فقد أصدر الحاكم العام بدلاً عنه بعد سنتين فقط قراراً بتشكيل مجلس سمي بمؤتمر إدارة السودان وهو المؤتمر الذي أوصي بقيام الجمعية التشريعية(٣).

قبيل سقوط المجلس الاستشاري بقليل سمح الإنجليز بقيام الأحزاب السياسية وكانت منقسمة في تكوينها إلى وحدويين في إشارة إلى الإتحاد مع مصر واستقلاليين في إشارة أخرى إلى استقلال السودان وهي أيضاً ساهمت في سرعة إسقاط المجلس الاستشاري. ويعتبر حزب الأمة أول حزب أسس في السودان عام ١٩٤٥م وهو رمز

---

(١) من الحاكم العام بالإنابة ق.د رجمان إلى مستر شون رقم ٧٩ في ١٩٤٣/١١/٨م الوثائق البريطانية، مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان.

* ويعني بذكر قضايا الرعاة والمزارعين وهي إشارة إلى دور رؤساء القبائل مستقبلاً بعد قيام المجلس.

(٢) أحمد سليمان، مرجع سابق، ص١٤١.

(٣) أحمد سليمان، مرجع سابق، ص١٤١.

الأحزاب الاستقلالية والحزب الاتحادي نشأ بعده وهو رمز الاتحاديين[1].

الجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨م:

واكب ظهور الجمعية التشريعية إعلان الأحزاب وتمددها بقوة وسط شرائح المجتمع السوداني وكان رجال الإدارة الأهلية هم لُحمة الجمعية التشريعية وسداتها الأمر الذي باعد كثيراً بينهم والمثقفين والأحزاب الاتحادية التي رفضت الجمعية، أما حزب الأمة فهو مع الفكرة متضامناً مع رجال الإدارة الأهلية في دعم الجمعية التشريعية.

بنيت فكرة الجمعية التشريعية على سد نقائص المجلس الاستشاري الذي لم يكن تنفيذياً ولم يكن يشمل السودان شمالاً وجنوباً ولم يكن استيعاب الخريجين والمتعلمين فيه بالقدر الكافي الذي يرجح بكفة رجال الإدارة الأهلية ومجملاً فإن الوعي قد ازداد حتى جعل الحاكم العام هدلستون يكتب عنه بأن السودانيين يطالبون بأن تكون لهم دولة مستدلاً بحديث عبد الرحمن المهدي الذي قاله له عقب انتصار بريطانيا في الحرب العالمية الثانية الذي أكد فيه أن المصريين يطالبون بمكافأة ما بعد الحرب، وثمن ذلك الوحدة بين مصر والسودان، وأكد المهدي بأن السودانيين قدموا لبريطانيا أكثر مما قدمته مصر لذلك يطالبون بحقهم في الاستقلال[2].

فالجمعية التشريعية كانت نتاج عن قصد في دعم القومية السودانية من قبل الإنجليز إذ أن قناعة الإنجليز بوجوب وجود كينونة سيادية للسودان دون الارتباط بمصر واعتمدت في ذلك بالتطور الدستوري الذي بدأ بالمجلس الاستشاري ومؤتمر أهل

---

(١) رسالة مترجمة من جيمس روبرتسون، السكرتير الإداري إلى فوريكرس مساعد قنصل السودان بالقاهرة عن حزب الأمة في ١٩٤٥/٢/١٤م، الوثائق البريطانية، مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان.

(٢) خطاب هدلستون حاكم السودان إلى اللورد كيرن سفير بريطانيا في القاهرة ١٩٤٥/٤/١٢م الوثائق البريطانية، ج٢، ١٩٤٥-١٩٤٦م مركز عبد الكريم ميرغني- أم درمان.

السودان فيما بعد مروراً بالجمعية التشريعية تمهيداً لظهور الحكم(*) الذاتي وتقرير المصير[1].

ومن جهة أخرى فإن هنالك دعماً متواصلاً واقتراحات تترى من مؤتمر الخريجين تنادي بالخروج سريعاً من الزحف الدستوري البطيء وأقترح المؤتمر في عام ١٩٤٥م تكوين حكومة ديمقراطية سودانية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري، ولم ينسَ إسماعيل الأزهري رئيس المؤتمر أن يذكر الإدارة الأهلية بخير رغم عدم اعتماده عليها في كل مراحل مؤتمر الخريجين فقال عن الإدارة الأهلية يمكنها تصريف الشؤون الإدارية بطريقة مرضية. هذا حال قيام الحكومة الديمقراطية. وهو أن لم يقل الإدارة الأهلية لفظاً وإنما قال زعماء القبائل والشيوخ والعمد والنظار "المعنى واضح"[2].

فانطلقت فكرة الجمعية التشريعية عملياً من المجلس الاستشاري لشمال السودان من خلال لجنة تكونت عام ١٩٤٦م واقترحت هذه اللجنة صيغة للحكم الذاتي قدمتها للحاكم العام[3].

وفي عام ١٩٤٨م قامت الجمعية التشريعية بعضوية "٩٠" شخصاً من بينهم الوزراء ووكلاء الوزارات وقد كان لزعماء العشائر القدح المعلى في عضوية الجمعية الأمر الذي آثار حفيظة المتعلمين الذين انتقدوا الجمعية التشريعية واعتبروها مجلس استشاري للحاكم كسابقاتها مما جعل السكرتير الإداري يرد على هذا الاتهام بأنها

---

* لقد صدع بهذا الرأي الإداريون الإنجليز في السودان، ولكن الحكومة في بريطانيا كانت متحفظة خوفاً من إثارة مصر ربما يجعل ذلك إجماعاً مصرياً على وحدة اندماجية مع السودان.

(١) (خطاب هدلستون، مرجع سابق.

(٢) خطاب الأزهري رئيس مؤتمر الخريجين إلى السيد إتلي رئيس وزراء بريطانيا، الوثائق البريطانية، مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان.

(٣) لجنة الحكم الذاتي، الوثائق البريطانية، الملف ٤٧-١٩٤٩من الرقم F.٠.٣٧١/٦٢٩٤٧

نظام وسط بين نظام أوتوقراطي على رأسه حاكم عام قوى وهو ما زال ضرورياً لسنوات قادمة ومؤسسة حكومية منتخبة في مراحلها الأولى[1].

لقد رفض الخريجون والاتحاديون دخول الجمعية التشريعية وهو ما أفسح المجال لزعماء العشائر أن يتربعوا في عرش الجمعية التشريعية. الحزب الوحيد الذي كان يقودهم داخلها هو حزب الأمة. وأن الإنجليز كانوا سعيدين بدخول زعماء العشائر الجمعية التشريعية حيث قالوا في غياب أي مجلس ثاني في الدستور الجديد فإن عدد من النظار سوف يرشحون وعلى الرغم من وجود مشاغبين بينهم فسيكونون أعضاء لهم وزنهم في الجمعية[2].

ومن ضمن أعضاء الجمعية التشريعية الـ"٩٠" بلغ أعضاء زعماء العشائر ٢٠عضواً وبفضلهم فاز اقتراح الحكم الذاتي في ١٧/١٢/١٩٥٠م ٣٩ صوتاً مقابل ٣٨ صوت ولولا وقوفهم مع الاقتراح لما فاز، بالرغم أن موقفهم فاجأ الإنجليز الذين كانوا برمتهم ومنسوبيهم في الجمعية يقفون ضد الاقتراح. لكن الإدارة الأهلية تراجعت عن حزب الأمة في وقت لاحق لما رأت استعجاله لانتخابات الحكم الذاتي من خلال مذكرته في ٢٨/١١/١٩٥٠م والتي قال فيها في البند "٢" وجوب إعلان الانتخابات التالية على أساس الحكم الذاتي فور النهاية الحالية للجمعية قبل نهاية عام ١٩٥١م. رفض زعماء القبائل موقف حزب الأمة المتعجل ويبدو أنهم مع المبدأ في التطور الدستوري ولكنهم ليسوا مع التعجل فوجهوا عريضة للحاكم العام ترفض هذا الاقتراح وأكدوا أنهم مع المبدأ ولكن مع التدرج الثابت وطالبوا بمشاركة الإخوة

---

(١) حديث السكرتير الإداري. ح. ل، مكرر من في ١٩٤٨/٢/١٧م، الرقم ١٢٤٧، الوثائق البريطانية، مركز عبد الكريم ميرغني.
(٢) ملخص الجمعية التشريعية، الوثائق البريطانية في ١٩٤٨/١٠/٢٠م، ملف ٤٧ـ ٢٩٤٩م، ج٣، مركز عبد الكريم ميرغني.

الذين لم يشتركوا(*) في انتخابات الجمعية[1].

لقد أثمرت عريضة زعماء العشائر التي طالبت بمشاركة إخوتهم في الريف، فقد رد الاتحاديون بوجوب تعديل قانون الحكم المحلي حتى يشاركوا في الجمعية التشريعية لأنهم يرون أن هذه القوانين لم تجعل إلا لتمكين حزب الأمة، وفات على الاتحاديين أن هذه القوانين مكنت زعماء العشائر أيضاً، وحتى عندما أعلنت لجنة الدستور وهي من اللجان المهمة في الجمعية، كان محمد أحمد أبو سن من ضمن الأعضاء المهمين جنباً إلى جنب أمثال عبد الله خليل وعبد الرحمن علي طه(*) وإبراهيم بدري ومحمد عثمان وعبد الماجد أحمد وميرغني حمزة ومحمد احمد محجوب وآخرين. ومعلوم أن أبوسن من الشخصيات المهمة في الإدارة الأهلية وزعماء العشائر[2].

وللمرة الثانية اصطدم زعماء العشائر مع حزب الأمة في داخل الجمعية التشريعية ربما أدوار تملى عليهم من الإنجليز، فالإنجليز ينشدون التريث في التطور الدستوري والأمة يستعجل، فقدم حزب الأمة اقتراحاً بزيادة عدد الوزراء في الجمعية فسقط الاقتراح بـ ١٤مقابل ٥٧صوتاً، ولكنهم نسوا هذه المرة أن الإنجليز لم يكونوا متحمسين لأطروحاتهم المتأنية لتقرير المصير للبلاد فهذا بوكر من وزارة الخارجية كتب إلى جيمي روبرتسون في ١٩٥١/٣/٥م بأن الحكم الذاتي لا يمكن تأخيره إرضاءً للقبليين، وقال يمكن إرضاءهم بتأمين مصالحهم المشروعة وتشجيعهم على

---

* يعنون بذلك الاتحاديين، وهو ما هدف إليه الإنجليز حتى لا ينفرد حزب الأمة بالاستقلال

(١) عريضة زعماء العشائر. الوثائق البريطانية، ج٥، ١٩٥٠-١٩٥١م، مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان.

(٢) عريضة زعماء العشائر. الوثائق البريطانية، ج٥، ١٩٥٠-١٩٥١م، مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان.

* إبراهيم بدري، هو الأمين العام للحزب الجمهوري الاشتراكي فيما بعد وهو حزب زعماء العشائر.

(٣) برقية أعضاء لجنة الدستور في ١٩٥١/١٠/٢٨م رقم ١٨ مرسلة للأمم المتحدة، الوثائق البريطانية، مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان.

الانخراط في العملية السياسية عكس نظرية روبرتسون الداعية لشق الأحزاب أو إبعاد العناصر القبلية(١).

أنشطة الجمعية التشريعية ودور زعماء العشائر:

اهتمت بالتعليم فصدقت بقيام مدارس ثانوية والتوسعة في مشروع الجزيرة وتخفيض بعض القيود الاقتصادية وتم التصديق للخطة العشرية في النواحي الصحية وفي الجانب العسكري اهتمت بتقوية الجيش في إطار قوة دفاع السودان(٢).

كل هذه الأنشطة دعمها زعماء العشائر من داخل الجمعية التشريعية ولكن بعض الكتاب ظل يردد بأن المؤسسات الاستعمارية التي قامت على أكتاف القيادات القبلية كان لها أثراً سلبياً على العلاقات الاجتماعية(٣).

إن زعماء العشائر حتى قبل اتفاق الأحزاب السودانية في عام ١٩٥٣م كانوا هم من الركائز الأساسية للتطور الدستوري فقبلوا كل مراحله بدءاً من سن القوانين المنظمة للأحوال الإدارية والقضائية من ٢٢- ١٩٣٢م ومروراً بقانون الحكم المحلي ١٩٣٧م وكذلك تأييدهم لقرار إنشاء مجلس استشاري لشمال السودان وتأييدهم لقيام جمعية تشريعية سنة ١٩٤٨م.

إن زعماء العشائر يؤيدون استقلال السودان ولكنهم يرون التعجل في استصدار قرار الاستقلال فيه شيء من الضرر، إلا أن الباحث يرى أن زعماء العشائر ربما كانوا ينفذون سياسة إنجليزية ترسم بليل، الغاية منها خروجهم طوعاً من السودان وعلى قناعة وليس طرداً لاستعمار ظل يحكم البلاد وهذا ما صرح به روبرت رينسون

---

(١) رسالة روبرتسون إلى بوكر وزارة الخارجية لندن في ١٩٥١/١/٢٢م ورد بوكر لروبرتسون في ١٩٥١/٣/٥م، الوثائق المركزية البريطانية، مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان.

(٢) عثمان حسن أحمد، مذكرات إبراهيم أحمد، ص٢٧٧.

(٣) ضيو مطوك، التمييز الإثني في السودان، مرجع سابق، ص٥٤.

السكرتير الإداري[1].

وهذا ما يسعون إليه على أن ينفذه لهم زعماء العشائر بمغادرة سلسة. ولكن موقفهم هذا سبب لهم حرجاً سياسياً مع معظم القوى السياسية تارة مع حليفهم حزب الأمة وتارة أشد مع الخريجين والاتحاديين.

هذا الموقف باعد بينهم والقوى السياسية جمعاء مما حدا بهم السعي لتكوين حزب خاص بهم وهو ما سيشير إليه البحث في الفصول القادمة.

التجمعات الحزبية ١٩٥١- ١٩٥٣م وموقفها من زعماء القبائل:

ما أن بدأت تطبيقات قانون ١٩٥١م للحكم المحلي حتى بدأت تتبلور الأحزاب السودانية في اتجاهين مختلفين؛ أحزاب تدعو للوحدة مع مصر وأحزاب تدعو إلى استقلال السودان دون الارتباط بأية جهة وأحزاب الجبهة الوطنية للتحرير وهو تنسيق بين اتحاد عمال السودان واتحاد موظفي السودان وكان تأثير الشيوعيين على هذه التجمعات واضحاً بقيادة حسن الطاهر زروق، وعبد الله رجب، والطيب محمد خير وهؤلاء هدفهم إسقاط الاستعمار في مصر والسودان على السواء[2].

وهنالك الأحزاب الاستقلالية كانت بقيادة حزب الأمة وكانت وسيلتها هي التطور مع المراسيم الدستورية وأن الحكم الذاتي هو الوسيلة النهائية لنيل السودان استقلاله وكان في برنامجها أن يقوم الحكم الذاتي في عام ١٩٥٢م يعقبه تقرير مصير عبر جمعية تأسيسية تشكل نهاية عام ١٩٥٣م تؤيد قيام استفتاء قبل نهاية عام ١٩٥٣م[3].

---

(١) رسالة روبرتسون السكرتير الإداري لبوكر وزارة الخارجية البريطانية في ١٩٥١/١/١٢م، مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان.

(٢) مذكرة الأحزاب السياسية في ١٩٥٢/٥/٢٦م، الوثائق البريطانية، مركز عبد الكريم ميرغني، رقم F.٠.٣٧١/٩٦٩١١

(٣) المرجع السابق.

حزب الأحرار ويقوده يوسف بابكر بدري وهدفه الاستقلال التام غير مشروط.

وحزب القوميين ويقوده أحمد يوسف هاشم وهدفه الاستقلال عقب وضع انتقالي تحت الوصاية الدولية وحزب الجمهوريين ويقوده المهندس محمود محمد طه وهدفه الاستقلال الفوري على أساس النظام الجمهوري وكذلك هنالك حزب السودان ويقوده محمد أحمد عمر وهدفه الاستقلال التام على أساس النظام الجمهوري ويفضل الانضواء تحت رابطة الشعوب البريطانية خلال مرحلة تقرير المصير. ومن أهم الأحزاب السياسية ذات البعد الجماهيري على الإطلاق هو الحزب الوطني الاتحادي الذي أخذ عدة أسماء ولكن في النهاية عبر حزب الوطني الاتحادي عن أشواق الاتحاديين الذين كانوا يرون الاستقلال التام للسودان في إطار الوحدة مع مصر ويقود هذا الحزب إسماعيل الأزهري بعد أن تخلى عن حزب الأشقاء ويدعمه دينياً علي الميرغني كما كان يدعم عبد الرحمن المهدي حزب الأمة.

لما رأى زعماء العشائر هذه التكتلات السياسية رأوا أن يكون لهم حزباً سياسياً يعبِّر عن رؤاهم التي تدعو إلى استقلال السودان على أسس جمهورية اشتراكية ولكنهم أبعدوا أنفسهم عن قيادته وأوعزوا لإبراهيم يوسف بدري ومالك إبراهيم وأحمد جمعه للتبشير به.

بعد مساجلات كثيرة بين الأحزاب السياسية السودانية واختلافات في الرؤى استطاع الرئيس المصري محمد نجيب أن يجمعها في القاهرة في عام ١٩٥٢م، حتى أن حزب زعماء العشائر "الحزب الجهوري الاشتراكي" استطاع أن يلحق بهذه الأحزاب وهي مجتمعه بالقاهرة لأنه كان أحدث حزب تكون بإيعاز من الإنجليز وتم الاتفاق بين كل هذه المكونات على ضرورة الحكم الذاتي وقيام انتخابات عامة تدخل فيها مكوِّنات الاتحاديين التي رفضت دخول الجمعية التشريعية وكان هذا الاجتماع في

أكتوبر ١٩٥٢م[1].

الشيء الذي تفرد به حزب زعماء العشائر "الحزب الجهوري الاشتراكي في اجتماع الأحزاب في القاهرة في عام ١٩٥٢م أنه رفض تخلى الحاكم العام عن سلطته الاستثنائية في الجنوب وأبدى تعاطفاً واضحاً مع تحركات الجنوبيين التي ترى بقاء الإنجليز لفترة في الجنوب قبل أن يُسلم الحكم للسودانيين[2].

وبسبب اجتماع الأحزاب السياسية وما توصلت إليه اجتمعت بريطانيا ومصر في ١٩٥٣/٢/١٢م واتفقتا على الآتي:

١. قيام نظام حكم برلماني ديمقراطي يعمل على تصفية الإدارة الثنائية وجلاء الجيوش الأجنبية وتهيئة الجو الحر المحايد على ألا تتجاوز فترة الانتقال ثلاثة أعوام.
٢. قيام لجنة خماسية للحاكم العام تتكون من عضوين سودانيين وعضو مصري وآخر بريطاني ويرأسها باكستاني لمساعدة الحاكم العام في أداء واجبه.
٣. قيام لجنة تشرف على الانتخابات البرلمانية للحكم الذاتي من خمسة أعضاء سودانيين وعضو من المملكة المتحدة (بريطانيا) وعضو من مصر وعضو من الولايات المتحدة الأميركية ويرأسها عضو من الهند وهو سوكومارسن وعرفت اللجنة بلجنة سوكو مارسن.
٤. لجنة سودنة الوظائف من ثلاثة أعضاء سودانيين وعضو من بريطانيا[3].

هكذا بدأ الإعداد للحكم الذاتي، حيث أعلن وزير خارجية بريطانيا أمام

---

(١) رسالة من السير كمينج إلى وزارة الخارجية البريطانية في ١٩٥٢/١٠/١٥م، الوثائق البريطانية، مركز عبدالكريم، مير غني.
(٢) مذكرة روبرت هاو، حاكم عام السودان إلى الخارجية البريطانية في ١٩٥٢/١١/١٣م، الوثائق البريطانية، مركز عبد الكريم مير غني.
(٣) عثمان حسن أحمد، مذكرات إبراهيم أحمد، ص٨٦.

مجلس العموم أن الحكومة وافقت على أن يحل قانون الحكم الذاتي محل قانون المجلس التنفيذي للجمعية التشريعية في ١٩٥٢/١٠/٢٢م.

بعد المواقف التي اتخذها حزب زعماء العشائر بالتقرب كثيراً من الإنجليز ووقوفه مع الجنوبيين في إبقاء الإدارة البريطانية في الجنوب فترة من الزمن، ابتعدت عنه جميع الأحزاب السياسية حتى أن راعي حزب الأمة عبد الرحمن المهدي الذي كان يقف مع زعماء العشائر تحت سقف واحد في المجلس الاستشاري والجمعية التشريعية حاول الابتعاد عنهم حيث صرح عبد الرحمن المهدي أن الحكومة تقوم بدعاية سياسية للحزب الجمهوري الاشتراكي[1].

وجاءت الاتهامات على أشدها على حزب زعماء العشائر "الحزب الجمهوري الاشتراكي" عند إعداد الدوائر الانتخابية فكانت الفكرة أن تكون "٥٧" دائرة غير مباشرة و"٣٥" دائرة مباشرة و"٣" دوائر للخريجين، وكان الاتهام أن الدوائر غير مباشرة تصب لصالح زعماء العشائر ولم يخفِ الوطن الاتحادي هجومه على شيوخ القبائل والنظار باعتبارهم معينين من قبل الحكومة وبالتالي فإنهم سيستخدمون نفوذهم الرسمي للتأكد من فوز المرشحين المقبولين لدى الحكومة[2].

وجاءت ضربة أخرى على حزب زعماء القبائل من عضو لجنة الانتخابات السوداني الذي يميل إلى الاتحاديين خلف الله خالد، فقد أصر على فتح موضوع دخول النُظار إلى الانتخابات واعترض على ترشحهم بحجة أنهم موظفون في الحكومة ودلل بأن القوانين تمنع موظف الحكومة من الترشح والانخراط في العمل السياسي أو عضوية الأحزاب

---

(١) وقائع الاجتماع لوفد عبد الرحمن المهدي مع وزير خارجية بريطانيا في لندن ١٩٥٢/١٠/١١م، الوثائق البريطانية، مركز عبد الكريم ميرغني.

(٢) تقرير من بني عضو لجنة الانتخابات البريطاني في ١٩٥٣/٤/٢٣م، الوثائق البريطانية، مركز عبد الكريم ميرغني.

السياسية وكان الرد عليه من بعض أعضاء اللجنة أن لدى الأحزاب السياسية عدداً كبيراً من الخريجين يعملون في الحكومة وأن الشيوخ والنُظار ليسوا موظفين حكوميين بالمعنى الذي كانت ولا تزال هاتان الكلمتان معروفتين لدى حكومة السودان التي يحق لها بالطبع أن تعرف وتحدد تفسيرها لاستخدام الكلمتين "موظف دولة"[1].

يبدو أن حزب زعماء العشائر "الحزب الجهوري الاشتراكي" قد استهدف من كل جوانب الأحزاب السياسية الأخرى، فالاتحاديون يرون أن زعماء العشائر جسم غير موال للوحدة مع مصر وأن حزب الأمة يتهمهم بالهرولة نحو الإنجليز والأهم من ذلك أنه غاضب عليهم بسبب خروجهم من جلبابه وإعلان حزب سياسي خاص بهم، أما الشيوعيون فالبون الفكري شاسع بينهم وزعماء العشائر.

وعندما كرر خلف الله خالد عضو لجنة الانتخابات طلب منع النظار من الترشح رأت اللجنة أنها غير مؤهلة لكي تقرر ما إذا كان الناظر موظفاً حكومياً أم لا ولكنها رأت أن تقول يمنع الناظر من استغلال مكانته للتأثير على الانتخابات.

وهنالك جدل آخر قام ضد زعماء العشائر، فقد أفسح القانون لمجالس الحكومات المحلية ومجالس المديريات كليات انتخابية في كل دوائر المديريات ويتعين على هذه الكليات أن تنتخب الشيوخ، اعتبرت الأحزاب المناوئة لشيوخ القبائل أن هذا القانون هو صفعة في وجهها فبدأت هذه الأحزاب في الاتهام بأن هذه الأنظمة القبلية غير منتخبة ديمقراطياً، فكيف تكون لها دوائر انتخابية واجتمعت في هذا الخصوص اللجنتان التنفيذيتان لحزب الأمة والوطن الاتحادي وقررتا إزاحة النُظار بأي شكل من

---

(١) المرجع السابق.

المعادلة السياسية حتى تتمكن الأحزاب من تسويق برامجها[1].

من جهة أخرى فقد دافع عضو لجنة الانتخابات البريطاني "بني" عن وجهة نظر النُظار وبالرغم من أنه أمّن على أنه يمكنهم استخدام نفوذهم المستمد من سلطاتهم إلا أنه يرى أن الناظر لا يعتبر قد وظف نفوذه بصورة غير لائقة إلا عندما يلجأ إلى أساليب فعالة بدرجة غير لائقة لفرض رغبته ومرشحه على جماهير غير راضية بذلك، ورأى عضو اللجنة البريطاني إذا جرد الناظر نفسه أو جُرد فإنه يكون قد استقال أو حُرم من مكانة الزعيم[2].

وواصل بني دفاعه عن زعماء العشائر قائلاً إن رجل الإدارة الأهلية مسؤول بالدرجة الأولى أمام الحكومة، فالزعماء القبليين هم العمود الفقري للإدارة إذ أن البلاد تحكم عن طريق نظام المحاكم ومجالس تتكون من الزعماء القبليين الذين يرأسونها. إن الحكومة الجيدة لا تحقق وتصون السلم إلا بفضل نفوذ وسلطة الزعماء القبليين[3].

وأنهى عضو لجنة الانتخابات البريطاني مرافعته عن نظار القبائل قائلاً إن الناظر مسؤول بالدرجة الثانية أمام أفراد قبيلته فقد تميز هذا الناظر ودُفع إلى أعلى عبر عملية قبلية وهو يحافظ على وضعه ويمارس سلطته بالتراضي القبلي فهو في وضع رب العائلة تتطلع إليه للنصح والإرشاد وهو ملتزم معنوياً أن يقدم هذا الإرشاد في أي من المجالات فهو يستشعر واجبه في مجال السياسة على سبيل المثال يقدم النصح لقبيلته إذا ما ضللوا لسياسيين آخرين فإذا منعوا من الممارسة السياسية فإن الحصيلة ستكون بأساً وتعاسة. لقد أعزت الحكومة مكانتهم وساندتهم على مدى "٣٠" عاماً

---

(١) تقرير، بني عضو لجنة الانتخابات البريطاني في ١٩٥٣/٤/٢٣م، الوثائق البريطانية، مركز عبد الكريم ميرغني.
(٢) رسالة بني عضو لجنة الانتخابات البريطاني إلى سوكومارسن رئيس لجنة الانتخابات في ١٩٥٣/٥/٣١م، الوثائق البريطانية، مركز عبد الكريم ميرغني.
(٣) المرجع نفسه.

وسيمتعضون إذا ما أحسوا بسحب مفاجئ للثقة منهم أملته زمرة سياسية وسيشعرون بأن إهانة وجهت لهم وسوف تتضعضع هيبتهم وسلطتهم ويستعدي أتباعهم وسيكون الخاسر هو الهيكل الإداري[1].

إن هذا العضو قدم مرافعة عظيمة تنم عن معرفة كاملة بدور رجل الإدارة الأهلية، وفي نفس الوقت أكدت مرافعته تخوف الدوائر السياسية من هذا الجهاز الأهلي الحساس الذي ارتبط مباشرة بالعضوية الانتخابية، ويبدو أن الأحزاب جميعها اعتبرت زعماء العشائر حائط صد ظل يحول بينهم ومواطنيهم في دوائرهم الانتخابية، وهذا ما أكده تحالف حزب الأمة والوطن الاتحادي، الحزبان النقيضان، ولكن الحكمة تقول إن المصائب تجمعن المصابين.

أمام هذه الضغوط السياسية من الأحزاب كافة على رجال القبائل رأت لجنة الانتخابات أن يكون لها لفت نظر بأنه لا يليق لأي من رجال القبائل أن يخوض في النشاطات الانتخابية إلا إذا كان مرشحاً وتحذرهم من أن الإجراءات اللازمة ستتخذ فوراً ضد كل من يستخدم سلطات منصبه للتأثير على الانتخابات.

ولكن كل ذلك لم يثن الأحزاب السياسية من المضي قدماً في إبعاد النظار من دخول الانتخابات فقد استعان الاتحاديون بالعضو المصري في لجنة الانتخابات عبد الفتاح يس الذي اقترح بأن ترفع اللجنة يدها من موضوع النُظار ويرفع الأمر للأحزاب السياسية لتناقشه مع دولتي الحكم الثنائي أو تطلب اللجنة من دولتي الحكم الثنائي بتعديل القانون بمنع النظار من الممارسة السياسية أو تكتب اللجنة هذه الأفكار وتطرحها للحكومة دون إبداء رأي[2].

---

(١) رسالة عضو لجنة الانتخابات، بني لرئيس لجنة الانتخابات سوكومارسن ١٩٥٣/٤/٢٣م، الوثائق البريطانية، مركز عبد الكريم ميرغني، ام درمان.

(٢) تقرير بني عضو لجنة الانتخابات البريطاني إلى روجر بوزارة الخارجية البريطانية في

باقتراح عضو لجنة الانتخابات المصري عبد الفتاح يس كاد موضوع النظار أن يتدول بدل أن يعالج في إطار اللجنة أو حتى في إطار الأحزاب السياسية داخل السودان، ولكن اللجنة رفضت اقتراح العضو المصري مما اضطره للانسحاب من اجتماعات اللجنة ولما عاد ثانية كرر نفس الفكرة مما جعل اللجنة(*) التصويت على هذا الاقتراح فسقط الاقتراح(١).

إزاء هذه التطورات غير المسبوقة في شأن زعماء العشائر وعدم استجابة لجنة الانتخابات لطلبات عضوي اللجنة السوداني خلف الله خالد والمصري عبد الفتاح يس أصدر حزب الوطن الاتحادي بياناً أدان فيه قرار اللجنة الانتخابية بالسماح للنُظار بالترشح وقال إن هذا القرار قضي على أخر أمل في اللجنة وقالوا كيف تكبل اللجنة أيدي الموظفين الحكوميين في الوقت الذي فيه تطلق أيدي النظار بما لديهم من سلطات قانونية وإدارية وتنفيذية(٢).

خرجت الأحزاب من هذه الضغوط بتوسيع أحقية الانتخابات في مجلس الشيوخ في مجالس المديريات ومجالس الحكومة المحلية لتشمل الخريجين والمعلمين وحاملي إكمال المدارس الوسطى والمرشحين لعضوية مجلس النواب بدلاً من أن تكون محصورة لشيوخ القبائل. كما قلصت الدوائر غير المباشرة والتي كان يزعم أنها وضعت لصالح رجال القبائل؛ قلصت من "٥٧" إلى "٢٤" والمباشرة زيدت من "٣٥" إلى "٦٨" دائرة وزيدت مقاعد الخريجين من "٣" إلى "٥" لتصبح عضوية البرلمان القادم التي

١٩٥٣/٦/٨، الوثائق البريطانية، مركز عبد الكريم ميرغني.

* يبدو أن هذا العضو ظل يواصل في تقاريره عن هذا الأمر منذ ٤/٢٣ و٥/٣١ وتقريره الأخير في ٦/٨ لشتي الجهات المخولة.

(٢١١) تقرير عضو اللجنة البريطاني بني إلى روجز بوزارة الخارجية البريطانية في ١٩٥٣/٧/١٦م، الوثائق البريطانية.

(٢) بيان الوطن الاتحادي في ١٩٥٣/٧/١٦م، الوثائق البريطانية، مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان.

ستكوّن الجمعية التشريعية سبعة وتسعين عضواً. وهؤلاء هم الذين يحق لهم اتخاذ قرار تقرير المصير سواء باستفتاء أو من داخل البرلمان[1].ثم مضت الأحزاب في نبش موضوع زعماء القبائل الذين يترأسون المحاكم التي كونت بمقتضى قانون المحاكم الأهلية لسنة ١٩٣٢م فكانت توصية لجنة الدستور في ١٩٥١م بأن لا يسمح لرؤساء مثل هذه المحاكم التمتع بعضوية البرلمان من خلال الدوائر المباشرة لأنهم يمارسون سلطات قضائية وتنفيذية واسعة ويسعون لدخول المجلس التشريعي بالانتخاب[2].

اتفق القادة السياسيون بما في ذلك حزب الأمة بأن رؤساء المحاكم التي كونت بمقتضى قانون المحاكم الأهلية لسنة ١٩٣٢م في الدوائر التي تجري فيها الانتخابات مباشرة لا يحق لهم أن يصيروا أعضاءً في مجلس النواب، إلا أن بريطاني آخر وهو السكرتير القانوني إنبري لقادة الأحزاب مدافعاً عن رؤساء المحاكم ورفض هذا التوجه مدللاً على أن في إنجلترا قضاة متفرغون لا يحق لهم الترشح وقضاة غير متفرغين ويسمون قضاة السلم الاجتماعي يحق لهم الترشح ولأن رؤساء المحاكم لا ينالون مكافأة مالية من الحكومة إلا نادراً فهم بذلك ليسوا موظفين رسميين وأن رئيس المحكمة له صوت واحد في المحكمة يمكن أن يفسخ وقدم الاقتراح في الجمعية وسقط لصالح رؤساء القبائل[3].

الانتخابات لسنة ١٩٥٣م:

لقد حوصر زعماء القبائل سياسياً من شتى الجهات وأن حزبهم الحزب الجهوري الاشتراكي وجد نفسه في لجة من الخصامات السياسية لا نصير له إلا

---

(١) تقرير لجنة الانتخابات للحاكم العام، الوثائق البريطانية، مركز عبد الكريم ميرغني.
(٢) الانتخابات وسياسية الحكومة البريطانية، مجلد٨، لسنة ١٩٥٣م، ج٢ الوثائق البريطانية، مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان.
(٣) المرجع السابق.

الإنجليز الذين هم أنفسهم محاصرين من قبل القوى السياسية السودانية والمصريين من جهة أخرى. بهذه الحالة دخل حزب زعماء العشائر الانتخابات وكانت النتيجة بالنسبة له محزنة وبالطبع للبريطانيين فقد نال الحزب٣ دوائر فقط من ضمن سبعة وتسعين دائرة، وكان حزب الوطن الاتحادي هو الفائز الأول على حساب حزب الأمة فقد نال "٥١" دائرة يليه حزب الأمة"٢٢" دائرة والمستقلون"١١" دائرة، والجنوبيون"٩" دوائر، والشيوعيون فازوا بدائرة واحدة، وفي انتخابات مجلس الشيوخ لم يستطع حزب القبائل الفوز بدائرة واحدة، وتم اختيار شخص يمثله في مجلس الشيوخ[١].

بالفعل لقد تفاجأ الإنجليز بهذا السقوط الشنيع للحزب العشائري الذي طالما دعموه بل إنهم كانوا يتوقعون على أقل تقدير أن يفوز هذا الحزب بـ" ١٦" دائرة انتخابية[٢]. لقد انطوت صفحة الانتخابات للحكم الذاتي لسنة ١٩٥٣م على هذه النتيجة المُرة لحزب زعماء العشائر وانكفى على نفسه لمدة أكثر من سنة لم يتصدر أي من التقارير الحكومية وأخيراً حل هذا الحزب نفسه ورجعت عضويته لأحزابها الأولى، لاسيما حزب الأمة الذي كان الأقرب إلى الإنجليز من الطرح الاتحادي الذي يمثل مصر وبذلك انتهى برنامج الحزب الجمهوري الاشتراكي[٣].

---

(١) ضرار صالح ضرار، مرجع سابق، ص٢٨١.
(٢) أحمد سليمان المحامي، مرجع سابق، ص٢٢٣.
(٣) ملحق المخابرات السودانية في ١٩٥٤/٤/٤، مج٩، ج١، الوثائق البريطانية، مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان.



صورة لأعضاء المجلس الاستشاري لشمال السودان، ويبدو فيها عدد من رجالات الإدارة الأهلية أعضاء فيه.

الباب الثالث

العهد الوطني والإدارة الأهلية

الفصل الأول: الحكومات الوطنية الأولى وعلاقتها بالإدارة الأهلية

الفصل الثاني: وضع الإدارة الأهلية في الحكومات الائتلافية (١٩٦٦م - ١٩٦٩م)

الفصل الثالث: حكومة مايو وتصفية الإدارة الأهلية

الفصل الرابع: سياسات المسئولين حيال الإدارة الأهلية

الفصل الخامس: أهمية دور الإدارة الأهلية



صورة جمال عبد الناصر يتسلم هدية من الذهب الخالص من قبيلة الرزيقات من يد ناظر عموم الرزيقات محمود موسى مادبو في ١٨ نوفمبر ١٩٦٠م.

يعتبر الناظر محمود راعي التعليم في منطقة الرزيقات.. إذ كان له اسلوبه الخاص في الترغيب لاقناع الأبوين في ادخال أبنائهما المدارس. وقال عنه الإمام أحمد المهدي وزير الداخلية السابق إنه من أكثر الناس الذين دفعوا أموالهم من أجل الاستقلال.

الفصل الأول

الحكومات الوطنية الأولى وعلاقتها بالإدارة الأهلية

بقيام انتخابات عام ١٩٥٣م بدأت أولى مراحل تقليص الدور الإنجليزي في السودان، رغم وجود الحاكم العام. لقد فاز في الانتخابات الحزب الذي لم يكن له تنسيق تام في يوم من الأيام مع الإدارة الأهلية، فاز الحزب الوطني الاتحادي الذي يرأسه إسماعيل الأزهري وهو في نفس الوقت كان في يوم من الأيام رئيساً لمؤتمر الخريجين الذي كانت له أراء مغايرة لفهم الإدارة الأهلية في التطور الدستوري في البلاد، كما أن إسماعيل الأزهري كان بعد ذلك رئيساً لحزب الأشقاء الذي كان يوالي مصر وهي بعيدة كل البعد عن علاقتها بزعماء القبائل سياسياً، بل كانت تعمل بكل جد لإبعادهم من الفعل السياسي من خلال عضوية مندوبهم في لجنة الانتخابات عبد الفتاح يس، وإسماعيل الأزهري لم يكن هو وحده بعيداً عن مفهوم إبعاد القبائل من الهم السياسي تمهيداً لبلورة المفهوم القومي وإنما كانت عضوية أحزابه التي انتقل منها كانت أيضاً تشاركه المفهوم، وهم الآن في سدة الحكم لأول مرة فيما بعد انتخابات ١٩٥٣م، كما أن هناك بعداً آخر يبعد زعماء القبائل عن الحزب الوطني الاتحادي هو ميل غالبية هؤلاء لحزب الأمة الذي جعل معظم أعضاء الحزب الجمهوري الاشتراكي يقفون مع حزب الأمة في خندق واحد في قبة برلمان الجمعية التأسيسية لانتخابات ١٩٥٣م فوقفوا مع الاستقلال التام وهو هدف حزب الأمة[1].

تباعدت الخطى بين الحكومة الجديدة "السودانية" والإدارة الأهلية وفهمت الإدارة البريطانية سياسة الحكومة التي لا ترغب في إظهار القبائل في الثوب السياسي

---

(١) ملحق المخابرات السودانية للفترة ٤إبريل ١مايو ١٩٥٤م، مج٩، ج١، الوثائق البريطانية، مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان.

الجديد لأنهم يرونه يهدم جزءاً من أركان القومية السودانية التي ظل ينادي بها مؤتمر الخريجين حيث كان مدراء المديريات الإنجليز يخافون من الكفاءة السودانية "الخريجون" في مديرياتهم التي يرون فيها أنها لن تسمح لزعماء الإدارة الأهلية الذين دعموا بآمال كبيرة وبكثير من المخاض بمواصلة عملهم دون تدخل[1].

ففي أول جلسة للجمعية التأسيسية في ١٩٥٤/٣/١٠م. بعد تأجيلها من ١٩٥٤/٣/١م بسبب حوادث مارس خاطبها الحاكم العام متمشياً مع خط الحكومة الجديد قال أما بالنسبة لزعماء العشائر فسوف تتم مراجعة سياسة الحكم المحلي بغرض تحقيق الرقابة الديمقراطية على إدارة الخدمة المحلية وإنجازها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والاقتصاد وأن الوضع القانوني لزعماء القبائل وواجباتهم وسلطاتهم ستتم مراجعته وتوضيحه عبر تشريعات ملائمة[2].

لم يفت على محمد أحمد محجوب (❖) زعيم المعارضة أن يعقب على حديث الحاكم العام بطريقة مواربة تحمل أكثر من وجهة نظر، فقال يجب على الحكومة توضيح رؤيتها عن زعماء العشائر أكثر، وأشار إليهم بأنهم في إمكانهم لعب دور مهم شريطة انتخابهم ديمقراطياً[3].

يرى الباحث أن حديث الحاكم العام أول إسفين يدق في نعش الإدارة الأهلية وهو تخلي واضح عنهم للنظام السياسي الجديد، وهو محاولة لإفساح الطريق للحكومة الجديدة لتقوم بدورها وفي نفس الوقت لم يجد حديث الحاكم العام القبول

---

(١) جيمس روبرتسون، مرجع سابق، ص١٣٦.

(٢) تقرير ريتشنز عن خطاب الحاكم العام لوزارة الخارجية البريطانية في ١٩٥٤/٣/١٩م الوثائق البريطانية، مج١٠، ١٩٥٤م، ج٢

* محمد أحمد محجوب كان أمين عام الحركة الاستقلالية، انضم إلى حزب الأمة بعد انتخابات عام ١٩٥٣م.

(٣) تقرير ريتشنز عن خطاب الحاكم العام لوزارة الخارجية البريطانية في ١٩٥٤/٣/١٩م الوثائق البريطانية، مج١٠ لسنة ١٩٥٤م، ج٢.

من كل الإداريين الإنجليز، فقد قال أحدهم ستكون جودة الحكم ضحية السودان في المراكز. وأضاف قائلاً إذا قُدر للسودانيين أن يعيشوا في سلام فقد لا يأبهون كثيراً لتردي العدالة.

لم يكن هنالك حدث أكبر من افتتاح الجمعية التأسيسية في ١٩٥٤/٣/١٠م إلا انعقادها في ١٩٥٥/١٢/١٩م ليعلن إسماعيل الأزهري إعلان استقلال السودان من داخل البرلمان ولتنسيقه مع حزب الأمة الحزب المعارض الرئيسي ظهرت من جديد قيادات زعماء القبائل بثوب سياسي آخر غير الحزب الجمهوري الاشتراكي حزبهم القديم الذي تم حله في عام ١٩٥٣م فكان لابن ناظر قبيلة البني هلبه عبد الرحمن دبكة الفضل في تقديم اقتراح الاستقلال من داخل البرلمان (حزب الأمة) ليثني الاقتراح مشاور جمعة سهل بن ناظر قبيلة المجانين "اتحادي". كما ظهر نائب برلماني آخر بن ناظر البديرية ميرغني حسين زاكي الدين ليقدم اقتراحاً آخر أيّده فيه الجميع بإعطاء الجنوبيين في حال وقوفهم مع الاستقلال كينونة خاصة بمنحهم حكم فدرالي في الجنوب، وجاء يوسف العجب بن ناظر رفاعة من الحزب الجمهوري الاشتراكي قبل حله[1].

لقد انشغلت حكومة الأزهري بعد قيامها بصراعاتها السياسية ولم تصدر قراراً فعلياً بتحجيم الإدارة الأهلية، فالزمن لم يُسعف الأزهري من الالتفات إلى الإدارة الأهلية حتى برز الحزبان الكبيران حزب الأمة الذي يرعاه عبد الرحمن المهدي وحزب الشعب الديمقراطي الذي يرعاه علي الميرغني في سنة ١٩٥٧م في حكومة ائتلافية، وكان من الطبيعي دعمهما للإدارة الأهلية بتوصية من البريطانيين[2].

---

(١) محمد أحمد محجوب، مرجع سابق، ص١٧٨.

(٢) أضواء على تجربة الحكم اللامركزي، النقابة العامة للضباط الإداريين وآخرين، مكتبة ديوان الحكم الاتحادي "اللامركزي"، الخرطوم، ورقة صغيرة.

بهذا الدعم شهدت الإدارة الأهلية قمة الهرمية مع ضمور شبه كامل في الجانب الأفقي (المؤسسات الخدمية) حتى ظهور المؤسسات والوزارات فقد شهدت المديريات والمجالس المحلية اتساعاً أفقياً واضحاً وبدأ المواطن في الريف يتحسس طريقه من خلال قنوات أخرى بجانب الإدارة الأهلية[1].

إن قانون ١٩٥١م جاء لسد فراغ غياب الطبقة الواعية واحتوى الأصوات المتعلمة خارج النطاق القبلي الضيِّق كأوعية داخل الحكم وشريكة فيه ويمكنها أن تقدم الخدمات المحلية.

ولكن يبدو أن جهاز الإدارة الأهلية أصبح أقوى من أن يعصف به قانون واحد. كما أن رجال الإدارة الأهلية لم يكونوا مطمئنين للمتعلمين، فكان التضييق واضحاً في النطاق الذي يسيطر عليه رجال الإدارة الأهلية.

مرت سنوات الحكم الوطني الأولى ولم يجر أي تعديل على نظام الحكم المحلي بعد الاستقلال إلا عندما جاءت حكومة الفريق إبراهيم عبود وأصدرت في عام ١٩٥٩م قرار بتكوين لجنة عرفت بلجنة القاضي أبو رنات لدراسة العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية وجاءت بمشروع قانون جديد وهو قانون إدارة المديريات لسنة ١٩٦٠م وقد قبل كقرار وأبرز سماته إلغاء منصب مدير المديرية ومفتش المركز وأيلولة الصلاحيات إلى مجلس المديرية والمجلس المحلي[2].

كما أن هذا القانون فتت القيادة الإدارية وعمد إلى توزيع السلطات فالقضاء أصبح تحت إشراف القاضي، والبوليس يرصد أعمال الأمن، والضرائب مسؤولية ضابط المركز، وهو القانون الذي هز عرش الإدارة الأهلية إذ وزع أعمالها إلى عدة

---

(١) مرجع سابق.
(٢) مصدق أحمد الحاج، الحكم المحلي والتجربة السودانية (١٩٣٧- ٢٠٠٣م) مكتبة الحكم اللامركزي، الخرطوم.

جهات وعدة وزارات الأمر الذي كان غير محسوب له في السابق[1].

ولم تمضِ حكومة الفريق عبود بالإدارة الأهلية أبعد من ذلك فكان هدفها تدجين القبائل لتلعب الدور المنوط بها من قبل الحكومة[2].

فحكومة الفريق عبود وهي أول حكومة عسكرية في البلاد كانت في بدايتها تخشى القبائل وزعاماتها التاريخية حيث وصلت أول برقية للحكومة بعد أسبوع من قيام الانقلاب من الناظر إبراهيم موسى مادبو ناظر الرزيقات فحواها تأييداً للحكومة، فكان تعليق الفريق عبود الآن يمكن أن نقول ثبت الحكم[3].

إن الحكم العسكري في عهد الفريق إبراهيم عبود لم يعمد إلى الإجهاز على الإدارة الأهلية والعمل على تصفيتها ولكن بالطبع عمل على ترويضها لتحقيق أهدافه فقد حقق جزءاً من أهدافه من خلال عدم تدخله في خصائص ووظائف النظام العشائري، حتى أن قانون القاضي أبو رنات الذي صدر في عهده، لم يكن مستهدفاً لنظام الإدارة الأهلية، ولكنه تطوير لمفاهيم الحكم المحلي والتي تقع في إطارها الإدارة الأهلية.

كان هدف الحكم العسكري أبعد من تصفية الإدارة الأهلية من حيث أولوياته التي تتمثل في اختراق الطبقة الوسطى في المدن وإبطال مفعولها وتفكيك البنية الاجتماعية التقليدية في الريف وإضعاف العناصر الفاعلة فيها وإبطال مفعولها من خلال إلحاقها بأجهزة الدولة ونظامها العسكري الحاكم[4].

---

(١) مذكرة مؤتمر الحكم المحلي بولاية الخرطوم تحت شعار الحكم المحلي لماذا وكيف، مكتبة ديوان الحكم اللامركزي، الخرطوم.
(٢) الحركة الوطنية للتغيير، البيان التأسيسي، جريدة التغيير، العدد ٢٨بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٣٠م.
(٣) مقابلة مع المشير عبد الرحمن سوار الذهب وزير دفاع سابق ورئيس الحكومة العسكرية بعد انتفاضة أبريل ١٩٨٥م، الخرطوم، مكتب هيئة جمع الصف الوطني في ٢٠٠٧/٢/١٣م.
(٤) الحركة الوطنية للتغيير، البيان التأسيسي، جريدة التغيير، العدد ٢٨بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٣٠م.

وفي هذا كأنما النظام العسكري في عريشة واحدة مع الإدارة الأهلية إذ أن الطبقة الوسطى في المدن والأرياف هي الخصم التقليدي للإدارة الأهلية.

الإدارة الأهلية بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م:

لقد سقط النظام العسكري للفريق إبراهيم عبود من جراء الضربات التي وجهها له السياسيون الرافضون لحكمه، كما أن معالجاته لمشكلة جنوب السودان كانت من ضمن أسباب سقوطه بعد أكتوبر ١٩٦٤م. تحركت جبهة الهيئات من جامعة الخرطوم لتآزرها القوى الحزبية السياسية وعلى إثر ذلك خرجت المظاهرات الطلابية وقتل فيها الطالب أحمد القرشي وآخرون وكان ذلك السبب المباشر لسقوط النظام العسكري.

وعلى أنقاض نظام عبود قامت حكومة انتقالية برئاسة الأستاذ سر الختم الخليفة وعلى الفور تقدم الشفيع أحمد الشيخ وزير شؤون الرئاسة في حكومة سر الختم الخليفة وهو شيوعي معروف ناجز الحكم الثنائي ردحاً من الزمن ذاق مرارات السجون ولم ينسَ أبداً تعاون الإدارة الأهلية مع الإنجليز. فلما وافته الفرصة اهتبلها فتقدم بمذكرة ضافية عن سوءات الإدارة الأهلية على البلاد في ١٩٦٥/١/٢١م[1].

سلم هذه المذكرة إلى سكرتير مجلس الوزراء عرض من خلالها عدة شكاوى من بعض المواطنين ضد رجال الإدارة الأهلية من منطقة البني عامر وريفي أبو حجار ومن الرزيقات وأهالي أبو جبيهه ومن ودراوة الذين طالبوا بالانفصال من مجلس ريفي الشكرية وتلغرافات وعرائض من دنقلا من أبنائها المقيمين في الخرطوم يطالبون بإقصاء الزبير حمد الملك وأعوانه وهنالك أبناء المعاليا يطالبون بالانفصال من الرزيقات، وكذلك مواطني ود حامد التابعين لمركز شندي يحرضون ويهتفون بسقوط

---

(١) مذكرة الشفيع أحمد الشيخ وزير شؤون الرئاسة لحكومة سر الختم الخليفة في ١٩٦٥/١/٢١م، مكتبة ديوان الحكم اللامركزي.

الأحكام العرفيه وإقصاء الشيخ أحمد جاد الله رئيس المحكمة.

وختم الشفيع مذكرته بالمرافعة الآتية قائلاً بما أن الحقائق كلها تشير إلى أن نظام الإدارة الأهلية لا يتمشى ورغبات الشعب السوداني وروح ثورة الحادي والعشرين من أكتوبر ولأهمية وخطورة ما تضمنته العرائض والبرقيات المشار إليها وهي تتعلق بأمر هام يتعلق بتنظيم حياة عدد كبير من أفراد الشعب السوداني رأيت أن أرفع هذه المذكرة التي تحوي على ما توصلت إليه من اقتراحات بعلاج موضوع الإدارة الأهلية[1].

ومع هذه المذكرة بعث ببحث مطول عن تاريخ الإدارة الأهلية تضمن العناوين الجانبية التالية:

١. مقدمة تاريخية عن الإدارة الأهلية.
٢. الوضع الراهن.
٣. سلطات وواجبات الإدارة الأهلية.
٤. جمع السلطات وفساد الإدارة الأهلية.
٥. التوصيات.

كانت مقدمة البحث عبارة عن تزكية للإدارة الأهلية في عهد الفونج ظل يسميها الإدارة القبلية على أساس أن اختيار الزعيم يقوم على مقدرته في القيادة والتفوق في ميادين القتال ومزايا أخرى تتحلى بها القيادة القبلية. وأن هؤلاء الشيوخ أو رؤساء القبائل لا يوجد ما يميزهم عن سائر أفراد قبائلهم ويرجع ذلك للأرض المشتركة والإنتاج شبه الجماعي في الزراعة، والرعي وقال في مرافعته إن زعماء القبائل وقادتها في تلك الفترة يعقدون اجتماعات منتظمة للتشاور في الأمور المهمة ويتخذون القرارات السياسية الداخلية والخارجية التي تتعلق بقبائلهم وزعيم القبيلة يبدي رأيه في تلك

(١) مذكرة الشفيع أحمد الشيخ، مرجع سابق.

الجماعات كسائر أفراد القبيلة، فقد كانت إدارة القبيلة تقوم على أساس ديمقراطي كامل[1].

وقال أما فيما يتعلق بالإدارة القبلية في العهد التركي فقد فقدت القبيلة نظام حكمها الديمقراطي إلى نظام بيروقراطي فقد تخلص الأتراك من كل قيادات القبائل الذين لم يخضعوا للحكم الأجنبي ووقفوا إلى جانب قبائلهم في نضالها ضد الغزاة وعينوا بدلهم شيوخاً يأتمرون بأمرهم، وقد أطلق عليهم لقب نُظار وتم تعيين بعضهم مديرين لبعض المديريات وأصبح شيوخ القبائل موظفي دولة مركزية لا قادة يختارهم الشعب وتحولوا إلى جباة ضرائب وأدوات قهر وإخضاع لمصلحة الغزاة ولذا حلت البيروقراطية محل الديمقراطية واتسعت الشقة بين أفراد القبائل ونظارها وعمدها ومشايخها[2].

أما عن الإدارة الأهلية في عهد الثورة المهدية فكانت مرافعة الشفيع أن المهدية لم تعتمد على نظام الإدارة الأهلية فقد كان حكماً مركزياً، ورفضت المهدية التعامل معهم لأنهم عرفوا بالتواطء مع الحكم التركي استغلالاً لأفراد قبائلهم لمصلحة الأعداء. فقد جرد نظام المهدية النظار والعمد البيروقراطيين من سلطاتهم وأصبحوا مواطنين كسائر أفراد قبائلهم مما جعل الكثير من شيوخ القبائل ونُظارها يسعون إلى تحطيم وفركشة الحكومة الوطنية مما دفع الخليفة استدعاء أكثرهم إلى أم درمان ومحاكمتهم.

أما الإدارة الأهلية في ظل الاستعمار البريطاني فقالت المذكرة أنه بعد عام ١٩٢١م أخذ الاستعمار في تقوية فلول ومشايخ ونظار القبائل الذين دحرتهم الثورة المهدية عن طريق منحهم سلطات قضائية وإنشاء المجالس الاستشارية ومنح النظار والعُمد والمشايخ

---

(١) المرجع نفسه.
(٢) مذكرة الشفيع أحمد الشيخ، مرجع سابق.

مزيداً من السلطات القضائية. فعل كل ذلك لأن الاستعمار كان يخاف الأفكار التحررية الوطنية التي أخذت تنمو وتنتشر في أواسط المتعلمين الذين كانوا يمثلون طليعة البرجوازية الوطنية في بلادنا. ومرت المذكرة مروراً سريعاً بمراحل الاستعمار وبروز الصحف ونمو الحركة الوطنية ومؤتمر الخريجين وتحدثت عن الأفكار الماركسية فيما بعد الحرب العالمية الثانية التي برزت وسط الطبقة العاملة والأقسام المتعلمة من البرجوازية المتعلمة حيث انتظم كفاح الطبقة العاملة مؤزراً بالحركة الطلابية وكفاح بقية جماهير الشعب ضد الاستعمار والجمعية التشريعية التي أنشئت في ١٩٤٨م وتحدثت المذكرة أو البحث عن تقرير د/مارشال والذي اعتبره الشفيع أن الاستعمار أيقن من خلال التقرير أن نجم الإدارة الأهلية قد أفل مما جعله يقترح أفكاراً بديلة لنظام الإدارة الأهلية تتناسب مع تطور الحركة الوطنية[1].

ومضت المذكرة في نقد الإدارة الأهلية بأنها لا تمثل رغبات الشعب وقد بناها الاستعمار بهدف إخماد الحركة الوطنية ثانياً قال إن الأحزاب فيما بعد الاستقلال في ١٩٥٦م لم تلغِ نظام الإدارة الأهلية لاستنادها على النُظار والعُمد والشيوخ، وكذلك فقد دعم نظام الحكم العسكري البائد الإدارة الأهلية. كما أشارت المذكرة للتطورات الجديدة التي يمكنها إضعاف النظام القبلي كالاقتصاد الذي يقوم على النقد وقيام المشاريع الزراعية وانتشار الوعي الوطني ونمو المدن ولكنه في نفس الوقت أشار إلى التعداد السكاني لسنة ١٩٥٥- ١٩٥٦م والذي أكد أن معظم السودانيين يقيمون في الأرياف والبوادي ومعنى ذلك أنهم يقعون في قبضة الإدارة الأهلية وتسلطها البيروقراطي. ولم تنسَ المذكرة الإشارة إلى مهام الإدارة الأهلية التي أوكلها لها الإنجليز والتي بلغت ٢٨ وظيفة وذكرت المذكرة أو البحث أن فيها خللاً وخلطاً بين

(١) مذكرة الشفيع أحمد الشيخ، مرجع سابق.

السلطات وأن معظم النظار بحكم مناصبهم رؤساء للمجالس الريفية في مناطقهم نتيجة للتعيين في أكثر الحالات وأغلب العمد والمشايخ أعضاء في المجالس الريفية نتيجة للانتخابات أو التعيين[1].

وفي الختام أوصت المذكرة بالآتي:

١. إلغاء الإدارة الأهلية في شمال السودان وتوزيع كافة سلطاتها للجهات القضائية والتشريعية والإدارية.

٢. إلغاء قوانين المشايخ والإدارات الأهلية.

٣. إلغاء سلطات النُظار والعُمد والمشايخ القضائية وتحويل سلطاتهم القضائية للهيئة القضائية بموجب قرار فصل الإدارة عن القضاء.

٤. تكوين لجان تحقيق على مستوى كل مديرية للتحقيق مع النُظار وعُمد ومشايخ هذه الإدارات الأهلية الذين ارتشوا وأفسدوا واغتنوا ، ومصادرة كافة ممتلكاتهم ممن تثبت ضدهم هذه التُهم وإرجاعها للشعب في مناطقهم، هذا هو الحل الثوري بعيد المدى لكافة أنحاء القطر لكن لا يمكن تحقيق ذلك فوراً لذا تقدم الشفيع بالاقتراحات التالية لإيجاد حل سريع في المناطق التي لا يحتمل فيها استمرار نظام الإدارة الأهلية وهذا الحل المقترح من شأنه المساعدة الفعالة في تنفيذ الحل بعيد المدى. أولاً إلغاء الإدارة الأهلية في مديرية النيل الأزرق فوراً ، ثانياً تدعيم وتقوية المجالس المحلية وتوسيع سلطاتها في المديريات المشار إليها. ثالثاً تنفيذ وتحقيق قرار فصل الإدارة الأهلية عن القضاء في بقية المديريات بتحويل لكل السلطات القضائية إلى الهيئة القضائية.

كما اقترحت المذكرة إلغاء الإدارة الأهلية في الشمالية ومديرية كسلا

---

(١) مذكرة الشفيع أحمد الشيخ لمجلس الوزراء، مرجع سابق، ١٩٦٥م.

ومديرية الخرطوم ومديرية كردفان ومديرية دارفور ثم طالبت في النقطة الرابعة بتكوين لجنة برئاسة السيد وزير الحكومة المحلية تكون مهمتها (أ) دراسة خطة تكفل إلغاء الإدارة الأهلية في المديريات الجنوبية (ب) دراسة وتدعيم أجهزة الحكم المحلي في هذه المديريات بحر الغزال الاستوائية- أعالي النيل لإنجاح الخطة المذكورة. وفي خلال الفترة التي تعقب تكوين اللجنة المذكورة في النقطة الرابعة أعلاه وإلغاء نظام الإدارة الأهلية في الجنوب تستخدم أساليب ديمقراطية لانتخاب المسؤولين في الإدارات الأهلية والمديريات المذكورة في النقطة الرابعة[1].

وبناءً على هذه المرافعة ضد الإدارة الأهلية التي قدمها وزير شؤون الرئاسة مدعومة بالمذكرة لسكرتير مجلس الوزراء في ١٩٦٥/١/٢١م فإن مجلس الوزراء في اجتماعه السادس والأربعين في ١٩٦٥/٢/١٣م وافق من حيث المبدأ على:

(أ) فصل القضاء عن الإدارة الأهلية على أن يطلب من السيد رئيس القضاء أن يقدم مشروعاً يبين فيه الأماكن التي يمكن أن يعين فيها قضاة مُختصين والأماكن التي يمكن أن يعين فيها مجالس قضاة في شمال السودان وتكاليف ذلك المشروع وتوقيت تنفيذه وذلك توطئة لتنفيذ مبدأ فصل القضاء عن الإدارة الأهلية[2].

(ب) تعيين لجنة من وزارة الحكومة المحلية والداخلية والمالية والاقتصاد ومن الهيئة القضائية لدراسة مذكرة السيد وزير شؤون الرئاسة وأية مذكرات أخرى تصلها وأن ترفع تقريراً عن أنجع السبل لتصفية الإدارة الأهلية وما هو البديل الذي سيحل مكانها والتكاليف المالية لذلك وتوقيت كل خطوة من الخطوات الضرورية وللجنة أن تضم في عضويتها من ترى الاستعانة به من ذوى الخبرة وأن تقدم تقريرها في أسرع فرصة

---

(١) مذكرة الشفيع أحمد الشيخ لمجلس الوزراء في ١٩٦٥م.
(٢) قرار مجلس الوزراء في ١٩٦٥/٢/١٣م رقم ٤٦ مكتبة ديوان الحكم اللامركزي، الخرطوم.

ممكن[1].

يرى الباحث أنه من الضروري الإشارة إلى أن هذه المذكرة المهمة التي تقدم بها وزير شؤون الرئاسة في حكومة أكتوبر أنها من أهم المذكرات التي قدمت ضد الإدارة الأهلية إضافة إلى ما عليها من شوائب سياسية فقد استخدمت لغة قاسية وصاغت من المبررات ما جعلتها أن تكون عقبة كؤود أمام رجال الإدارة الأهلية في كل مراحل الحكومات القادمة. ربما لأهميتها أو الاتفاق المسبق عليها، ففي غضون ثلاثة أسابيع من تقديم المذكرة قرر مجلس الوزراء الاستجابة لمعظم ما جاء فيها[2].

إن الإدارة الأهلية كانت العقبة لغالبية السياسيين حتى قيادات الأحزاب الكبيرة في الوصول إلى المواطنين وقبل ذلك كانت الحلقة ما بين المواطنين في الأرياف والبوادي والمستعمرين وفي أوائل العهد الوطني كانت هي نفس الحلقة التي "حجزت" المواطنين في الانتخابات ولم يصل هؤلاء المواطنون إلى صناديق الاقتراع إلا بواسطة رجال الإدارة الأهلية حتى أن شخصية مثل الشريف يوسف الهندي تردد في ترشيح نفسه في البطانة نظراً للاحتكاك الذي سيحصل عليه مع عائلة أبو سن في انتخابات الجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨م[3].

كل الأهداف السياسية للأحزاب وعلى رأسها الحزب الشيوعي إسقاط هذه الوسطية؛ ولكن في نفس الوقت كان الإنجليز يرون أن البديل هو الأحزاب الطائفية التي جعلها الإنجليز في مواجهة الإدارة الأهلية[4].

الحزب الشيوعي كان هو الحزب الوحيد الذي ظل يقارع الإدارة الأهلية على

---

(١) المرجع نفسه.
(٢) قرار مجلس الوزراء في ١٩٦٥/٢/١٣م بالرقم ٤٦ مكتبة ديوان الحكم الاتحادي، الخرطوم.
(٣) ملخص الجمعية التشريعية، الوثائق البريطانية في ١٩٤٨/١٠/٢٠م، مج٣ ٤٧- ١٩٤٩م.
(٤) محمد إبراهيم أبو سليم، مرجع سابق، ص١٠٧.

مر العهد الوطني لأنها أصبحت حائط الصد بينه والمواطنين، ولما كاد أن يجهز عليها برز له بنيان شاهق ساهم الإنجليز في إنشائه وهو الأحزاب الطائفية التي ورثت جماهير الإدارات الأهلية بعد وأدها مما جعله يصارع هذه الأحزاب من جهة أخرى، فالإنجليز أعدوا هذه الأحزاب لتكون بديلاً للإدارة الأهلية تمشياً مع التطور الدستوري. ويتضح ذلك جلياً من دعم الحكومات الطائفية للإدارة الأهلية بعد عام ١٩٥٦م[١].

تأتي مجموعة الأخوان المسلمين وهي أيضاً تضررت من سياسات الإدارة الأهلية في طريقة إداراتها للانتخابات من حيث أنها لم تؤمن بالأحزاب الحديثة التي تحمل أفكاراً مخالفة، من الطبيعي أن تتحد جهود الحزبيين الأخوان المسلمين والشيوعيين المتناقضين فكرياً، ولكنهم لم يجتمعوا على شيء مثلما اجتمعوا على العداء للإدارة الأهلية[٢].

وهنالك رأي آخر ليس بالضرورة أن يكون سياسياً ولكنه ربما يكون فكرياً من حيث القناعة في إدارة الدولة الحديثة حيث بمجرد بروز الدولة العصرية لا بد للطائفية والقبلية من الاختفاء من مسرحها ولا بد من خلق أجهزة سياسية عصرية تتناسب ومتطلبات الدولة الحديثة فكانت الأحزاب هي البديل[٣].

يبدو أن الصراع ليس بين اليساريين والإدارة الأهلية وإنما هو صراع طويل امتد لعشرات السنين منذ أن كان فكر الخريجين نطفة تتخلق في الأرحام السياسية المختلفة مروراً بمواقف رجال الإدارة الأهلية المؤيد للإنجليز التي ترى ضرورة التدرج الدستوري، ومعظم القوى السياسية كانت ترى غير ذلك، جاءت هذه المذكرة لتردي

---

(١) علي الطيب محمد، النقابة العامة للضباط الإداريين وإدارة شئون الرحل، وعثمان خيري، ورقة أضواء على تجربة الحكم اللامركزي، مكتبة ديوان الحكم اللامركزي.
(٢) عبد الله حمور، جريدة الصحافة، العدد ٧١٩١ في ٢٠١٣/٨/٦م عن تطور الإدارة الأهلية.
(٣) منصور خالد، مرجع سابق، ص١١٧.

الإدارة الأهلية في مقتل، ولكن بعد مقاومات شرسة قام بها مؤيدو الإدارة الأهلية، وكذلك رجال الإدارة الأهلية أنفسهم قاموا بدور فعال حماية لدورهم ووجودهم. لذلك كانت مذكرة الشفيع بداية لنقاش وجلسات مستفيضة تحدثت عن أهمية دور الإدارة الأهلية وإذا كان هنالك مبدأ عام لتصفيتها هل بالضرورة أن يكون ذلك فوراً أم بالتدرج؟.

الفصل الثاني

وضع الإدارة الأهلية في الحكومات الائتلافية من (٦٦-١٩٦٩م)

آراء الإداريين حول الإدارة الأهلية بعد أكتوبر ١٩٦٤م:

بعد يومين من إصدار مذكرة وزير شؤون الرئاسة جاءت رسالة مهمة من محافظ مديرية دارفور التجاني سعد رفعها إلى وكيل وزارة الحكومة المحلية وتعتبر الرسالة الثانية خلال يومين قال فيها إن موضوع فصل القضاء عن الإدارة الأهلية لم نخطر به وإنما نسمعه في الإعلام وأكد في رسالته أن السلطات القضائية لزعيم العشيرة تعتبر ضرورية للغاية وجزء لا يتجزأ من كيانهم وأعمالهم كمسؤولين عن الأمن والنظام العام والإدارة الأهلية هي المسؤولة في كل منطقة عن التحصيل والتكشيف وتنوب عن المجلس المحلي في كثير من الأعمال خصوصاً في مديرية مُتخلفة كدارفور يغلب على إدارتها الحكم القبلي أكثر من غيرها وأشار أيضاً أن الموضوع يخص الحكومة المحلية والداخلية ولابد أن يكون لهما دور في حسمه وأكد إذا نُزعت السلطة القضائية من رئيس القبيلة فسوف لا يتمكن من تنفيذ أعماله الإدارية نسبة لما يفقده من نفوذ وقوة تأثير بين أفراد ومجموعات قبيلته التي تعتبر الناحية القضائية أهم مظهر من مظاهر السلطة وهذا الموضوع يؤثر تأثيراً مباشراً على حالة الأمن والإدارة العامة في المناطق الريفية ولم يأتِ الوقت لتطبيقه بصفة عامة[1]. وخلص محافظ دارفور في مذكرته قائلاً إن كان هذا هو هدف من أهداف القضاء العليا لتحقيق العدالة فنرجو متى ما كان ذلك ضرورياً أن يبدأ بتطبيقه بالتدرج وفي الأماكن التي نالت حظاً من التقدم، وطالب بأن يطرح هذا الأمر بين جميع الجهات المعنية وخاصة زعماء

---

(١) خطاب تجاني سعد محافظ مديرية إلى وكيل وزارة الحكومة المحلية في ١٩٦٥/١/٢٤م، دار الوثائق المركزية، صندوق لجنة التصفية، القسم الثاني ٣/١/١.

العشائر، وحذر من تطبيق هذا القرار من ناحية المبدأ فقط ربما يسبب نكسه ويعتبر طفرة قد لا تحمد عقباها للمعلومية[1]. يبدو أن الرؤية قد اتضحت تماماً بين النظرية والتطبيق وما بين المبادئ العامة والواقع المعاش، بل ما بين استراتيجية الإجهاز على الإدارة الأهلية وإستراتيجية التدرج في الاستغناء. ولماذا جاءت أول رسالة من دارفور وبعد يومين فقط من ظهور مذكرة وزير شؤون الرئاسة؟ فقد شرح محافظ دارفور وقال إن دارفور منطقة متخلفة وكذلك مثيلاتها والمحافظ لم يرفض تصفية الإدارة الأهلية كمبدأ ولكنه أكد إن كان ذلك هدف القضاء فلابد عليه من التدرج والبدء بالمناطق التي نالت حظاً من التقدم. ولأنه قابض على جمر الإدارة في دارفور فإنه يعلم تماماً دور الإدارة الأهلية في حفظ الأمن وجمع الضرائب وحفظ العلاقات العامة بين القبائل. ثم جاءت رسالة أخرى من محافظ مديرية دارفور الطيب الطاهر وهو الذي خلف سابقه تجاني سعد ولم يمض بعيداً عن رسالة زميله التجاني سعد خطها إلى وكيل وزارة الحكومة المحلية، قائلاً له إنكم تشاركونني الرأي بأن هذه المديرية تعتبر من المديريات التي لم يشملها الاستقرار والوعي وعليه فإن وضع الإدارة الأهلية يحتاج إلى التنظيم والتطوير إلى أن يحين الوقت المناسب للتخلص تدريجياً من هذا النوع من التنظيم الإداري والقبلي وحتى ذلك الحين فلا مناص من الاستمرار في الوضع الراهن بعد إدخال كل الصلاحيات المناسبة التي تتمشى مع سنة التطور التي شملت أجزاء القطر المختلفة[2].

وقبل هذه الرسالة التي بعث بها الطيب الطاهر محافظ دارفور، دارت مساجلات ومراسلات كثيرة بين عدد من المسؤولين ففي ١٩٦٥/٣/٢٤م بعث وزير

---

(١) مرجع سابق.
(٢) رسالة الطيب الطاهر محافظ مديرية دارفور إلى وكيل وزارة الحكومة في ١٩٦٦/١١/٢٦م، دار الوثائق المركزية، صندوق الإدارة الأهلية ٣/١/١.

الحكومة المحلية محمد إبراهيم خليل رسالة إلى رئيس الوزراء تحدث فيها عن القلق والامتناع عن دفع الضرائب وتهديد الأمن واضطراب الإدارة نتيجة لما أشيع من عزم الحكومة على تصفية الإدارة الأهلية. وأشار في رسالته إلى مقابلات رجال الإدارة الأهلية لرئيس الوزراء والضغط الشديد على وزارة الحكومة المحلية من محافظي المديريات ومفتشي الحكومة المحلية وضباط المجالس المحلية موضحين ما وصلت إليه الحالة من فوضي واضطراب. لذلك رأى وزير الحكومة المحلية في رسالته ضرورة أن تصدر الحكومة بياناً يوضح سياستها التي تهدف إلى إصلاح وتطوير الإدارة الأهلية لا إلى تصفيتها أو إلغائها[1]. كما دارت مراسلات ما بين وكيل وزارة الداخلية ووكيل وزارة الحكومة المحلية. فقد كتب وكيل وزارة الداخلية إلى وكيل وزارة الحكومة المحلية رداً على رسالة وكيل وزارة الحكومة المحلية في ١٩٦٥/٣/٢٨م أكد في رسالته أن موضوع الإدارة الأهلية موضوع حساس وأكد اجتماع الآراء حول وجوب فصل القضاء من الإدارة الأهلية ولكنه يجب أن يكون بالتدرج وفي حكمة وحذَّر بحيث يبدأ بالمناطق التي بلغت درجة من التطور والوعي حتى لا يتأثر وينهار ذلك الجهاز الإداري. وتحدثت الرسالة عن مؤتمر القضاء الذي انعقد في فبراير ١٩٦٥م. الذي أوصى بالإسراع في الفصل مُغفلاً تمام الإغفال المشاكل والمضاعفات العديدة الخطيرة التي تترتب على مثل هذا القرار. وأشارت الرسالة إلى توصية مؤتمر القضاء التي طلبت فصل ميزانية المحاكم الأهلية من الحكومة المحلية وإخضاعها إلى ميزانية الهيئة القضائية. وأوضحت الرسالة أن القضاء يريد أن يلغي المحاكم الأهلية في البلاد وإحلال محاكم قضائية نظامية مكانها قبل الشروع في إجراء الانتخابات وختم رسالته بتحفظه على توصيات مؤتمر القضاء المتعلقة بتصفية الإدارة الأهلية من خلال فصل القضاء وإتباع

(١) رسالة وزير الحكومة المحلية إلى رئيس الوزراء في ١٩٦٥/٣/٢٤م، دار الوثائق المركزية، صندوق الإدارة الأهلية ٣/١/١

ميزانيتها إلى القضائية ونادي بالتريث والتدرج[1].

إن طرفاً ثالثاً دخل حلبة الصراع ولم يكتف الموضوع فيما بين الإدارة الأهلية والقوى اليسارية في حكومة أكتوبر، فالقضاء دخل حلبة الصراع من خلال توصيات مؤتمره الذي انعقد في فبراير ١٩٦٥م الذي دعا فيه لضرورة فصل القضاء عن الإدارة الأهلية وإحالة ميزانياتها إلى السلطة القضائية ووصفها بالأنظمة المتخلفة التي لا تواكب التطور، بينما وضحت تماماً آراء الإداريين التي ترى أهمية نظام الإدارة الأهلية في حفظ الأمن وتحصيل الضرائب، ورأيه في ضرورة التدرج في فصل القضاء والتدرج في التصفية من خلال العمل على تطوير ذلك النظام. ومن الملاحظ أن هذا الموقف لازم الإداريين منذ فترة الحكم غير المباشر التي استنها الإنجليز. بينما العكس تماماً عن السلك القضائي فكان السكرتير القضائي في عام ١٩٢٠م أول من شنَّ الهجوم على نظام الإدارة الأهلية ووصف سياسة سن القوانين لتطوير نظام الإدارة الأهلية بأنها سياسة رجعية تهدف إلى خلق نظام دكتاتوري بعيد عن الديمقراطية الحقة وأنه نظام يقرب الجهلاء ويبعد الطبقة المستنيرة[2]. ومن جهة أخرى فقد عقد المحافظون "محافظو المديريات" مؤتمراً في مارس ١٩٦٥م أوصوا فيه ببقاء الإدارة الأهلية واستمرار المحاكم الأهلية في المناطق التي يسود فيه الطابع القبلي وأن لا يتم فصل النقطتين الإدارية والقضائية إلا بعد الدراسة والتشاور مع المحافظين والقضاء في المديريات وأوصي بأيلولة الإشراف على الإدارة الأهلية لمساعدي المحافظين ومفتشي الحكومات المحلية وجميعهم مسؤولين أمام قضاة المديريات وأن التبعية للحكومة المحلية وأمن المؤتمر أن

---

(١) رسالة وكيل وزارة الداخلية إلى وكيل وزارة الحكومة المحلية في ١٩٦٥/٤/٥م، صندوق الإدارة الأهلية ٣/١/١.

(٢) إبراهيم أحمد إبراهيم، تصفية الإدارة الأهلية ونتائجها في دارفور، المكتبة السودانية الوطنية، ط١، ٢٠٠٧م، ص١٤٨.

الوقت غير مناسب لتصفية الإدارة الأهلية، فالظروف التي تستدعي بقاءها لا زالت باقية والأجدي الدعوة إلى إصلاحها لتكون مواكبة للعصر[1]. لقد قدمت كل من المدرستين القضائية والإدارية المرافعات التي تؤكد وتدافع عن وجهة نظرها وطفحت الصحف والرأي العام بتناول هذا الرأي من مؤيد وناقد وحيال هذا الوضع فقد أصدر مجلس الوزراء في ١٩٦٦/٥/٤م في جلسته رقم ١٣٧ قراراً بتصفية الإدارة الأهلية في المناطق التي اعتقد أنها متقدمة وذلك بالاستغناء عن وظيفة[*] الناظر وشيخ الخط من الناحية الإدارية في المناطق التي شملها الاستقرار[2].

وأشار القرار إلى ضرورة الانتخاب الديمقراطي في حالات العمد والمشايخ إذا خليت مناصبهم كما استثنى القرار الإدارات الأهلية في المناطق المتخلفة من التصفية. كما انشأ مجلس الوزراء جهازاً للإشراف والرقابة يضمن العدالة وحسن الإدارة وعدم استغلال النفوذ مع وضع نظام يكفل تطويرها وتطهيرها وأن تحسن شروط خدمة رجل الإدارة الأهلية لتكون مرتباتهم متناسبة مع المسئوليات التي يقومون بها وعاصمة لهم من الانحراف والفساد، أما عن القضاء الأهلي أكد مجلس الوزراء أن الحكومة بصدد دراسته ووضع قانون لتنظيمه ليعرض على الجمعية التأسيسية لمناقشته وإقراره[3].

من الملاحظ أن هذه القرارات التوفيقية جاءت بعد انتهاء حكومة الهيئات التي كان يسيطر عليها اليساريون الذين كان لهم عداء تقليدي مع الإدارة الأهلية جاءت

---

(١) أحمد محمد أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص١٧٠.
* تم الاستغناء عن وظيفة الناظر ولم يستغن عن العمد والمشايخ.
(٢) جلسة مجلس الوزراء في ١٩٦٦/٥/٤م رقم ١٣٧، صندوق لجنة تصفية الإدارة الأهلية ٣/١/١ دار الوثائق المركزية.
(٣) خطاب وكيل وزارة الحكومة المحلية إلى محافظي المديريات لإبلاغهم بالقرار في ١٩٦٦/٦/٢م، الإدارة الأهلية ٣/١/١ الوثائق المركزية.

الحكومات الائتلافية بين الحزبين الكبيرين الأمة والاتحادي الديمقراطي واللذان تقف من خلفهما الطائفتان الكبيرتان الختمية والأنصار وهو ذات النسق الذي أوصى به الإنجليز وهم يغادرون السودان كترياق مضاد لتمدد الشيوعية في السودان[١].

تكوين لجان الطواف لمناطق الإدارة الأهلية غرب البلاد:

يبدو أن الحكومة بدأت تتراجع قليلاً عن استهداف الإدارة الأهلية بعد كثرة الخطابات الواردة إليها من المسؤولين والشكاوي التي طفحت على السطح خاصة خطاب وزير الحكومة المحلية الذي وجهه لرئيس مجلس الوزراء الذيُ أوضح فيه الخلل الأمني الذي أصاب المجتمع بسبب الإشاعات الرامية بتصفية الإدارة الأهلية وأوضح الوزير ضرورة تبديد هذه الإشاعات بإصدار بيان يوضح أن الحكومة مع تطوير الإدارة الأهلية وليس إلغائها ولكي يؤكد الوزير رؤيته أرفق مذكرة تصور ما آلت إليه الأمور في بعض المديريات التي يسيطر عليها الطابع القبلي وقد أخذ مديرية كردفان مثالاً لذلك. وبالفعل اقترح الوزير في خطابه مسودة البيان الذي اقترح إصداره كبيان راجياً الموافقة عليه عاجلاً[٢].

لذلك رأت حكومة الائتلاف بين حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي إرسال لجنة لتقصي الحقائق عن صدقية التقارير الواردة وسبرغور الآراء المؤيدة والمخالفة للإدارة الأهلية وكان ذلك في أكتوبر ١٩٦٦م واللجنة برئاسة جعفر محمد[*] علي بخيت طافت كل كردفان شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً. من الضرورة الإشارة إلى بعض

---

(١) أضواء على تجربة الحكم اللامركزي، مرجع سابق.

(٢) دار الوثائق المركزية، خطاب وزير الحكومة المحلية إلى رئيس الوزراء، صندوق الإدارة الأهلية ٣/١/١. الخطاب في ١٩٦٥/٣/٢٤م.

(*) هو أستاذ في جامعة الخرطوم وأصبح فيما بعد وزير الحكومات المحلية في أوائل عهد الرئيس جعفر نميري وحلت الإدارة الأهلية في عهده، بما أنه كان من أكثر المدافعين عنها قبل توليه المنصب

الإجابات من المواطنين والمسؤولين الرسميين ورجال الإدارة الأهلية لأهميتها ومن خلال الإجابة سوف تتضح الرؤية أكثر حول الإدارة الأهلية، لم يألوا جهداً أي من الفريقين مع أوضد الإدارة الأهلية من أن يقول رأيه بكل صراحة ويدافع عنه. بالإضافة لرئيس اللجنة د/ جعفر محمد علي بخيت كان في معيته من الأعضاء أحمد محمد يس وعبد السميع غندور ومحمد إبراهيم أبو سليم وموسى المبارك ويحي الشامي وعباس عبد المنان سكرتيراً ومن آوائل الإداريين الذين قابلتهم اللجنة كان عامر بابكر ضابط مجلس ريفي الكبابيش وعندما سألته اللجنة عن إمكانية تصفية الإدارة الأهلية قال لقد شعر رجال الإدارة الأهلية بعد ثورة أكتوبر بالضعف والمواطنون أصبحوا لا يهتمون بهم ويسخرون منهم واستهجنوا العادات القبلية وتأثر تحصيل الضرائب لقد عمت الفوضي وكثرت حوادث السرقات[١].

وقال أنه يعتقد أنه لم يحن الوقت لتصفية الإدارة الأهلية خاصة في منطقة هذا المجلس المتخلف الذي يدين أهله بالولاء للناظر وينظرون إليه نظر رأس القبيلة وكرر مرة ثانية أنه لم يحن الوقت لتصفية الإدارة الأهلية وزاد قائلاً لا أتعدى الحقيقة إذا قلت إن الإدارة الأهلية في هذا المجلس تلعب دوراً مهماً في صيانة الأمن وفك المشاكل والمنازعات وأرى أنه لا يمكن الاستغناء عنهم في الوقت الحاضر نظراً لما يقدمونه من خدمات وما يتمتعون به من ثقة واحترام بين قبائلهم الشيء الذي نخشَ منه نكسة وختم قائلاً أرى تقوية الجهاز التنفيذي وجهاز البوليس وسوف يتقلص النفوذ القبلي تدريجياً[٢].

وفي ١٩٦٦/١٢/١٧م التقت اللجنة في أم روابة برئيس حزب الشعب الديمقراطي والختمية عبد الله إبراهيم تبيدي فقد طالب بكل وضوح بتصفية الإدارة الأهلية آزره في

---

(١) ملف لجنة جعفر محمد علي بخيت، الإدارة الأهلية، دار الوثائق المركزية، ٤٦/٢٢/١.
(٢) مرجع سابق.

رأيه اتحادي آخر وهو ميرغني الحاج سليمان وسألت اللجنة أحد عمد الجوامعة وهو التاج مختار عن الناظر وأهمية وجوده رد العمدة إن كان الناظر موجود أو غير موجود لا يهمنا لأن رئيس المحكمة يحل أغلب المشاكل. ثم اتجهت اللجنة إلى ناظر البديرية فقال الناظر يهمنا أن تكون البلد في أيادي أناس مسؤولين وعندما سئل عن الرحل قال الناظر بأن هناك أربع عموديات في أبي حراز، وجعيبات، والبركة علونة، وكازقيل ونسبتهم ٢٠ شيخ من ٥٠٠ شيخ وعندما سئل عن تغيير في الهيكل الإداري للإدارة الأهلية رد الناظر ليس هنالك شخص لا يريد النظام، وأكد أن علاقته والجمهور حسنة إلى أن قامت ثورة أكتوبر فتغير الحال وخرج الناس عن الطاعة.

أخيراً سألته اللجنة عن إمكانية حل الإدارة الأهلية خاصة بعد التطور الذي حصل للمجتمع وذكرته بالتطور الذي حصل في الخرطوم والاستغناء عن النظار ومشايخ الخطوط وفصل القضاء عن الإدارة في الريف فرد الناظر قائلاً إذا وفرنا للناس احتياجاتهم الماء، والتعليم، والأسواق يحدث التطور المنشود، أما بدون ذلك فستظل المنطقة متخلفة إلا إذا أردنا أن نفرض وجود التطور دون أن يسنده واقع وأضاف المهم أن يحدث التطور في القاعدة فالبديرية غاية في التخلف عدا قلة من الناس، الأغلبية متخلفون وللمصلحة العامة علينا الاعتراف بذلك.

ثم التقت اللجنة بعمدة عشانا ورئيس المحكمة السعيد مطر فقال العمدة أرى أن المواطنين لم يتطوروا للدرجة التي يمكن أن يستغنوا فيها عن الإدارة الأهلية وحتى إذا أُدين الناظر يمكن أن يتغير ولكن النظارة لازم تكون موجودة ولم يحن الوقت بعد لإلغائها وعندما قالت له اللجنة متى يحن الوقت رد عليهم عندما يتعلم الناس ويصبحوا فاهمين. ثم سألته اللجنة ما هو عمل الناظر رد العمدة لا أعرف له عملاً محدداً قالت اللجنة إذا كنت وغيرك لا يعرفون له عملاً محدداً فلماذا تبقيه الحكومة وما هي

مبررات وجوده رد العمدة يبقي لأنه ناظر الجوامعة وهو ليس له عملاً محدداً[1].

أما القيادي في عشانا أحمد حامد فضل الله فنعت الإدارة الأهلية بأنها جسم كونه الاستعمار لمحاربة المتعلمين، ووصفهم بالجهل بدليل أنهم لا يعرفون كيف يوقعون على الدفاتر وإنما يستعملون الأختام وهم بدأوا يحاربون المتعلمين بحجة أن الناس إذا تعلموا خرجوا من أياديهم.

ثم واصلت اللجنة سيرها إلى النهود ومن ثم قابلت ممثلي الحزب الوطني الاتحادي محمد أحمد عوض والأمين حسن جحا ومحمد بن عوف لخصوا نقدهم في أن الإدارة الأهلية تجمع بين السلطتين "القضائية والإدارية" وتتسلط بها على رقاب الناس ويتدخلون في الخدمات التعليمية والصحية والمياه كما اتهموا إدارة حمر بالتمييز بين الناس قبل إنشاء المحكمة المدنية.

كما قابلت اللجنة ممثلي حزب الأمة عثمان عجبنا ومحمد آدم شتي ناظر مدرسة النهود وآدم إسماعيل والزين مردس أكدوا أن إعادة النظر في الوضع الإداري بما يتماشي وأفكار الناس وتطلعاتهم هذا أمر ضروري ووصفوا الإدارة الأهلية بالجهل وأن الشيوخ يظلمون في توزيع الأراضي أيدهم في ذلك ممثل حزب الشعب الديمقراطي محمد إبراهيم دبوجه بل طالب بإلغائها.

واتصلت اللجنة بالشيخ محمود أحمد حبيب والشيخ خليفة الشفيع والمزارعين الفاضل حمدان ومحمد بخيت أحمد وحسين عبد الرحمن وكان السؤال الذي وجه إليهم جميعاً هو هل كان العمل يسير جيداً قبل عهد النُظار ردوا بأن زمن الاستعمار كان العمل يسير بهيبة الدولة ومن هنالك انطلقت اللجنة إلى جبال النوبة بجنوب كردفان وقابلت الملك آدم جيلي وهو (سليل الشيخ محمد الجعلي الذي خلفه ابنه جيلي

---

(١) لجنة جعفر محمد علي بخيت، مرجع سابق.

على العرش في عام ١٦٤٠م) وأفهمته اللجنة برسالتها وطلبت منه التداول حول الإدارة الأهلية فقال نحن مسكنا المكوكية من أجدادنا وكان هنالك جهل في كردفان وأنها عبارة عن غابات ووحوش وغيرها وعمرناها وأنشأنا العباسية الحالية وقمنا بتخطيطها والاستقرار فيها وأنشأنا المدارس دون المساعدة من الحكومة وليس لدينا مانع من تطوير الإدارة الأهلية ولكن أرجو أن تقدم أولاً كل المساعدة للمواطنين من مستشفيات ومدارس لتضمن الاستقرار والتطوير لهم. وتحدث عن مشاكل رجال الإدارة الأهلية الشخصية قائلاً زمان كانت الضيافة علينا رغم المرتبات البسيطة، ولكن أهلنا كانوا يمدون يد العون لكن الحال تبدل علينا، وأن الرواتب لا تكفي للضروريات. ثم سئل عن انتخاب رجال الإدارة الأهلية فقال نحن من زمان نعمل بالانتخاب[1].

ثم اتجهت اللجنة إلى العُمد بالعباسية طاهر جيلي، وآدم جيلي، ومنصور جيلي، وحسن الزبير، وعيسى الجندي، وإدريس الزئبق، وسئلوا عن الضريبة وكيفية جمعها فردوا بأنها أصبحت مكروهة بعد الحرية القالوها خاصة بعد أكتوبر.

ثم اتجهت اللجنة إلى الرهد فقابلت نائب ناظر مدرسة الرهد الوسطى فتحدث عن ظلم ناظر الجوامعة وأنه يعيِّن أعضاء المجالس من أقربائه وليس بالكفاءات، وتحدث عن فساد المشاريع، وأكد أن كل القرارات تطبخ في البيوت وتجاز في المجالس المحلية دون استحقاق وطالب بإبقاء ناظر الشنابلة وقال إذا صفينا ناظر الجوامعة فإن القبائل ستتصهر في بعضها البعض.

وعندما سئل المزارع خليل أحمد خليل عن جباية الضرائب قال إن الضابط ذهب للمواطنين لجمع الضرائب وجاء بـ"٤٠" جنيهاً وعندما خرج كاتب الناظر وخفراؤه

---

(١) لجنة جعفر محمد علي بخيت، مرجع سابق.

جاءوا بآلاف الجنيهات.

أما ناظر الشنابلة العبيد الأمين عكام وكأنه رد على الذي طالب بإبقائه وتصفية ناظر الجوامعة، فقال الدار دار الجوامعة وليس هنالك أشكال بينهم والجوامعة، وعن محكمته قال إنه منذ أن تسلم المحكمة في عام ١٩٤٤م لم تُستأنف له إلا قضية واحدة وذكر بأن أهله الشنابلة لا يحبذون الاستقرار[1].

ومن هناك تحركت اللجنة إلى غرب كردفان والتقت بناظر المسيرية بابو نمر وعندما سئل عن الإدارة الأهلية وإمكانية تصفيتها ذكر أن التصفية بدأت في الخرطوم والحكومة كعادتها أعطت رأي الأقلية اعتباراً، وقال في السابق الناظر كانت في يده سلطات المفتش ولكن بقانون ١٩٥١م تسلمت المجالس جزءاً كبيراً من سلطات الناظر وهذا تطور طبيعي حيث أصبح الناظر عضو فقط في المجلس وواصل نحن لا نعارض أي تطور يرفع من مستوى الناس، نحن لا نقف حجر عثرة في سبيل تطور البلد إلا إذا أصبحنا خونة، عليه نحن نريد التطور للبلد والخير الذي يعم البلد سيعمنا وكذلك الشر وإذا أُلغيت مناصبنا لن نخرج من البلد وإنما نعيش فيها كغيرنا من المواطنين.

وعندما سئل عن فصل القضاء من الإدارة الأهلية رد قائلاً نحن ندافع عن الوظيفة وليس عن أنفسنا، ونعتقد أن الزمن لم يحن بعد لفصل القضاء عن الإدارة، فما دام الحكومة عينتني ناظراً وسلمتني مهاماً لأوديها يجب أن لا تتركني كالنحلة دون إبر، بذلك لا أستطيع أن أؤدي مهمتي. وعندما سئل عن تنقل الناظر سابقاً مع أهله والآن هو مستقر في المدينة كيف يتم ذلك، رد الناظر بأن الناظر في الماضي كان يتنقل مع أهله ليسهل لهم الوصول إليه لوجود مشقة في المواصلات، الآن المواصلات توفرت

---

(١) لجنة جعفر محمد علي بخيت، ملف الإدارة الأهلية، دار الوثائق الخرطوم، ٤٦/٢٢.

إلى حدٍ ما والقرى عمرت وشهدت الاستقرار إذا تنقل الناظر مع العرب الرحل، فيحتاج إليه أهل القرى لذلك الناظر الآن وسط المجتمع بين أهل البادية والقرى والمدن. وعندما سئل عن إمكانية الاحترام للناظر الذي يستمده من المنصب الرسمي هل هذا الاحترام سينتهي بعد فصله من السلطة قال الناظر نحن محترمون حتى إذا تركنا العمل الحكومي ولزمنا بيوتنا.

ومن هناك انتقلت اللجنة إلى دار حمر وفصلت اللجنة في الهيكل الإداري لدار حمر والذي يأتي على قمته ناظر عموم دار حمر ويأتي تحته وكيلان أحدهما نائب رئيس محكمة الناظر ووكيل قسم الشمال ودار حمر في داخلها عدة قبائل وأن وكيل الناظر لقسم الشمال عبد الرحمن الكرسني ينحدر من أصول في المديرية الشمالية(١).

ويأتي الشراتي(*) بعد الوكيلين بعضهم رؤساء محاكم في مواقعهم والبعض الآخر نواب لرؤساء المحاكم ويأتي في آخر الهيكل الإداري وكيل شرتايا والمشايخ(٢).

وبعد مداولات كثيرة مع القيادات الأهلية دافع القادة الأهليون عن مواقفهم ويبدو أن اللجنة اقتنعت تماماً بالحجة فأوصت على الفور للإدارة الأهلية بدار حمر بالآتي:

١. ضرورة إبقاء الناظر ليكون زعيماً للقبيلة وأن يكون مسؤولاً مسؤولية كاملة أمام ضابط المجلس عند تحصيل ضريبة القطعان وعن شرتاويات العرب الرحل وكذلك تقدير الكشوف للقطعان في وقت تجديد الكشف كما أنه سيقوم بفض النزاعات القبلية التي تنجم عن مشاكل الحدود(٤).

---

(١) لجنة جعفر محمد علي بخيت.

* يبدو أن لفظ شرتايا بديل للفظ العمدة عند بعض القبائل.

(٢) لجنة جعفر محمد علي بخيت، ملف الإدارة الأهلية، دار الوثائق، الخرطوم، ٤٦/٢٢/١.

(٣) المرجع نفسه.

٢. الاستغناء عن وظيفة وكيل القسم لعدم جدواها من الناحية الإدارية وذلك لاتصال الشراتي بضباط المجالس.

٣. التركيز على الشراتي كحلقة وصل بين المشايخ والأفراد من جهة وسلطات المجلس من جهة أخرى واعتبارهم السلطة الرئيسية في الإدارة الأهلية مسئولين مسئولية تامة أمام ضابط المجلس.

٤. اعتبار الشراتي موظفين بالمجلس المحلي ويتم تعيينهم بالانتخاب.

٥. كل الاقتراحات السابقة يمكن تطبيقها فوراً أما الشراتي الرحالة فإنهم يختلفون بعض الشيء عن شراتي التكل(*). مما يستوجب وجود نظام يوفر مراقبة أدق.

٦. ضرورة زيادة عدد الشراتي.

٧. تكشيف وتحصيل القطعان بواسطة المشايخ والشراتي.

٨. مساعدة الضباط الذين يشرفون على الإداريات الثلاث لدار حمر.

٩. منح الشراتي سلطات إدارية.

١٠. إجراء تطهير شامل للشراتي الذين يتصفون بعدم الأمانة والإخلاص وكبار السن، ويعاد تعيين الباقين باتفاق الأغلبية من الشيوخ.

١١. إعادة النظر في امتيازات المشايخ بعد أن أُلغيت الامتيازات السابقة كخراج الأرض وتقندي الهشاب على أن تزاد مكافأة الشيوخ[1].

وأخيراً التقت اللجنة بالإدارة الأهلية للكبابيش والتي فصلت أيضاً هيكلها كالتالي ناظر عموم الكبابيش ثم عدد"٢" وكيل للناظر أحدهما نائب رئيس محكمة الناظر والثاني رئيس محكمة سودري إحدى المناطق المهمة في دار الكبابيش. وهناك وكلاء آخرون كوكيل إداري ووكيل للعلاقة لشمال دارفور ووكيل للبادية ووكيل

---

* التكل: يعني القرى المستقرة.

(١) لجنة جعفر محمد علي بخيت، دار الوثائق المركزية، ملف الإدارة الأهلية ٤٥/٢٢/١.

إداري لمنطقة حمرة الوز ثم تأتي مرتبة المندوب ثم رؤساء المحاكم في المناطق المهمة والمشايخ.

رأى الباحث أن يشير إلى جهود اللجنة في كردفان وردود ودفاعات كل من قيادات الإدارات الأهلية وكذلك الآراء الرافضة للإدارة الأهلية ورأى الباحث ضرورة نقل كل هذه الإفادات علها تقرب الفكرة عن ذلك العهد والرجال الذين كانوا فيه وأفكارهم المختلفة. لعل رجالات الإدارة الأهلية الذين استنطقوا في كردفان لم يرفضوا فكرة التطوير للإدارة الأهلية، ولكنهم في نفس الوقت يرون أن تقديم الخدمات أولى من برامج تصفية الإدارة الأهلية، لعل الناظر بابو أفصح أكثر عن التطور الذي حدث في تجارب الحكم المحلي الأخيرة وضرب مثلاً بقانون الحكم المحلي لعام ١٩٥١م الذي سلب الناظر سلطاته التي كانت هي سلطات المفتش وأعطيت للمجالس وأن الناظر أصبح عضواً في المجلس فقط؛ فلو كانت الأمور سارت بتلك الطريقة لما حصل هذا الصراع الذي أفضى فيما بعد إلى خلل أمني كامل، كما أن اللجنة بذلت جهوداً كبيرة في الطواف على كل مناطق كردفان المهمة واستنطقت كل من وجدته في طريقها بل وسعت إليه. ووضح من كل هذه اللقاءات أن معظم القيادات السياسية للحزبين الكبيرين الأمة والاتحادي في كردفان كانت تقف ضد الإدارة الأهلية، لا يدري الباحث هل هي سياسة الحزبين في المركز عن الإدارة الأهلية أم هي انعكاسات فقط لمواقف محلية بين قيادات القبائل؟.

كما وضح أن للجنة صلاحيات تؤهلها لاتخاذ قرارات كما حصل للإدارة الأهلية لدار حمر. وفي النهاية كانت توصيات اللجنة ايجابية عن الإدارة الأهلية فأوصت بتطوير الإدارة الأهلية، وتطهيرها، وليس إلغائها[1].

---

(١) لجنة جعفر محمد علي بخيت، متنوعات ٤٥/٢٢/١.

أما بالنسبة لدارفور فقد كونت لجنة من السيد خليفة محجوب وعربي عبد الباسط وأحمد محمد عوض والطيب الطاهر محافظ مديرية دارفور وقد وصلت دارفور في ١٩٦٧/٢/١٥م ولكنها لم تكن كسابقتها كلجنة كردفان فلم تمكث في دارفور غير ثلاثة أيام وكانت كل لقاءاتها في مدينة الفاشر فقط.

اجتمعت في يوم ١٩٦٧/٢/١٥م بالمحافظ واجتمعت في ١٦ - ١٩٦٧/٢/١٧م بأعضاء المجلس التنفيذي وقاضي المديرية وقومندان البوليس.

ومن ثم مقابلة كافة المواطنين في ١٧، ١٩٦٧/٢/١٨م لمعرفة آراء المواطنين حول الإدارة الأهلية[1].

وكانت مواضيع النقاش فصل القضاء عن الإدارة، تصفية الإدارة الأهلية في الحضر وتطويرها في المناطق الأقل استقراراً مناطق التخلف غير مستقرة وهذه هي الرؤى والمعايير التي تمسكت بها الحكومات الائتلافية في التصرف في الإدارة الأهلية وهو عكس تصرف حكومة أكتوبر الرامي إلى بترها كلية.

وبعد رجوع اللجان من كردفان ودارفور وبعد إطلاع الحكومة على تقاريرها وتوصياتها حول الإدارة الأهلية وكانت توصياتها شبه متطابقة رأت الحكومة أن تعلن الآتي:

١. الموافقة على فصل القضاء عن الإدارة الأهلية شريطة أن يتم التنفيذ بالتدرج، ويبدأ بمناطق الوعي والاستقرار التي يتوفر فيها البديل الأفضل وذلك حيث توجد أجهزة الدولة، البوليس والمحاكم والخدمات العامة والانصهار القبلي.
٢. أن تكون التصفية النهائية للإدارة الأهلية في مناطق الاستقرار والوعي وذلك بعد دراسة متأنية ودقيقة لكل منطقة على حدا.

---

(١) أحمد محمد أحمد إبراهيم، تصفية الإدارة الأهلية ونتائجها في دارفور، ص١٦٧.

٣. أما في المناطق الأقل استقراراً والمناطق المتخلفة فتبقي فيها الإدارة الأهلية من غير تصفية ولكن ينظر في أمر تطويرها وتحديثها وتطهيرها بحيث تواكب روح العصر الذي يهدف إلى بلورة القومية السودانية وخلق مجتمع الكفاية والعدل والحرية[١].

ولما جاءت حكومة الصادق المهدي في ١٩٦٧م أهملت المطالبات بتصفية الإدارة الأهلية واكتفت بالتوصيات أنفة الذكر[٢].

وفي الحقيقة فقد تسنى للباحث أن يقوم بمقابلة مع الصادق المهدي رئيس الوزراء لتلك الفترة وأكد أن حكومته رفضت التصفية وإنما دعت لتطويرها وتطهيرها من الفساد وقال في مقابلته مع الباحث إن الحكم المحلي صاحبه تطور في القوانين ولم يصاحب جهاز الإدارة الأهلية التطور المماثل ولذلك برز تخلف الإدارة الأهلية بارزاً للعيان[٣].

أحس زعماء العشائر بضرورة تكاتفهم واتحادهم حيال العداوة الضارية التي ظل يوجهها لهم بعض السياسيين فعقدوا مؤتمراً في ١٩٦٩/١/١٩م قرروا من خلاله تأسيس اتحاداً يضمهم جميعاً وأكدوا فيه أنهم مقبولون من أهلهم وقبائلهم وأنهم ذراع الحكومة القوي في حفظ الأمن وجمع الضرائب وسلموا رئيس الوزراء محمد أحمد محجوب مذكرة بذلك. رشح من برامجهم أنهم سيؤيدون النواب الذين يؤيدون برامجهم

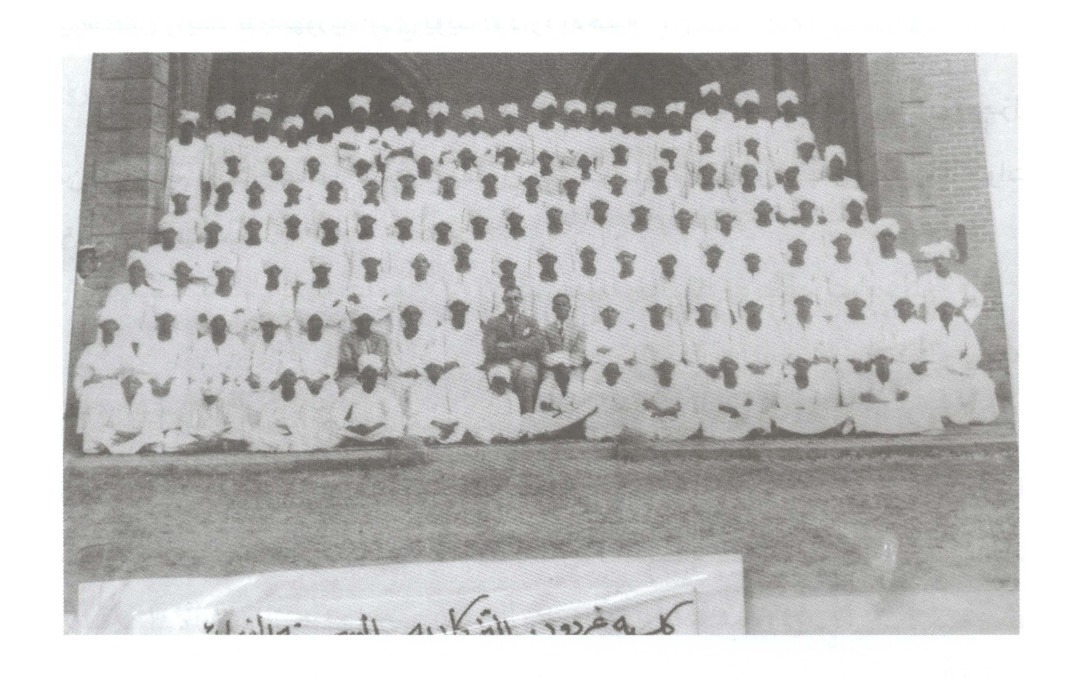
---

(١) أحمد محمد أحمد إبراهيم، تصفية الإدارة الأهلية ونتائجها في دارفور، ص١٦٨-١٦٩.
(٢) ضيو مطوك، التمييز الأثني في السودان، ص٦٠.
(٣) مقابلة للباحث مع الصادق المهدي رئيس الوزراء في ١٩٦٧م، أم درمان الملازمين ٢٠١١/٨/٢٢م.

ويرشحون رئيساً للجمهورية الذي يؤيد الإدارة الأهلية[1].

يبدو أن رجال الإدارة الأهلية يريدون أن يهددوا السياسيين الذين يقفون بمعزل عن برامجهم وإنذار مباشر للذين سيقفون ضدهم بالمرة. ولكن كان ذلك بعد فوات الأوان.

(١) مذكرة مؤتمر الحكم المحلي بولاية الخرطوم تحت شعار الحكم المحلي لماذا أو كيف، بدون تاريخ.



صورة تذكارية لخريجي كلية غردون التذكارية التي تخرج فيها عدد من رجال الإدارة الأهلية أمثال الزبير حمد الملك، ويوسف المك حسن عدلان، وسرور رملي، وطيفور محمد شريف، موسى إبراهيم موسى مادبو، وآخرين، كما تخرج عدد منهم من جامعات أخرى كمحمد الأمين ترك (هدندوة) في جامعة كامبردج وإبراهيم حاج محمد (الجعليين) في كلية الحقوق بالقاهرة وأحمد محمد أبو سن جامعة الخرطوم وعبد الله بكر من المدرسة الحربية والملك الطيب آدم جيلي (تقلي) ثانوية الدويم وجيمس طمبرة، سلطان الزاندي خريج ثانوي ، فضل الله علي التوم (الكبابيش) خريج ثانوي وهنالك من دخل المدارس القرآنية كمنعم منصور، ومن نال قسطاً من التعليم أمثال بابو نمر، وعلي إبراهيم دقلل (بني عامر). ولكن بوجودهم وسط أهلهم وتقمصهم لشخصيات مواطنيهم يترآى وكأنهم غير متعلمين.

الفصل الثالث

حكومة مايو ١٩٦٩م وتصفية الإدارة الأهلية

لم يمضِ على مؤتمر رجال الإدارة الأهلية إلا بضعة شهور حتى جاء نظام عسكري جديد يحمل في بيانه الأول توجهات أشبه ببرامج حكومة ثورة أكتوبر اليسارية، وهذا يعني بالنسبة للإدارة الأهلية هدم لكل مراحل تطويرها الذي انتهجته حكومة الأمة والوطني الاتحادي الائتلافية.

ما إن استلمت حكومة مايو ١٩٦٩م زمام الأمور وبعد شهر واحد حتى عقد مجلس الوزراء جلسة في ١٩٦٩/٦/٢٥م هدفها دراسة أمر الإدارة الأهلية بناءً على توصيات اللجنة التي كلفت برئاسة وزير الحكومة المحلية في ١٩٦٩/٦/١٩م وقد اعتمد مجلس الوزراء على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٦ في ١٩٦٥/٢/١٣م المتخذ في عهد حكومة أكتوبر[1].

وقد وافق المجلس في ذلك الاجتماع على تصفية الإدارة الأهلية في مديريتي الخرطوم والشمالية وفي منطقتي الجزيرة المروية وريفي شمال النيل الأبيض وذلك بإلغاء وظائف النُظار ومشايخ الخطوط والعُمد ونوابهم فوراً، وأستثنى مجلس الوزراء عُمد قبائل الرحُل الذين ستحددهم وزارة الحكومة المحلية واعتمد المجلس في قراره على مشايخ القرى بديلاً للنُظار ووعد بدعمهم بالخفراء ودراسة لشروط خدمتهم وكوّن لجاناً لبقية مديريات السودان، ما عدا الجنوب فأبقيت فيه الأوضاع كما هي.

وفي الاجتماع رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٦٩/٩/١م كون مجلس الوزراء لجنة دائمة مهمتها تنفيذ توصيات التصفية وشملت اللجنة وزير الداخلية ووزير الخزانة ووزير العدل ووزير الحكومة المحلية ورئيس القضاء وحددت للجنة مباشرة مهمة الإسراع في

---

(١) قرارات مجلس الوزراء، ١٩٦٩/٦/٢٥م، مكتبة الحكم اللامركزي- الخرطوم.

التصفية الفعلية في المناطق التي قررت الحكومة فيها تصفية الإدارة الأهلية ووضع البديل في النواحي الأمنية والإدارية والقضائية ثانياً أن تباشر عملية التصفية في المناطق الأخرى حسب ما جاء في توصيات اللجنة التي شُكلت في يونيو ١٩٦٩م وفي المدة التي حدد لها بالتصفية. ولم تنتظر الحكومة توصيات هذه اللجنة تنفذ حتى أصدر الرئيس النميري قرار تصفية الإدارة كلية في عام ١٩٧٠م[١].

مؤخراً صرح أحد أركان مايو وكان في يوم من الأيام عضو مجلس قيادة الثورة ونائباً لرئيس الجمهورية قائلاً كان هدفنا من تصفية الإدارة الأهلية هو تغيير الدور الاستحواذي الذي كانت تقوم به الإدارة الأهلية في السلطة والموارد إلى الدور الأبوي والذي يرون فيه ضرورة تعيينهم في المجالس المحلية[٢].

ولكن كان الهدف من تصفية الإدارة الأهلية أشمل من الحديث المقتضب الذي ذكره الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم؛ فحكومة مايو الأولى كانت ترى في جسم الإدارة الأهلية:

١. أنه أسلوب حياة جامد بني مجده على جهل رعاياه وعزلهم عن الحركة العامة في المجتمع.
٢. انه امتداد طبيعي للتربية الاستعمارية ووسيلة متخلفة للحكم فات آوانها.
٣. تأثيرها السلبي على تجربة الديمقراطية مثل تأثيرها على أسلوب الانتخاب الحر المباشر وذلك بحجب الجماهير عن ذلك.
٤. ظهورها بمظهر الاستبداد الفردي ومعاداة الوعي والإدراك خاصة في المناطق النائية.
٥. ارتباط الإدارة الأهلية بالرشاوي والإتاوات والفساد واعتمادها في معيشتها على

---

(١) مكتبة ديوان الحكم اللامركزي، قرارات اجتماع مجلس الوزراء في ١٩٧٠م.
(٢) مقابلة مع الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم أحد أركان نظام مايو الأساسيين، جريدة التغيير، بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٣م.

رعاياها[1].

ملاحظات حول مذكرة الشفيع أحمد الشيخ:

إن مذكرة شؤون الرئاسة لحكومة أكتوبر ١٩٦٤م - الشفيع أحمد الشيخ - هي التي اعتمدت عليها حكومة مايو العسكرية التي كانت تصبغ على سياستها الصبغة اليسارية، وبما أن المذكرة التوضيحية لرسالة الشفيع أحمد الشيخ وزير شؤون الرئاسة لسكرتير مجلس الوزراء قد أسهمت بطريقة مباشرة في مراحل تصفية الإدارة الأهلية، يرى الباحث أن المذكرة تناولت عهود الإدارة الأهلية المتعاقبة بصورة مقتضبة تناولت الجانب السلبي منها ولم تأخذ بالناحيتين السلبية والايجابية. فقد وصفت عهدها في السلطنة الزرقاء بالإيجاب والعهود التي تلت بالسلبية والانصياع للحكم الأجنبي بما أن رئاسات الإدارات الأهلية هي التي ظلت قائمة على مر العصور إلا القليل منها الذي استبدل بغيره. لقد بسّطت المذكرة دور الإدارة الأهلية، فمثلاً بدأت بالهجوم على الإدارة الأهلية منذ فترة سن القوانين ١٩٢٢م على اعتبار أنها دخلت في السلك الوظيفي للحكم الثنائي، ولكن المذكرة لم تتناول حروبات الإدارة الأهلية في إطار قبائلها ضد المستعمر في بداية الحكم الثنائي في ١٨٩٩م. كما أشارت المذكرة على أن الاستعمار هو الذي بنى الإدارة الأهلية، بما أن الإدارات القبلية سابقة لكل العهود فكان دور الاستعمار أن وظفها لتوطيد حكمه ببسط الأمن والاستقرار وجمع الضرائب بأقل تكلفة وهذا ما وفره له رجال الإدارة الأهلية. وعندما تحدثت المذكرة بأن د/مارشال ذكر في تقريره ضمناً بأفول نجم الإدارة الأهلية لم تتطرق المذكرة لكل الحقائق حول التقرير، فالتقرير أمّن على دور الإدارة الأهلية ولكنه أخرجها من جلباب الحكم المحلي وحصرها في وظائف يمكن أن تؤديها دون التوغل بعمق في قوانين الحكم

(١) أحمد محمد أحمد إبراهيم، تصفية الإدارة الأهلية في دارفور، ص٢٧٩.

المحلي. وأخيراً فإن المذكرة شابها الطرح السياسي من خلال ذكر الماركسية ونشوئها بعد الحرب العالمية الثانية والإسهاب في طرح شعارات كفاح الطبقة العاملة. ولهذا يمكن أن تكون المذكرة محاكمة سياسية أكثر منها نقداً تنفيذياً أو إدارياً أو قضائياً.

أحوال المجتمع في عهود الإدارة الأهلية السابقة:

الأوضاع الأمنية:

من أهم التحديات التي ظلت تواجه رجال الإدارة الأهلية هو التحدي الأمني الذي يسببه اللصوص أو "الهمباتة" وأخذت اللصوصية عدة تعريفات، كالنهب، أو القيمان والنهيض والسروجية والسلب؛ وأخيراً جاء مصطلح النهب المسلح وكان لرجال القبائل دور كبير في محاربة هؤلاء المفسدين في الأرض، ومن ميزة رجال الإدارة الأهلية أنهم يعرفون الأفراد الذين يمتهنون هذه المهن بل أسرهم أيضاً، ويعرفون صفات الأسر التي تسرق، فمن الأسر من اعتاد أفرادها سرقة المواشي ومنها من اعتاد على نهب الأسواق ومنها من اعتاد على سرقة الذهب، ولذلك متى ما عرف الناظر أو الشيخ النوع المسروق من الأشياء حتى تتجه عيونه لأسرة محددة ويسأل عن أفرادها الغائبين منهم والحضور وهكذا بكل سهولة يعرف معالم وطريق الكشف عن الجريمة، والناظر وخفراؤه بالبديهة يمكن أن يكتشفوا الجناة دون الحوجة لتحريات الشرطة، ومما ساعد على السرعة في القبض على الجناة تحسن العلاقات بين زعماء القبائل وتفويض بعضهم لبعض والتنسيق فيما بينهم لمحاصرة الجريمة وتقديم مرتكبيها للعدالة[1].

ولكن تظل مهنة "الهمبتة" تقاوم كل الظروف المفروضة عليها رغم قوة النُظار والشيوخ والتنسيق فيما بينهم والقوانين الرادعة التي منحت لرجال الإدارة الأهلية مؤخراً

---

(١) مقابلة مع والد الباحث بـ"أبو مطارق" ولاية شرق دارفور ٢٠٠٠/٧/١٣م.

ويظل "الهمباتة" يتحدون كل هذه الظروف بما فيهم نظار القبائل حتى ولو اضطر المجرم إلى الهروب من بلد الناظر القوي إلى أخرى شيخها أضعف قليلاً ليمارس فيها هوايته وفي ذلك كان الهمباته يترنمون شعراً وهم يعبِّرون عن مشاعرهم الداخلية قال أحدهم.

البلد إن أبوك عُمَـــده وجـــافوك نظاره ❖❖ متـــل متلـــي قاعـــد فيـــه شـــن أخبـــاره

بلوي حكاري في الفي مشيه يحاكي عصاره ❖❖ منـــو البانينـــا غـــير المـــولى واســـعة ديـــاره(1).

وعندما يقبض على مثل هؤلاء اللصوص أو الهمباتة ويودعون السجون يضيقون ذرعاً بهذا المكان الضيق بعد الفضاء الواسع الذي كانوا يسبحون فيه، ويتضجرون من حراس السجن وهم الذين كانوا بالأمس في حرية كاملة، قال أحدهم مخاطباً السجان:

السـجن العسـاكره بفتشـوا السـروالْ ❖❖❖ فيـه قعـدنا ولكـن جمـرة المـلال

ورغم ما يقوم به النهابون من أعمال خارجة عن القانون، واعتداء على الممتلكات إلا أن بعضهم فيه من القيم السودانية السمحة التي ترفض البخل وتقف مع الضعيف، فهم لا يسرقون أموال النساء والضعفاء والعجزة، فهذا طه(*) الضرير فعندما اتهموه بسرقة أساور امرأة أنشد قائلاً:

أخوكي يا السمحة ثقاف الخلا العتمور ❖❖❖ وأخوكي يا الجاهلة ختار الجدي المديور

أسرق أساورك أدور لي فيهن سرور ❖❖❖ حكاية تضحك النعجة وتبكي التور

---

(1) سحر بشير سالم، جريدة الانتباهة بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٧م، ص٩. ويشير هذا الهمباتي أنه بالإمكان أن يترك هذه الديار التي حاصره فيها العُمد والناظر ويمكنه الذهاب إلى أخرى واستدل بحكمة آلهية من الذي بنانا غير الله المولى عز وجل الواسعة دياره.

* أحد الهمباته المشهورين في منطقة البطاحين بشرق النيل.

ومع الإجراءات القانونية والعرفية التي يتخذها ضدهم رجال الإدارة الأهلية إلا أنهم يكبرون فيهم هذه النخوة والصفات التي تدخل في صميم الأخلاق النبيلة الداعية إلى الكرم والنجدة. والمواطنون العاديون يعرفون هذه المواقف عند بعض الهمباتة، ففي إحدى قبائل شمال دارفور اجتمعت هذه القبيلة لتختار خليفة لملكها المتوفي وكانوا يعانون من ضيق ذات اليد، ولما حضر أحد أبنائهم "الهمباتة" مؤتمرهم لاختيار الملك الجديد وعلم أن لا ذبيحة لهم يقدمونها للمؤتمرين عمد خلسةً إلى بعيره وعقره لهم وأنبأ أحدهم بالخبر وذهب راجلاً بعيداً عنهم ليواصل مسيرة لصوصيته. فلما علم المؤتمرون بالخبر نادوا به جميعاً ملكاً عليهم وهو غائب وأصبح فيما بعد من أنبل زعماء العشائر والقبائل في المنطقة بعد أن تاب نهائياً عن "الهمبتة"[1].

وهنالك همباتة مشهورون على مستوى السودان؛ أمثال ود ضحوية وطه الضرير في شرق النيل وسرجابي عند الكبابيش وآدم عبد العزيز في قبيلة البرتي وودجبيهة في مليط وعيسى أم قنقيز في دار الرزيقات[2].

مشكلة الأرض:

المشكلة الأخرى التي ظلت تجابه محاكم رجالات الإدارة الأهلية أو زعماء العشائر هي مشكلة الأرض على نطاق الأراضي الزراعية أو السكنية أو المراحيل "مسارات" البدو. وهذه كانت لها أسس ونظم محددة وواضحة في كيفية التعامل معها، فالشيخ أو الناظر هو الذي يقوم بتوزيع الأراضي القفار ويساعده في ذلك "العريفين" إذا أشكل عليه الأمر، وكذلك يقوم بتحديد المراحيل لظعائن البدو وإذا كانت هناك ظروف طارئة أدت إلى تغيير المرحال فيتم ذلك بالتنسيق مع مشايخ القرى التي تعبرها

(١) مقابلة مع اللواء طيار عبد الله على صافي النور والي ولاية شمال دارفور السابق، المقابلة تمت في منزله بالطائف ٢٠٠٩/٦/٢٢م.

(٢) أحمد محمد أحمد إبراهيم، تصفية الإدارة الأهلية ونتائجها في دارفور، ص١٨٥.

المراحيل[1].

أما القطع السكنية فكان يقوم بتوزيعها الشيخ أو ناظر القبيلة، ولكن بعد سن القوانين في الحكم الثنائي أصبحت المجالس في الأرياف والبلديات تقوم بهذا الدور ومن ثم قامت أقسام للأرض تابعة للحكومة في المجالس المحلية ولكن عين الإدارة الأهلية ليست بعيدة عن ذلك فهي ظلت جزءاً أساسياً من مجالس الحكم المحلي حتى قيام قانون ١٩٦٠م في عهد الرئيس عبود الذي قسم الإدارات التي كانت قابضة عليها كلية الإدارة الأهلية[2].

والصمغ العربي فهنالك أنواع للمزارع منها الجناين فالشيخ كان يشرف عليها تحت رعاية العمدة أو الشرتايا وهناك مزارع العاجز الذي يسكن منفصلاً وباقي المزارع ليست مملوكة لشخص توزع بواسطة العمدة والشيخ وقابلة للنزع للمخططات السكنية وإذا حصل نزاع في هذه المزارع مع العمد والمشايخ من قبل المواطنين فيرجع الأمر للناظر[3].

مقابل هذا الجهد فالشيخ يستفيد من فائض القفار لأن الرواتب لا تكفي حاجة المشايخ والعُمد فهم يستفيدون من هذا الريع[4].

بالنسبة للنخيل فالقوانين الأولى التي سنت لمحاكم القرى منعت رجال الإدارة الأهلية الخوض في هذه المزارع وعدم النظر إليها في المحاكم، ولكن سمح للمحاكم النظر فيها جزئياً في قانون المحاكم لسنة ١٩٣١م[5].

---

(١) تقارير لجنة جعفر محمد علي بخيت إلى كردفان لتصفية الإدارة الأهلية، دار الوثائق المركزية ٤٣/٢١/١.

(٢) قانون المديريات لسنة ١٩٦٠م، مكتبة ديوان الحكم اللامركزي- الخرطوم.

(٣) تقارير لجنة جعفر محمد علي بخيت بكردفان، تصفية الإدارة الأهلية، دار الوثائق ٤٣/٢١/١.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) مراجعة القوانين ١٩٢٢، ١٩٢٥، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٣١، ١٩٣٢م.

المشاكل الاجتماعية ـ الطلاق والزواج وغيرها:

هنالك مشاكل اجتماعية واكبت كل عهود الإدارة الأهلية كالزواج والطلاق وخطف النساء عند بعض القبائل والمشاجرة، فغالباً ما يلجأ رجال الإدارة الأهلية إلى الجوديات في حل مثل هذه المشاكل، وأهم ما في الجودية أنها لا تسجن أحد ولا تجلده ولا تقوم بترحيل أحد بسبب جريمة صغيرة، وهي نظام ودي اجتماعي يقوم بحلول وسطية بين الناس وكثيراً ما يلجأون إليه لحل المشاكل(١).

أما من الناحية القانونية فقد منح الإنجليز الحق لمحاكم القرى النظر في بعض القضايا، ففي قانون المحاكم لسنة ١٩٢٥م أعطي الحق للمحكمة القروية بأن تأمر بدفع مقدار الغرامة كتعويض لأي شخص أصابته خسارة أو تلف بسبب الجرم أو كتعويض عن أي ضرر سببه الجرم ويجب على المحكمة أن تقرر كيفية التصرف برصد أية غرامة. ويجوز للمحكمة زيادة الغرامة التي توقعها عن أية إدانة حصلت أمامها من أجل جريمة الإساءة أو السرقة أو امتلاك المال الجنائي أو خيانة الأمانة وان تأمر الشخص المدان بدفع تعويض لأي شخص لحقته خسارة بمقدار تلك الخسارة بشرط لا يزيد عن جنيهين مصريين(٢).

كما أن هنالك تحديات اجتماعية ظلت تلازم رجال الإدارة الأهلية كالعصبية والغارات أو "الصعلكة" وهي إسقاطات منذ عهد الجاهلية قبل الإسلام، كانت تشتهر بها بعض القبائل ولكن بفضل قوانين الحكم الثنائي مع وجود الشخصيات القوية من رجال القبائل استطاعت قيادات القبائل أن تحد من هذه الظاهرة(٣).

---

(١) مقابلة محمد أحمد برام أحد أعيان قبيلة الرزيقات، الضعين ٢٠٠٥/٤/١٣م.
(٢) قانون محاكم القرن لسنة ١٩٢٥م رقم ٧، مكتبة الحكم اللامركزي.
(٣) إفرازات وتبعات الصراع القبلي في السودان، شرف الدين الأمين عبد السلام، ملفات مؤسسة فردرتش إيبرت، مكاتب المؤسسة- الخرطوم غرب عمارة بنك التضامن الإسلامي.

وهنـاك الصـراعات مـا بـين الأسـر الحـاكمـة للقبائـل والمنـاوئين لهـا مـن أفـراد وبطون قبائلهم المنافسين لقيادات القبيلة وهي مـن سـلبيات القـوانين في الحكـم الثـائي تأصيلها لتوريـث عـروش القبائـل للأبنـاء والأسـر الحـاكمـة لـذلك دأب زعمـاء القبائـل تقريب أبنـائهم علـى أشـقائهم وهـذا البـلاء ظـل يتكـرر مـن الزعامـات القبليـة والطـرق الصوفية وهو أساس البلاء في كل العهود[1].

النواحي التجارية:

قبـل أن يشـير الباحـث إلى الجوانـب التجاريـة في ظـل الإدارة الأهليـة في الحكـم الثنائي لابد أن يشير إلى أن السودان شهد تحولات تجارية كبرى وذلك لموقعه الجغرافي الذي يربط ما بين غرب إفريقيا وشرقها بالقوافل التجارية التي تعبر إلى البحـر الأحمـر مـروراً بالنيـل ثـم إلى الحجـاز ووجـود البحـر الأحمـر ممـراً مائيـاً يـربط مـا بـين الجزيـرة العربية واليمن جنوبـاً ومصـر شمـالاً. فقـد ذكـر اسـترابو (٦٦ق.م- ٢٤م) وبلينـوس ٧٠م وهمـا مؤرخـان يونانيـان عاشـا في آوائـل العصـر المسيحي ذكـرا أن العـرب تكـاثروا في أيامهمـا علـى العـدوة الغربيـة مـن البحـر الأحمـر حتـى شـغلوا مـا بينـه والنيـل في أعلـى الصعيد، وأصبح نصف السكان منهم وكانت لهم جمال ينقلون عليها التجـارة والنـاس بين البحر الأحمر والنيل[2].

وكان شرق السودان أول ما عرف التجارة من خلال التنقيب على المعـادن وهـي تجارة رائجة كتجارة الزمرد. وتعبر تجارة المعادن من الشمال إلى الجنوب فتتم المقايضة بالذهب والعاج وريش النعام[3].

---

(١) محمد إبراهيم أبو سليم، مرجع سابق، ص٦٤.
(٢) رجب محمد عبد الحليم، العروبـة والإسـلام معهد بحـوث الدراسـات الأفريقيـة، جامعـة القـاهرة، ص٩١.
(٣) مروان عطيه، التعريف بالسودان، مجلة السودان وأفريقيا.

وهناك تجارة أخرى اشتهر بها السودان كغيره من الدول السابقة والكيانات وهي تجارة الرقيق؛ فقد تطورت وسائله من نخاسة محلية إلى مقايضات على الشواطئ مقابل مصنوعات أوربية مقابل أرقاء وتطور الأمر إلى اقتحامات عسكرية وفرض الهيمنة على مناطق تضم عشرات القرى وإلزام شيوخها "الإدارات الأهلية" بأتاوات رؤوس من الرقيق واضطرار الشيوخ للإغارة على القبائل المجاورة لاستجلاب الأتاوات واستكمالها بأفراد من القبيلة إن لم تبلغ النصاب من الأسرى[1].

ومعنى ذلك أن رجال الإدارة الأهلية لهم دور أيضاً في هذه التجارة التي ربما تكون مفروضة عليهم فهم مرتبطين تماماً بالمجتمعات المحلية وما يعتري هذه المجتمعات هم سُداتُه ولحمته سلباً أو إيجاباً. ولرواج هذه التجارة لعهود طويلة في السودان حتى قبل الحكم الثنائي بقليل وصلت أرقام الرقيق في منتصف القرن السابع عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر الميلاديين إلى ثلاثة مليون رأس من الرقيق[2]. حتى أن بعض المؤرخين سخر من هذه التجارة غير الإنسانية عندما قال إذا عرف الأفارقة ما تحويه أرضهم من كنوز غير نافذة وأنها قريبة من أوربا عشرات المرات من المستعمرات في آسيا ومستعمرات العالم الجديد فإنهم سيجهزون ليبيعوا لنا منتجاتهم وليس سكانهم[3].

وتأتي أهمية شيوخ القبائل في كيفية نقل هذه البضائع والسلع المتبادلة بما في ذلك الرقيق فهم الذين يوجهون مواطنيهم حسب السياسات المرسومة، وسبق للباحث ان أشار إلى رسالة الخديوي التي طلب فيها من بعض شيوخ القبائل تذليل الصعاب بواسطة جمال أفراد قبائلهم لمساعدة الإنجليز وهم يفتحون أو يغزون السودان من جديد، فإن

---

(١) محمد إبراهيم نقد، علاقات الرق في المجتمع السوداني، دار عزة للنشر- الخرطوم، ٢٠٠٣م، ص١٤٤.

(٢) المرجع نفسه، ص٤٤.

(٣) جومار في مقدمة لكتاب محمد بن عمر التونس، رحلة إلى وداي، شركة مناكب للنشر، ٢٠٠١م.

جمال الكبابيش والعبابدة ظلت تنقل هذه البضائع وتشاركهم في ذلك جمال قبيلة البشاريين وغير ذلك من القبائل التي تمتلك سفن الصحراء " الجمال" والتي لها علاقات خارجية مميزة سواء مع مصر أو الحجاز(١).

ففي عهد الفونج ازدهرت التجارة وكان لسنار موقع استراتيجي لقربها من الحبشة ولامتداد نشاطها التجاري من بحيرة تشاد غرباً وحتى الجزيرة العربية والهند شرقاً، وإلى مصر شمالاً مروراً بالنيل الأبيض وسيطر شيوخ القبائل على العديد من مدن السلطنة وأصبحت منطلقاً لتجارتهم وعلاقاتهم الداخلية والخارجية كالقضارف وشندي ودنقلا وسواكن والأبيض ومنطقة الليس على النيل الأبيض وهي حلقة وصل بين العرب والشلك وهناك مراكز كبرى كبربر ومروي(٢).

ولكن في الآونة الأخيرة لعصر الفونج فقد ضعفت السلطنة بسبب سطو القبائل بقيادة شيوخها على القوافل التجارية خاصة قبائل البشاريين والشكرية والشايقية(٣).

أما التجارة في العهد التركي فكان من الطبيعي أن يركز الأتراك على التجارة السودانية باتجاه مصر "البلد الذي قدموا منه" كل أنواع التجارة بما في ذلك الرقيق وهو من الأسباب الأساسية لغزو السودان ومهدوا لذلك باتفاقية ١٨٣٨م وهي اتفاقية تسمح بالتجارة والملاحة في جميع أملاك الدولة العثمانية لجميع الجنسيات على السواء(٤).

واعتمد الأتراك الخرطوم كمركز للتجارة بين أطراف السودان والخارج، لذا فقد أحيا الأتراك الملاحة النهرية وخطوط السكة حديد والبريد والبرق لتسهيل سبل

---

(١) ضرار صالح ضرار، مرجع سابق، ص٣٨.
(٢) أحمد محمد سيد أحمد، تاريخ مدينة الخرطوم في العصر التركي، الهيئة العربية للكتاب، مصر، ٢٠٠٠م، ص١٨١.
(٣) المرجع نفسه، ص١٧٩.
(٤) أحمد محمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص١٩٧.

النقل والتواصل التجاري، ونشطت التجارة بشدة في عهد الفونج والعهد التركي ولعب الجلابة[*] دوراً في هذا المضمار فهم كانوا عصب حياة المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ويؤثرون على شيوخ القبائل بالعطايا والأتاوات وامتدت بينهم العلاقات ولم ينس الجلابة أيضاً أن يتعاملوا مع رجال الطرق الصوفية، فالشيخ البدوي كان يكرم الجلابة إيما إكرام وفي رحلة واحدة استضاف أكثر من ستمائة من الجلابة وهم يجوبون ببضاعتهم[١].

المهم في حياة الجلابة أنهم وصلوا من التطور والمجد وبسبب تحسين علاقاتهم مع أعيان المجتمعات وزعماء العشائر لدرجة أن يستنصر سليمان بن الزبير[*] باشا بالقبائل ضد الأتراك ولكن غردون باشا ليحد من نشاطهم زرع بينهم وعرب البقارة في غرب السودان فتنة كبيرة فأعطى أوامره للعرب باستهداف التجار الجلابة وتجارتهم خاصة الرقيق الذين منع غردون الاتجار به[٢].

أما في المهدية فلم تشهد التجارة استقراراً لاضطراب أوضاع الحكم في البلاد، لاسيما أن مصر وهي الطريق السالك تجارياً منذ ما قبل عهد الفونج والأتراك أصبح في عهد المهدية طريقاً شبه مغلق بسبب الحرب المشتدة بين الدولتين مصر والسودان، وأكبر تهمة لصقت بالتجارة في هذا العهد أنها ارتبطت بالتجسس وليس بغرض التجارة فحسب[٣].

---

* الجلابة هم التجار الذين يجلبون البضائع ولأن معظمهم من جهة النيل لذا أطلق على مواطني النيل جلابة

(١) محمد النور بن ضيف الله، الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين، تحقيق يوسف فضل،ط٣، دار جامعة الخرطوم للنشر، ص١٢٠.

* الزبير باشا نفسه كان تاجراً وتطور به الأمر أن أصبح حاكماً في بحر الغزال وعمل مع الأتراك لفتح دارفور وتم له ذلك في ١٨٧٤م ولكنه استدعي إلى مصر ثم نفي بعد ذلك.

(٢) ضرار صالح ضرار، مرجع سابق، ص٧٨.

(٣) محمد أبو سليم، مرجع سابق، ص١٠٥.

وما كان يقوم به التجار قامت به حكومة الخليفة كصناعة الصابون والصناعات الخفيفة كالجلدية وكان الاتفاق مع التجار أن يديروا هذه المصانع مقابل ريع محدد وأهم تجارة سيطرت عليها المهدية تجارة الصمغ العربي كما فعل ذلك الأتراك من قبل[1].

التجارة في عهد الحكم الثنائي:

كتشنر الذي غزا السودان لإسقاط المهدية في ١٨٨٩م كان حاكماً لسواكن من قبل الإدارة المصرية في عهد الثورة المهدية الأول وكان أن اقترح تقييد التجارة مع السودان حفاظاً على القبائل التي لا زالت تأمل في الرجوع إلى الراية المصرية ولكن الحكومة المصرية أصرت على أن تكون طرق التجارة مفتوحة مع السودان ما عدا بعض الفترات التي يأمر بإيقافها الخليفة أو الحكومة المصرية لمستلزمات الأمن[2].

وبعد أن هدأت الأحوال وتم إخماد الثورة المهدية تماماً بمقتل الخليفة في أم دبيكرات خطط ونجت باشا حاكم السودان بعد كتشنر باشا السوق العربي بالخرطوم كرمز تجاري في ١٩٠٧م وأعقبه تأسيس مجلس الحاكم العام في ١٩١٠م توطئه لتوزيع السلطات وتأتي التجارة هدفاً أساسياً للحكم الثنائي فصدر قانون الأقطان في ١٩١٣م[3].

هذا القانون مهد لزراعة القطن في الجزيرة وأصبح فيما بعد من أهم المشاريع العالمية استفاد منه السودان كثيراً والمصانع الإنجليزية لصناعة القطن ثم جاء قانون الشركات لعام ١٩٢٥م الذي نظم التجارة، وفي هذا الإطار كان لشيوخ القبائل الفضل في حماية التجارة وقوافل الجلابة التي ظلت تجوب أطراف البلاد، مقابل أتاوات بسيطة

---

(١) (محمد إبراهيم أبو سليم، مرجع سابق، ص١٠٣.

(٢) مكي شبيكة، مرجع سابق، ص٤١٩.

(٣) محمد أحمد المحجوب، مرجع سابق، ص٣٦.

يدفعها التجار لشيوخ القبائل ومن ثم يتكفل الشيخ بحماية البضائع من اللصوص وقطاعي الطرق بواسطة أفراد القبائل[1].

وبحق فإن فترة الحكم الثنائي شهدت تقدماً حضارياً ونمواً تجارياً وتوسعت اقتصادياً بعد التنظيم الذي عم القطر واستقرار الأحوال ومد السكة حديد وانتعاش التجارة مع الخارج[2]. كما ظهرت صناعة العربات " اللواري" الكبيرة حيث ساهمت في إيصال السلع التجارية لجميع أنحاء القطر وتغني الفنانون للشعراء الذين مجدوا هذه الصناعة الحديثة التي أراحت الدواب من عناء السفر الطويل والبضائع على ظهورها، وظهرت أغاني السايق البوباي، والسايق الفيات وغيرها من أنواع السيارات، وتطور الأمر أن أصبح لزعماء القبائل عرباتهم الصغيرة الخاصة التي ربما أهديت إليهم من المسؤولين وهذه زادت من قيمة شخصيتهم عند رعاياهم وساهمت أيضاً في التواصل بين الشيخ ورعيته وساعدت في وصول رئيس المحكمة " زعيم القبيلة" إلى أي من محاكمه الفرعية في أي وقت[3]. ولكن هذا التطور كانت له مضاعفات سالبة أيضاً على زعماء العشائر فكما أن الخريجين كانوا لهم بالمرصاد فإن طبقة التجار كانت في التاريخ السابق وحتى في العهد الثنائي هي الند الآخر للإدارة الأهلية، فالزبير باشا بدأ حياته تاجراً وإدريس أبتر والياس باشا وغيرهم ولكنهم بدلوا حياتهم إلى زعامات ضاهت الزعامة العشائرية وتآلفت وتخالفت معها في أحيان أخرى، فالتطور التجاري في الحكم الثنائي أبرز تجاراً أسسوا علاقات ودية مع زعماء العشائر، وآخرون اختلفوا معهم، فهذا مهدي إبراهيم الإمام سر التجار في أم روابه اختلف مع ناظر الجوامعة حتى أضحي

(١) مقابلة مع والد الباحث ٢/٥/٢٠٠٠م، ولاية شرق دارفور، أبو مطارق.
(٢) محمد أبو سليم، مرجع سابق، ص١٥٥.
(٣) مقابلة مع الشيخ محمد أحمد برام أحد أعيان الرزيقات وعاصر عهود لأكثر من ثلاثة نظار لقبيلة الرزيقات وهو رجل متعلم، بدءاً بالناظر إبراهيم موسى مادبو وحتى الناظر الحالي للضعين، شرق دارفور في منزله ٢/٢/٢٠٠٩م.

الصراع وكأنه ما بين الجلابة والجوامعة، وهو ما جعل لجنة جعفر محمد علي بخيت التي ذهبت لكردفان لتقصي الحقائق للإدارة الأهلية تكرر هذا السؤال أكثر من مرة هل صراع مهدي إبراهيم الإمام وناظر الجوامعة يعتبر صراع بين الجلابة والجوامعة، ولكن كانت الإجابات في كل مرة أنه صراع شخصي وانتهي الأمر بالمصالحة[1].

ظل موسى المبارك الحسن عضو اللجنة يكرر السؤال هل هناك خلاف سياسي أم تجاري أم أشياء قبلية شجعت هذه النعرة[2].

ويرى الباحث أن مثل هذه الخلافات ما بين التجار والإدارات الأهلية شيء موجود في معظم الأصعدة في أحيان كثيرة قد يحمل التجار فكراً سياسياً غير فكر رجال الإدارة الأهلية لاسيما في غرب السودان الذي ينتمي معظمه إلى العقيدة الأنصارية وسياسياً إلى حزب الأمة بينما غالبية التجار ربما يميلون إلى الختمية وسياسياً للاتحاديين. في الضعين عند زيارة الزعيم إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء في عام ١٩٥٥م أنبري التاجر الطيب محمد الأمين يعرض ويهتف للاستقلال وبما انه يعلم أن الناظر إبراهيم موسى مادبو لا يميل إلى الفكر الاستقلالي المبكر قيل أن الناظر غضب منه وربما عوقب هذا التاجر الجريء[3].

حياة رجال الإدارة الأهلية:

لقد تطورت حياتهم من شيوخ عاديين محليين يعيشون مع أفراد قبائلهم يصطادون الحيوانات المفترسة ويتزوجون من بنات عمومتهم، يأكلون كما يأكل الناس وهكذا يشربون، إلى الدخول في كنف الإدارة الحديثة سواء في العهد التركي

(١) تقرير لجنة تصفية الإدارة الأهلية في كردفان، ملف الإدارة، دار الوثائق المركزية ٤٦/٢٢/١.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) مقابلة مع والد الباحث ٢٠٠٠/١١/١٠م، بأبو طارق ولاية شرق دارفور. ومعلوم أن الناظر إبراهيم مادبو يرى وجوب تأخير خروج الإنجليز حتى يتعلم الناس ويستطيع أبناء القبائل الإمساك بالدفاتر.

أو الحكم الثنائي فتطوروا على أثر ذلك من مآكل وملبس وحصلت لهم احتكاكات مع مجتمعات المدن واستفادوا من ذلك، بتعليم أبنائهم والزواج من أكابر الأسر، وبإندماجهم في سياسة النظام الجديد تقاربت المسافة بينهم والحكام وأيضاً استفادوا من ذلك، وبمجيء القوانين تحسنت أحوالهم الوظيفية والاجتماعية أكثر وإزدادت هيبتهم وهم بدورهم بادلو مجتمعاتهم حباً بحب واحترام باحترام لاسيما أن أغلب زعماء العشائر كانوا في غاية الكرم والتقدير للغرباء والضيوف. وكانت لهم حياتهم الخاصة من وله وحب إذا أحب أحدهم أي من فتيات القبيلة ربما ينثر في حبها شعراً كما قال ناظر الكبابيش الشيخ المر عندما رأى إحداهن تمشي أمامه وهو من المعجبين بها.

نهـــودك للمـــــدافع يحـــــاكن ❖❖❖ وشعرك ضُلمة الليل أبو سواداً داكن

وشــــيكة العنــــدو فـــيلا ❖❖❖ في العمـــــــارات ســــــــاكن

بتكتلينـــــا يـــــا الدعجــــة ❖❖❖ أم قفـــــــاين مـــــــــاكن[1].

ولأنه يهوي الشعر فكان لابد أن يجاريه رعاياه في شعره إذا طلبوا منه شيئاً لتلبيته فهذا الإعرابي الذي حبس خفراء الناظر بقرته.

قال: مما سمعنا حس عربيتك هـزت بالنصر ❖❖ وإتباشـــــــــــرت باديتـــــــــك

عريـــك ديـــل مســـكوا بقرتـــي بطلبيتـــك ❖❖ إن فكيتها شكراً وإن مسكتها سعيتك

وهكذا كان زعماء العشائر يتبادلون أطراف الشعر النمطي فيما بينهم كما حصل بين ناظر المجانين جمعة سهل ونظيره شيخ الهبابين[2].

---

(١) من شعر شيخ الكبابيش، جريدة السوداني في ٢٠١٢/٦/٢٢م.
(٢) سيف الدين عبد الحميد، جريدة الصحافة، العدد ٧٢١٦ بتاريخ ٢٠١٣/٩/٥م.

كـان لهم شـعراؤهم الـذين ينشـدونهم الشـعر الجميـل تقـديراً لأدوارهـم نحـو رعيتهم فهـذه الحكامـة(*) الزريقـة بنـت آدم تنشـد النـاظر محمـود موسـى مـادبو نـاظر الرزيقات شعراً مدحاً ولا يخلو من النقد الهاديء. قالت:

"الضحوي الرزام عطشانك بلاك مارويت.

مالك خليت الكلباش وخليت الطبلة أم حديد سلموا لـي علـى أبـو سـعد وسـعيد[1].

وهذا الشاعر ناصر قاسم عثمان ينشد العمدة ود الزين عمدة الأبيض في ١٩٠٢م

حوشـــــك المابنقفــــــل ❖❖❖ يـــــا العمـــــدة ود الـــــزين

أســـــــطورة الكـــــــرم ❖❖❖ يــــا بـــــاب عيــــال ود الـــــزين[2].

وهـكـذا عنـدما يمـوت زعمـاء القبائـل فيتبـارى الشـعراء حـول مـآثرهم والهول لفقدانهم فهذا الشاعر الجاغريو يرثي ناظر الجعليين محمد بك فرح:

أبــو القاســم رقــد ركــن الشــمال إنهــدَّ ❖❖❖ وإتــدمّر غطــاه الفــي الغســيل مــا هــدا

رحـل التلـب الحمـول وعلـى القرابـة مبـدأ ❖❖❖ آســف مــا حضــرتك ولــي منــك مــدة

وهذه منفلة بنت جلي ترثي أخاها موسى ود جلي زعيم بني جرار حين قالت

حليــــــــل موســــــــى ❖❖❖ حليــــــــل موســــــــى

حليــــــــل موســــــــى ❖❖❖ للرجــــــــال خوســــــــة

هــو نمــر وأبــوه دود قرقــر ❖❖❖ وأمــــــه جاموســــــــه[3].

---

* الحكامة تنتقد الناظر بأنه تهاون قليلاً مع المجرمين لم يعد يحبسهم بالجنازير مطبولة بالطبل أم حديد.

(١) مقابلة للباحث مع الحكامة شخصياً وحفظ منها هذا الشعر وهو في صغره.

(٢) عمر عبد الله، جريدة الصحافة، العدد ٧٢٢٥ بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٤م.

(٣) ياسر أحمد، جريدة الانتباه، العدد ٢٦٠٢ بتاريخ ٢٠١٣/٦/٩م.

هذه هي حياة بعض رجال الإدارة الأهلية الاجتماعية وموقف مجتمعاتهم منهم على مر الحقب التاريخية السابقة تم التعبير عنها شعراً ، والشعر يعتبر مصدراً للتاريخ وأن معاوية بن أبي سفيان كان يهتم بالشعر ليدله على تاريخ الأمم[١].

(١) محمد بن عمر التونسي، الرحلة إلى وادي، ص٦٣.

الفصل الرابع

سياسات المسئولين حيال الإدارة الأهلية

لقد استغل الأتراك تفكك القبائل السودانية عند غزوهم للسودان إذ كان السودان لم يكن أمة واحدة، بل كانت هنالك مجموعات غير مترابطة لا زالت غالبيتها العظمى محتفظة بالسمات الجهوية والممالك القبلية المتناثرة. وهناك قبائل متنقلة لا هم لها غير البحث عن الكلأ والماء للقطعان، وقليلة هي القبائل التي أنشأت حضارة على جانبي النيل. فقد واصل الأتراك سياسات التشكيك والتمزيق للقبائل مثل دورهم في خلافات قبائل شمال السودان بين الدناقلة والجعليين والعبدلاب من جهة والشايقية من جهة أخرى[1].

وفي الوسط زرعوا فتنة الحروب القبلية بين البطاحين والشكرية، وفي كردفان سببوا الحروب بين الكنجارة والمسبعات[2].

وهي نفس السياسة التي انتهجوها عندما دخلوا الجزيرة العربية فعملوا بالتفريق بين أشراف مكة وحكام نجد حتى قامت الحروب بينهما[3].

أما العهد الذي سبق الأتراك وهو العهد السناري فلم تكن القبائل أفضل حالاً. لم تكن هناك ثقة بينها، ومحاولات السيطرة على الأراضي ظلت مستمرة مع عدم وجود حكومة مركزية تحول دون الصراعات فقد تكررت حوادث الحروب بين القبائل في وسط السودان كثيراً كحروب البطاحين والمرغوباب والكمالاب. ومن جهة أخرى فكانت الصراعات على أشدها ما بين العبدلاب والشايقية، والبطاحين والشكرية، والشكرية والحمران، والحمر والكبابيش، وحمر والزيادية، وحمر والمعاليا والقريات

---

(١) ضرار صالح ضرار، مرجع سابق، ص٣٦.
(٢) نعوم شقير، مرجع سابق، ص٣٥٤.
(٣) أحمد السباعي، مرجع سابق، ص٦٢٤.

والبني جرار، والحسانية والهواوير، والهدندوة والبشاريين[1].

ولم تكن المهدية بأحسن حالاً في الصراعات القبلية لاسيما في سنوات الخليفة عبد الله الأخيرة فقد قامت حروبه على أشدها ضد القبائل في الغرب والشرق والشمال والجنوب[2].

هذه هي الظروف التي واجهها الحكم الثنائي، فكيف تعامل مع رجال الإدارة الأهلية زعماء العشائر الذين لم يكونوا بعيدين ألبتة من هذه الصراعات؟ وكيف استطاع الحد من هذه الصراعات؟ وما هي السياسات التي اتبعها لتنفيذ أهدافه الرامية لاستقرار البلاد توطئة لانفراده بحكم السودان وما هي الوسائل التي اتخذها لتحقيق هذه الأهداف؟ أولاً عمل على تقوية مراكز الإدارات الأهلية ومدهم بالصلاحيات اللازمة والقوانين التي تمكنه من تأديب المتفلتين والعمل على دمج عدة إدارات أهلية في بوتقة إدارية واحدة على رأسها زعيم متفرد مع استمرارية الرقابة الدورية على رجال الإدارة الأهلية أنفسهم من خلال مفتشي المراكز والذين بدورهم يرفعون التقارير إلى مدراء المديريات ومن ثم إلى الحاكم العام[3].

لقد تنازلت الحكومة عن كثير من سلطاتها لرجال الإدارة الأهلية وللحكومة أن تحتفظ لنفسها بحق الاعتراض ضد كل ما تراه غير صحيح أو غير قانوني وتؤيد ما عدا ذلك إذا كانت فيه مصلحة للأهالي وظلت تدعم المشايخ في حكم قبائلهم[4].

هذه هي الفلسفة الإدارية التي انتهجها نظام الحكم الثنائي مع رجال الإدارة

(١) شرف الدين الأمين عبد السلام، إفرازات وتتبعات الصراع في السودان، الخرطوم مؤسسة فرد رتش آيبرت، ورشة الشارقة ١١-١٢/٥/١٩٩٨م

(٢) عصمت زلفو، مرجع سابق، ص٣٢٢.

(٣) جعفر محمد علي بخيت، صندوق تصفية الإدارة الأهلية والإصلاح الزراعي، دار الوثائق المركزية، رقم التسجيل ٣٣٢٤.

(٤) يواقيم مرقص، مرجع سابق، ص١٩٦.

الأهلية طيلة فترة حكمهم للسودان الممتدة من ١٨٩٨م وحتى خروجهم في نهاية ١٩٥٥م لقد رضي زعماء العشائر بهذه السياسة وبدأوا ينجزون أعمالهم وتعمقت العلاقة بينهم والإنجليز والتي امتدت من الزمالة إلى الصداقة بين الإداريين الإنجليز وزعماء العشائر.

وهناك من الحكام الإنجليز من أخذ انطباعاً جيداً عن رجال الإدارة الأهلية السودانيين لحسهم الأمني المتفرد والسيطرة الكاملة والقضاء السريع بين الأهالي وطاعة الأوامر واستيعابهم للقوانين التي صدرت تباعاً ويأتي الحاكم جون مفي على قمة هؤلاء الحكام الذين دعموا الإدارة الأهلية وأمدهم بالقوانين خاصة الفترة من ١٩٢٧ وحتى ١٩٣٣، وقد سبقه في سن القوانين الحاكم القتيل السيرلي إستاك والذي في عهده سن أول قانون لسلطات المشايخ الرحل في عام ١٩٢٢م.

ومضى جون مفي أكثر عندما أوكل تقدير الضرائب للإدارة الأهلية بعد أن كان من اختصاصات الحكومة المركزية وسمح لهم بالمشاركة في إدارة بعض الخدمات المحلية والأسواق وحماية البيئة وفي أي مكان كانت فيه الإدارة الأهلية طموحة أعطيت ميزانية منفصلة[1].

وجاء السكرتير الإداري نيوبولد (١٩٣٩م - ١٩٤٥م) ليواصل في سياسات جون مفي وكلف مستر كاميل بإعداد مشروع لمجالس المديريات وهو محاولة لمزج الإدارة الأهلية بالمثقفين حيث أوكلت سكرتارية المجالس للموظفين ورؤساء المجالس لزعامات الإدارة الأهلية[2].

هناك إداريون يختلفون مع مفي ونيوبولد في الدعم الكامل للإدارة الأهلية، فسافيل يرى عدم تمكين زعماء العشائر بضم القبائل في إدارة واحدة بل الرجوع إلى بطون القبائل وهذا الحاكم جورج استوارت يرى دعم الحياة القومية والتقرب من

---

(١) محمد إبراهيم أبو سليم، الشخصية السودانية، ص٦٧.
(٢) الإدارة الأهلية، النشأة والتطور.

المثقفين وتنمية الاقتصاد السوداني وخلق جهاز إداري حديث وخدمات اجتماعية كافية ويرى أن نجاح الحكومة يكمن في مدى تقديم الخدمات الاجتماعية الكافية[1].

ولما لاحظ نيوبولد ودلاس اللذين درسا أنماط الحكم المحلي الخلاف بين المثقفين ورجال الإدارة الأهلية اقترحا خلق ائتلاف بين القوى القبلية والمثقفين حتى تستفيد الإدارة القبلية من الخبرة المهنية وسعة الأفق والمثل السياسية الكبيرة التي يتمتع بها المثقفون وأوضح نيوبولد أن العداء بين الجهتين ليس لصالح السودان ولا الحكومة والتوفيق بين المجلسين هو الطريق الوحيد للوقوف ضد النفوذ المصري[2].

ولما جاء عهد الحاكم هوربرت هدلستون الذي مات عام ١٩٤٥م كانت الإدارة الأهلية تستولي تماماً على أجهزة الحكم المحلي إذ أن الجريدة الرسمية نشرت خبر تولي أكثر من ثلاثين زعيماً قبلياً رئاسة الحكم المحلي في الأرياف ويخضع لهذه الأجهزة حوالي ٢مليون شخص والاتجاه هو منحهم سلطات تنفيذية كاملة، وتهدف سياسة هدلستون إلى تطوير المفهوم القبلي إلى بعد إقليمي[3].

مع غياب هدلستون الداعم القوى للإدارة الأهلية غابت حكومة المحافظين التي كان ينفذ سياستها في السودان هدلستون وجاءت حكومة العمال حيث فاز حزب العمال على حزب المحافظين وكانت لها نظرة مغايرة إذ ترى وجوب تطوير نظم وقوانين الحكم المحلي على حساب النظام العشائري الذي كانت تدعمه حكومة المحافظين فأرسلت الدكتور مارشال الخبير في مجال الحكم المحلي إلى السودان عام ١٩٤٨م. وطاف السودان خلال ستة أشهر وكانت حصيلته تقريراً تضمن ٢٥٠ صفحة وفيما

---

(١) محمد إبراهيم أبو سليم، مرجع سابق، ص٦٧.

(٢) الإدارة الأهلية: النشأة والتطور.

(٣) من. هـ. هدلستون حاكم السودان إلى سفير صاحب الجلالة في القاهرة ١٩٤١/٨/١٤م خطاب حول إدارة ومالية السودان. الوثائق البريطانية. مركز عبد الكريم ميرغني. ملف رقم (١٤).

يتعلق بالإدارة الأهلية قال عنها إن الإصلاحات المقترحة في التقرير ليست لإعادة النظام القبلي، ولكن لزيادة وجاهته حتى يكون الزعماء الجدد والنظار أشخاص رفيعي الشأن وقال إن الإدارة الأهلية ورغم التفويضات السابقة التي منحت لها إلا أنها ظلت قابعة تحت راية المفتش وشخص هيكلتها. وقال إنها ليست سلطة محلية وإنما جهاز ذو وجود تضامني له موظفوه وموارده المالية ومفوض بتقديم الخدمات المحلية الضرورية ووضع السياسات المحلية وتنفيذها[1].

ونادى بضرورة تنظيم علاقة النظام القبلي بالحكومة المحلية الجديدة وأنه في غاية الأهمية ويحتاج إلى قرار عالي وذي حنكة سياسية ونادى أيضاً بعدم تمزيق أو إلغاء النظام القبلي أو الإدارة الأهلية ولكنه أمر يستدعي التوفيق بين أعراف النظام القبلي وقوانين الحكومة المحلية[2].

وهو نفس الفهم الذي دعا إليه الإداريون السابقون كجون مفي ونيوبولد ولكنه أكد بأنها لم تكن مستوى من مستويات الحكم وإنها يجب إلا تتغول على جهاز الحكم المحلي.

أما من جانب رجال الإدارة الأهلية فلم يكونوا لقمة سائغة في جوف الإنجليز، فالبداية كانت متعسرة مع الحكم الثنائي فقد رفضت القبائل سيطرة المستعمر. وفي ذلك سقطت عروش لعدد من رجالات القبائل، كود حبوبة في الجزيرة وعبد الله ودجاد الله في كردفان ومحمد الفقير الجبوري ومحمد دفع الله ناظري المسيرية الزرق وأدون حامد ناظر الهبانية بشركيلا في كردفان[3].

كما ظل إبراهيم موسى مادبو يواجه الإنجليز طوالاً حتى اقترحوا تقسيم قبيلته

---

(١) تقرير د/مارشال.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) محمد إبراهيم أبو سليم: الشخصية السودانية، ص٦١.

"الرزيقات" إلى بطون للحد من غلوائه ولكنهم تراجعوا[1].

كما فصلت نظارة الشكرية إلى نظارتين عام ١٩٤٣م بعد وفاة ناظرها عوض الكريم عبد الله أبو سن إذ كانت النظارة موحدة في عهده في مديريتي النيل الأزرق وكسلا حيث كانت لهم الرغبة لشطرها ولكنهم أرجأوا ذلك لاعتبار أن عوض الكريم أبو سن حائز على لقب سير وبعد موته شطروا النظارة تمشياً مع حمى تفتيت النظارات[2].

هذا العسف من قبل الإنجليز الذي لحق بالإدارة الأهلية يؤكد أن الإدارة الأهلية لم تكن مطية استعمارية وسوطاً مرفوعاً فقط على رؤوس أهاليهم. وبعد دخولهم مؤسسات الحكم الثنائي ظلوا يعترضون على ما يظنونه خاطئ من قرارات في المجلس الاستشاري والجمعية التشريعية، فالشيخ عوض الكريم أبو سن اعترض على أن تدفع رواتب الناظر ومرؤوسيه من قيمة طلبات العرائض في المحاكم وذلك بعد سن القوانين على اعتبار أن الأمر مسيء للناظر وقال لهم هل إذا قيمة العرائض لم تكف لرواتب الناظر وزملائه يعني ذلك أن يطلب الناظر مزيد من الطلبات من خلال افتعال المشاكل وسط أهله، فإنتبه الإنجليز لهذه الحجة واعتمدوا مرتبات رئيس وأعضاء (خفراء) وغفرا المحكمة من المركز[3].

والناظر إبراهيم موسى مادبو "الرزيقات" ظل يعترض على معظم سياسات الإنجليز في المجلس الاستشاري والجمعية التشريعية الذّين كان عضواً فيهما رفض زيادة رواتب أعضاء الجمعية التشريعية إلا بعد زيادة مرتبات الموظفين الصغار ورفض محاولة

---

(١) نفس المرجع، ص٦٧.
(٢) عوض الكريم أحمد محمد أحمد أبو سن: ناظر الشكرية بالقضارف، مقابلة الخرطوم في ٢٠١٤/٩/١٤م.
(٣) عبد الكريم محمد أحمد أبو سن: ناظر الشكرية رفاعة.. مقابلة الخرطوم في ٢٠١٤/٩/١٤م.

الإنجليز إسكان الموظفين الكبار في حي الوادي بنيالا وإخراج المواطنين منه[1]. وفي المقابل كان الإنجليز انطباعيين تجاه رجال الإدارة الأهلية لا يلجأون إلى استعمال سلطاتهم في كل مرة في وجه الإدارة الأهلية وهنالك حادثتان تشيرا إلى كيفية تعاملهم مع زعماء العشائر. الأولى كانت قصتها تدور بين مفتش أم روابة مع ناظر الهبانية بشركيلا أودون حامد فقد حضر المفتش إلى استراحة المركز بأم روابة وطلب حضور الناظر فرفض الناظر وطلب حضور المفتش إليه في منزله فما كان من المفتش إلا أن عزل ذلك الناظر. وتكررت القصة مع ناظر الهبانية بدارفور في منطقة برام حيث طلب المفتش حضوره إلى استراحة برام في زيارته لها، فقال الناظر الغالي تاج الدين أنت حضرت بلدي فلازم تزورني في منزلي لأكرمكم ثم احضر إليك في الاستراحة فما كان من المفتش إلا أن حضر إلى منزل الناظر ولم يعاتبه لعدم زيارته له[2]. كما كانت لغة التخاطب بين الإداريين الإنجليز ورجال الإدارة الأهلية في غاية "الدبلوماسية" والذوق الإداري، فشيخ العرب عوض الكريم أبوسن عندما زاره مدير المديرية وسأله عن المفتش وكيف سياسته معه رد أبو سن بأن المفتش كويس ولكنه طول[*] معنا ففهم المدير الإشارة وتم نقل المفتش[3].

وكان الإنجليز يكبرون في رجال الإدارة الأهلية سرعة البديهة والكرم والشجاعة، فالسكرتير الإداري لغرب كردفان جيمس روبرتسون يقول عن الناظر بابو نمر بأنه رجال شجاع وحكى قصة في كتابه السودان من الحكم الثنائي إلى الاستقلال أنهما كانا في الخلاء ووجدا لبوة في الطريق فأصطادها روبرتسون ولم

---

(١) محمد سرور رملي ناظر الجعليين ود رملي. مقابلة الفاشر ٢٠١٢/٧/١٢م.
(٢) صلاح علي الغالي ناظر الهبانية دارفور. مقابلة بالخرطوم في ٢٠١٤/٩/١٤م.
* طول معنا يعني مكث مدة كبيرة كناية عن الاستغناء عنه وضرورة تبديله.
(٣) عبد الله حمد محمد أحمد أبو سن ناظر الشكرية رفاعة. مقابلة بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٤م، الخرطوم.

تصبها الرصاصة فدخلت الغابة وما كان من الناظر بابو نمر إلا أن تبعها بعصاة صغيرة في يده ودخل خلفها في الغابة، قال روبرتسون فما كان مني إلا أن جريت خلفه ولحقت به وقلت له أتظن أنها كلبة، وروبرتسون نفسه يتحدث عن ناظر عموم حمر منعم منصور بأنه لم يكن رجلاً عادياً وإنما ناموساً[1].

وازداد الإنجليز إعجاباً بالحكمة والذكاء الوقاد في الفصل في القضايا لدى رجال الإدارة الأهلية وكانت قضية الفصل بين متشاكيين في بقرة، والتي حسمها أحمد نواي وكيل الناظر المكي عساكر المكي أبو كلام لقبائل الشنخاب والصبحة ففي لحظات طلب من المتهم مناداة بقرته باسمها فناداها باسم لم تعره انتباها بذلك الاسم ولما طلب من صاحبها مناداتها باسمها فما أن ناداها باسمها حتى رفعت رأسها وأشارت بأذنيها إليه فعرف أنها له، فأعطاها له وأمر بالمتهم أن يودع السجن[2].

وحتى الآن ظلت الانطباعات والسلطات التقديرية هي معظم السياسات السائدة بين المسئولين والإدارات الأهلية. فقد قال الدكتور عبد الله حمد محمد أحمد أبو سن ناظر الشكرية رفاعة الحالي أن رئيس القضاء عند افتتاح مبنى القضاء في منطقته قال يجب أن تخصص أكبر قاعة في المبنى لمحكمة شيخ العرب عبد الله ويقول للباحث أنه يتمتع الآن بسلطة قاضي درجة ثانية وهو في أحسن حالاته في تعامله مع القضاة والإداريين[3]. بينما في اتصال بين الباحث والناظر عبد القادر منعم منصور ناظر عموم حمر بكردفان قال الناظر للباحث أن محكمته أغلقها أحد القضاة ولم يزعن الناظر لإغلاق محكمته، بل أحتج حتى لرئاسة الجمهورية ولم يجدِ الاحتجاج فتيلا ولما سأله الباحث ما هي درجة سلطاته هل قاضي درجة ثالثة أم درجة ثانية رد الناظر بأن ليس له

---

(١) عبد القادر منعم منصور ناظر حمر مقابلة بالنهود هاتفياً في ٢٠١٤/٩/١٤م.
(٢) أبو طالب الشيخ النور أحد قيادات النيل الأبيض. مقابلة الخرطوم في ٢٠١١/١٢/١١م.
(٣) عبد الله حمد محمد أحمد أبو سن ناظر الشكرية، رفاعة مقابلة في ٢٠١٤/٩/١٤م. الخرطوم.

سلطات مطلقاً[1].

إذا كان هذا من جانب التعامل الإداري الإنجليزي والقضائي سابقاً وحالياً فإن الإداريين الآوائل لهم شأن أيضاً مع رجال الإدارة الأهلية. ورغم الدعم الإداري للمبادئ الأساسية للإدارة الأهلية ودفاعهم عنها في زخم المطالبة بحلها في أعقاب ثور أكتوبر ١٩٦٤م وأنهم ظلوا يقولون إذا كان لابد من حل للإدارة الأهلية فلابد من التدرج في حلها وعدم فصل السلطات القضائية الممنوحة للناظر من السلطات الإدارية. رغم ذلك فإن بعض الإداريين يرون أن الإنجليز مكنوا رجال الإدارة الأهلية بالسلطات بأكثر مما يستحقه رجل الإدارة الأهلية، فالناظر هو كل شيء في المنطقة وهو المتصرف بدل القاضي والضابط الإداري والشرطة وكثيراً ما تلوثت بعض أيادي الإدارات الأهلية بالفساد من حيث التصرف في المال العام ومواد البناء الخاصة بالمنشآت العامة[2].

وأن ثورة أكتوبر عندما قامت وجد السياسيون كثيراً من التقارير من الضباط الإداريين ضد بعض القيادات الأهلية. وفي حالة اكتشاف أمر هذا الضباط يطلب الناظر نقله ويتم له ذلك وهذا ما يزيد الناظر رهبة أمام رعيته بأنه هو الآمر الناهي في منطقته ولا يستطيع أحد أن يملي عليه شيئاً، وهذا بدوره زاد من غبن المثقفين الذين تابعوا هذه الخلافات بين رجال الإدارة الأهلية والإداريين سواء في الحكم المحلي أو الشرطة أو حتى القضاء فلما قامت أكتوبر كانت الحملة على أشدها ضد رجال الإدارة الأهلية ولم تنفع الأصوات الخافتة التي نادت بالتريث في هدم هذا البنيان التاريخي[3].

---

(١) عبد القادر منعم منصور ناظر عموم حمرن مقابلة هاتفية ٢٠١٤/٩/١٤م.
(٢) محمد أحمد عثمان معروف ضابط إداري سابق من آوائل الضباط الإداريين في العهد الوطني وتنقل في معظم أرجاء السودان في الجنوب والشرق والوسط. مقابلة الخرطوم في ٢٠١٤/٩/٢٤م.
(٣) نفس المرجع.

وهناك فئات أخرى غير الإداريين والقضاة كانت لها جولات وصولات فهذا الفقيه أو ما يسمي بالدارجي "بالفكي" كانت له خلافاته مع رجال الإدارة الأهلية فهو يرى في نفسه أنه رجل دين يجب أن يدين لـه شيخ القبيلـة ورعيتـه وهنـاك مـن شـيوخ القبائـل مـن يخضع تماماً لرجال الدين ومنهم من يعتبره فكي يدرس "العيال" القـرآن وكفـى ويعقـد الزيجات وأنه أي شيخ القبيلـة هـو الـذي يـوفر الأمـن والأمـان لرجـل القـرآن حتـى تسـتقر أوضاعه بمعنى أنه حاميه فكيف يخضع له[1].

وتطـور أمـر الفقيـه مـن فـرد وسـط القبيلـة إلى شـيوخ للطـرق الصـوفية وأيضـاً لـهم مساجلاتهم مع زعماء العشائر ورجال القبائل سلباً وإيجاباً وأضف إلى ذلك علاقة رجال الإدارة الأهلية بالتجار والزعماء المنافسين لهم فينطبق عليهم ما ينطبق على رجال الطرق الصوفية وكيفية تعاملهم مع رجـال الإدارة الأهليـة. ومهمـا يكـن مـن أمـر فربمـا يـذهب شيخ الطريقة الصوفية وكذلك الإداري والتاجر المنـاكف عـن بلـد رجـل الإدارة الأهليـة وفي كل الظروف يظل رجل الإدارة الأهلية في بلده وهذا مما يزيده أبهه وسؤدد على مـر السنين.

يرى الباحث أن الإدارة الأهلية لم يمـر عليهـا عهـد ذهـبي علـى مـر العصـور مثـل مـا حصل لها في عهد الحكم الثنائي لما عرف عن الإنجليز مـن شـح وعـدم الصـرف لـلإدارة الأهلية ووجدوا فيها ما يخدم أغراضهم الإدارية دون الحاجة لميزانيات اقتصادية كبيرة دعموهـا بالجوانـب الأخـرى الـتي تقـوى شـوكتها مقابـل خدمـة الحكومـة وتنفيـذ مطلوباتها وأغراضها بأقل تكلفة.

ولخص كل ذلك السير ملنر صاحب فكرة سـن قـوانين الإدارة الأهليـة حيـث قـال إن إدارة أجزاء البلاد المختلفة يجب أن توضع في أيدي سلطات أهلية ما أمكن ذلـك وأن

---

(١) عبد الله حمد محمد أحمد أبو سن، ناظر الشكرية. رفاعة- الخرطوم، مقابلة في ٢٠١٤/٩/١٤م.

اللامركزية واستخدام أفراد محليين لممارسة المهام الإدارية البسيطة هي أنسب من الناحية الاقتصادية ومن ناحية كفاءة الأداء[1].

بهذا التوصيف الذي شرعه ملنر قامت الإدارة الأهلية بدورها حسب ما أوضحه الباحث وإن القيد الزمني للبحث ينتهي في عام ١٩٧٠م هو عام تصفية الإدارة الأهلية وحتى يكتمل العقد للبحث لابد من جهود أخرى لتكملته حتى نهاية القرن العشرين لنرى كيف أن هذا الحل أثر سلبياً على حياة الأقاليم الغربية والجنوبية المصنفة إدارياً أنها مناطق متخلفة وشبه متخلفة من حيث الحروب القبلية والهجرات غير منظمة والتي كان يوفق أوضاعها الإداريون الأهليون، وحتى النهب الذي كان يقضي عليه المشايخ والعمد والنظار بسرعة وجد مرتعه في هذه المناطق في غياب رجال الإدارة الأهلية.

صحيح إن حكومة مايو في سنينها الأخيرة حاولت إعادة الإدارة الأهلية تحت مسميات عديدة، وكذلك حكومة الديمقراطية الأخيرة قدمت مشروعاً لإعادة الإدارة الأهلية ولكنها لم تستطع تطبيقه لسقوطها أمام حكومة الإنقاذ.

وحكومة الإنقاذ قدمت جهوداً لإحياء الإدارة الأهلية من خلال مشاريع قوانين الإدارة الأهلية ودعم سلطات زعماء القبائل. ولكن كل هذه الجهود لم تستطع إعادة الإدارة الأهلية لسيرتها الأولى. فإذا ما بذلت جهوداً لإكمال هذا البحث فربما من خلال كل الصفحات نستطيع أن نسبر غور هذا الجسم ومن ثم الاطلاع على مكنوناته أكثر بغية الاستفادة منه للمجتمعات المتنقلة والزراعية على السواء مما يخفف حدة الصراعات في البلاد.

---

(١) محمد خير السيد عباس: الإدارة الأهلية ومسببات ضعفها، مكتبة ديوان الحكم اللامركزي، الخرطوم.



صورة الناظر بابو نمر ناظر عموم المسيرية مع هارولد مكمايكل السكرتير الإداري البريطاني

له علاقة نسب مع بيت آل المهدي، لكنه ظل قريباً من أهله في ديار المسيرية معظم أوقاته. وقف مع الحكم الذاتي ضد رغبة الإنجليز عام ١٩٥١م، وكان من المقرر أن يُمنح رتبة لقب سير لكن موقفه هذا غير رأي الإنجليز وقال الناظر الأفضل أن أُورث تاريخاً مشرفاً لأبنائي بدل أن أترك لهم النياشين ورتب الحديد في الدواليب.

وكما ذكر الباحث أن مقترح الحكم الذاتي فاز بصوت واحد لصالح السودانيين لعل ذلك الصوت هو صوت بابو نمر.

الفصل الخامس

أهمية دور الإدارة الأهلية

ظلت الإدارة الأهلية حسب القوانين التي صدرت لها في العهد الوطني تقوم بأدوار الحكومة كاملة في المناطق التي يسيطر عليها زعيم القبيلة وهي كالتالي:

١. مجال الأمن.

٢. المجال الإداري.

٣. في مجال المياه الريفية.

٤. في مجال الثروة الحيوانية.

٥. مجال الزراعة والغابات.

٦. في مجال الصحة.

٧. في المجال الاجتماعي ـ المجال القضائي[١].

وفي الاختصاصات الخاصة برجل الإدارة الأهلية كانت الشروحات الواردة تؤكد المسؤولية الكبيرة التي كانت تلقى على عاتق رجل الإدارة الأهلية ففي مجال الأمن عليه أن يبلغ عن المخالفات التي تقع تحت أي قانون من القوانين السارية والعمل على درء النزاعات والمشاركة في تسويتها وفي المجال الإداري:

١. المشاركة في تقدير وتحصيل الضرائب والرسوم المحلية.

٢. المشاركة في تحصيل الزكاة وفق ما يتفق عليه مع الجهات المختصة.

٣. مساعدة المسئولين بالمحلية في تنفيذ الأوامر المحلية والتوجيهات الصادرة من المحلية في دائرة اختصاصهم.

---

(١) المذكرة التفسيرية لمشروع قانون الإدارة الأهلية لسنة ٢٠٠٤م مكتبة ديوان الحكم اللامركزي.

٤. المساعدة في تقديم المعلومات المتعلقة بالكوارث الطبيعية والمراعي والمياه.

٥. مساعدة المحاكم والنيابة والشرطة في تسليم إعلانات الحضور وتنفيذ الأوامر الصادرة بهذا الشأن، وهكذا في مجال الزراعة والثروة الحيوانية، التبليغ عن الأمراض التي تصيب الحيوان وخاصة الأمراض الوبائية والتبليغ عن الحيوانات المفترسة وحماية الحياة البرية ومحاربة الصيد الجائر وحماية الزراعة من خلال التبليغ عن الآفات وحماية جناين الصمغ والمساعدة في اقامة الزرائب لحفظ الحيوانات الهاملة والمساعدة في التشجير ومراقبة الغابات المحجوزة والتبليغ عن التلف. والمساعدة في تحديد ومراقبة خطوط النار والمساعدة في تنفيذ القوانين والأوامر المحلية المتعلقة بذلك. وفما يتعلق بالأراضي منحت القوانين رجل الإدارة الأهلية حق توزيع الأراضي الغفار مع جهات الاختصاص[1].

أما في مجال الصحة فعلى رجل الإدارة الأهلية:

١. المساعدة في مراقبة تنفيذ القوانين والأوامر الصحية.

٢. التبليغ عن الأمراض المعدية والحالات الوبائية.

٣. المساعدة في نظافة القرى وإزالة الأوساخ والرش بالمبيدات.

٤. مساعدة فرق التطعيم في تأدية مهامها.

٥. المشاركة في محاربة العادات الضارة.

---

(١) مرجع سابق.

وفي مجال تنمية المجتمع:

١. العمل على تأمين السلام الاجتماعي وتزكية المجتمع وترسيخ القيم الفاضلة بين المواطنين.

٢. مشاركة السلطات والمؤسسات الرسمية والمنظمات في تعبئة وتفعيل قدرات وإمكانات المجتمع المحلي للمشكلة في عملية التنمية[1].

الملاحظ أن هذه المهام كانت مُكلفة بها الإدارة الأهلية طيلة العهود الوطنية التي كانت فيها فاعلة ونشطة.

أما في عهد الحكم الثنائي فكانت تتمثل سلطات رجل الإدارة الأهلية في الآتي حسب مذكرة الشفيع أحمد الشيخ المقدمة لمجلس الوزراء في ٢١/١/١٩٦٥م:

١. تقدير الضرائب وتحصيلها ـ القطعان والنخيل والعشور والجزية والرسوم وأموال الحكومة.

٢. مراقبة تنفيذ الأوامر المحلية التي تصدرها المجالس الريفية.

٣. بناء وصيانة مباني المحاكم الأهلية بالمواد غير ثابتة مثل القش نيابة عن المجالس المحلية.

٤. الإشراف على الأسواق الخارجية ومراقبة الرخص التجارية ومراقبة تنفيذ لوائح وأوامر المجالس الريفية وإنارة أسواق الحلال وذلك تحت إشراف ضباط المجالس.

٥. إنشاء زرايب لحفظ الحيوانات المهملة والإشراف على إدارتها في القرى مقابل أجر معين يدفع للمجلس.

٦. التوصية لترخيص وتخصيص أماكن للمشروبات البلدية ومراقبة نظافتها.

---

(١) المذكرة التفسيرية لمشروع قانون الإدارة الأهلية لسنة ٢٠٠٤م.

٧. تعبيد الطرق وصيانتها تحت إشراف موظفي المجلس التنفيذي.

٨. اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمحاربة الحرائق وفتح خطوط النار في المزارع والمراعي ومقاومة الفيضانات ودرء خطرها.

٩. مراقبة وتطبيق الأوامر المحلية التي تصدرها المجالس لتنظيم ومنع حمل السلاح الناري والألعاب النارية أو إطلاقها وحمل الأسلحة الخطرة وتقديم المخالفات المحاكمة.

١٠. الإشراف على تنفيذ الأمر المحلي الذي يصدره المجلس للتفتيش على الخيول والحمير وأي دواب أخرى تستخدم للايجار في عربات الركوب أو عربات النقل أو أي عربات أخرى لنقل المياه ويمنعون الحيوانات التي لا تليق للعمل.

١١. مراقبة ترخيص امتلاك الكلاب ويساعدون في القيام بإبادة الكلاب والقطط والهوام.

١٢. القيام بعمل الاتصال بين المجلس وأفراد الجمهور ولتنفيذ أوامر الحكومة والمساهمة في الاحتفالات الأعياد القومية.

١٣. الإشراف على بناء وصيانة الاستراحات الصغيرة من المواد المؤقتة في مناطقهم سُكنى موظفي الحكومة لتأدية أعمالهم الرسمية نظير مبالغ معينة يدفعها لهم المجلس.

١٤. الإشراف على إنشاء وإدارة الحانات والمقابر واختيار الأماكن الصالحة لها في مناطقهم.

١٥. المراقبة تحت إشراف المسئولين من موظفي وعمال الصحة بتنفيذ الأوامر المحلية الخاصة بتنظيم وترخيص الحرف البسيطة والمشتغلين ببيع الطعام والشراب

للجمهور في مناطقهم وأي حرف أخرى قد تكون مؤذية أو مضايقة أو مضرة بالصحة العمومية أو يتسبب منها خطر للجمهور.

١٦. الإشراف على إدارة الحظائر والآبار العامة في مناطقهم وينظمون الورود منها منعاً للاحتكاك بين القبائل المختلفة والتأكد من عدم تلويث المياه وتوالد الناموس وانتشار الذباب والباعوض وخلافها من الحشرات الضارة كما يقومون بإعمال الصيانة البسيطة نظير مبالغ تدفعها لهم المجالس المحلية.

١٧. الإشراف على نظافة القرى ومراقبة تجمع الأوساخ حولها.

١٨. القيام بجلب العمال لصيانة الحفائر والآبار والطرق.

١٩. مراقبة ترخيص الدايات في مناطقهم ويقدمون المخالفات التي تعود بالضرر العام للمحاكمة.

٢٠. القيام بصيانة مباني المدارس المؤقتة وينشرون بين ذويهم الدعاية الكافية لتعليم الأولاد والبنات والكبار.

٢١. الإشراف على الأراضي القبلية والقيام بتوزيعها على السكان للزراعة والقيام بفض النزاعات الخاصة بذلك وهذه الأراضي لا تقل عن ١٠٪ من أراضي السودان.

٢٢. الإشراف على جنائن الصمغ وتوزيعها والنظر في أي نزاع يحدث بين المواطنين.

٢٣. مساعدة أجهزة الدولة المختلفة للقيام بأعمالها لجمع المواشي للتطعيم وعمل زرائب لذلك وتنفيذ إعلانات الحضور واتخاذ كل ما من شأنه أن يسهل مهمة المسئولين لتأدية واجباتهم.

٢٤. المساعدة في تخطيط القرى ومراقبة المباني وتنفيذ الأوامر المحلية بذلك بإشراف موظفي المجلس.

٢٥. القيام بأعمال الاتصال العام بين الجمهور والمجالس المحلية أو الحكومة المركزية عن كل ما غمض أو احتاج إلى توضيح.

٢٦. ممارسة سلطات تحت قوانين مختلفة منها واجبهم عن التبليغ عن أسراب الجراد والآفات والأمراض المعدية قبل أن يستفحل أمرها.

٢٧. تفقد الحالة العامة في المنطقة من ناحية الصحة العامة وحالة المرعى والزراعة والمجاعات والسيول والفيضانات والانتاج الزراعي ومشاكله وتسويقه وتوفر السلع والاتصال بالمسؤولين لاتخاذ الإجراءات اللازمة بصددها.

٢٨. المسؤوليات القبلية وخاصة التحركات الموسمية وتسوية مشاكل الحدود وفض المشاكل بين الأفراد والقطاعات والقبائل الأخرى وذلك حسب التقاليد والسوابق والتحدث باسم القبيلة. هذا بالاضافة إلى السلطات القضائية التي أشار إليها البحث.

الالتزامات التي تقوم بها الحكومة المحلية نحو الإدارة الأهلية لمارسة سلطاتها القضائية والإدارية، حسب مذكرة الشفيع:

١. تقوم المجالس المحلية ببناء وصيانة المحاكم لهذا الجهاز والاستراحات لإقامتهم ومدهم بجميع الأدوات اللازمة لذلك.

٢. تتحمل المجالس المحلية الجزء الأكبر من مرتباتهم وعلاواتهم كما تشرف على علاجهم وترحيلهم.

٣. يقوم السيد وزير الحكومة المحلية بتقدير وتحديد فئات المرتبات والعلاوات التي تصرف لهم.

٤. تصرف لهم المجالس المحلية سلفيات للمباني والعربات والركائب وعلاوة ميل وعلاوة عليقة.

٥. تصرف لهم المجالس المحلية مكافآت في حالة التقاعد أو الموت وفي بعض الحالات تصرف لهم معاشات.

٦. تتحمل المجالس المحلية ١٠٠٪ من مرتبات وعلاوات المحافظين[*١] والكتبة الذين يعملون معهم كما تتحمل مكافآت الكتبة والمحافظين كلها عند التقاعد أو الموت.

٧. تصرف المجالس المحلية سلفيات لشراء ركائب للمحافظين والكتبة كما تدفع لهم بدل عليقة لتسهيل أعمالهم الرسمية وتقوم بشراء الملابس للمحافظين.

٨. تقوم المجالس المحلية بدفع كل المكافآت للمشايخ من أعمالهم في التحصيل وهي بمثابة مرتب لهم.

٩. تقوم المجالس المحلية بتنظيم الاجتماعات[*٢] القبلية التي تهدف إلى حل المشاكل والنزاعات القبلية المختلفة والوصول إلى تسوية مرضية بين الطرفين وتتحمل تكاليفها.

إلى هذا الحد استفاد الحكم الثنائي من نظام الإدارة الأهلية وبداية العهد الوطني قبل أن يجهز عليها حكومة مايو وبالمقارنة بين المهام الموكولة لهذا النظام والتزامات الحكومة المحلية تجاهه ربما نصل للنتيجة التي توصل إليها البحث بأن الإدارة الأهلية تؤدي أكبر عمل مقابل أقل تكلفة ممكنة. إلا أن البعض وهذا ما أشارت إليه مذكرة الشفيع في آخر سطورها أن رجال الإدارة الأهلية في السودان يجمعون بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مما يجعل رجل الإدارة الأهلية

---

(١) ويقصد بهم خفراء ومناديب رجال الإدارة الأهلية.

(٢) يقصد بها الزفات الموسمية التي تتجمع فيها القبائل للعروض وسباق الخيول وتدعى القبائل المجاورة ويدعى الإداريون وفي إطار الزفات تحل المشاكل وتوضع البرامج المشتركة للسنة القادمة.

دكتاتوراً صغيراً أي حاكماً عسكرياً على أفراد قبيلته وقالت المذكرة أن مسؤوليات الإدارة الأهلية أضحت ضخمة ومتشعبة وتعتبر وضعاً شاذاً ممعن في الرجعية والتأخر استغلته الدكتاتورية العسكرية لفرض سيطرتها بالقوة على الشعب.

يرجع الباحث أن هذه السلطات الضخمة والمتشعبة عندما منحت لنظام الإدارة الأهلية لا سيما في الحكم الثنائي لم تكن مؤسسات الدولة مكتملة وكان لا بد من إيجاد جسم يسد هذا الفراغ، ولكن بعد التطور الدستوري وبداية نزول قوانين الحكم المحلي على أرض الواقع بدأت تتقلص سلطات زعماء الإدارة الأهلية تدريجياً وهم لم يكن لهم احتجاج على ذلك وتم تسليم معظم هذه الوظائف للحكومات المحلية. كان الإداريون الأهليون يصرون على شئ واحد وهو وجوب عدم فصل السلطات القضائية عن الإدارية لرجل الإدارة الأهلية، وإذا نزعت السلطات القضائية فيبقى رجل الإدارة الأهلية كما وصف ذلك الناظر بابو نمر نحل بدون إبر وفي رواية أخرى ثعبان بدون سم.

رجال الإدارة الأهلية والتعليم:

هناك اتهام كبير ظل السياسيون المعادون للإدارة الأهلية يرددونه في المحافل السياسية وهو أن الإدارة الأهلية وقفت ضد التعليم ويظل الاتهام قائماً حتى يحصل بحث دقيق لمعرفة الحقيقة كاملة، إلا أن الباحث وقف على حيثيات ساهمت في تقليل رغبة رجال الإدارة الأهلية في التعليم وهي أن المواطنين في الأرياف أخذوا فكرة خاطئة عن الانجليز وحكمهم وتعليمهم خاصة وأنه حكم غازي وعلى قيادته نصارى على مجتمع مسلم محافظ كما أن أرباب الطرق الصوفية كانت لهم مدارسهم وأفكارهم لاستقطاب أبناء الريف للخلاوي، ربما كانت دعايتهم في ذلك ناقدة لنظام التعليم الذي كان يقوم به الانجليز. وحتى بعض المثقفين والشعراء[*] ، نبذ مدارس المبشر واهتم

---

* الشاعر يوسف التني قال ما بخش مدرسة المبشر عندي معهد وطني العزيز.

بالمعاهد الدينية، إلا أن الباحث يستطيع أن يؤكد أن بعض رجال الإدارة الأهلية اهتم بالنواحي التعليمية، وان الباحث (*) نفسه كان حصيلة لهذا الجهد الأهلي الكبير.

يبدو أن أهمية دور الإدارة الأهلية لم يغب ولكنه تقلص، ربما الاختصاصات الكثيرة قد زالت بموجب تطور الدولة وتوزيع السلطات في دواوينها ولكن دور الإدارة الأهلية لا زال ضرورياً في المناطق المتخلفة وشبه المتخلفة في السودان وبقليل من الترشيد والمتابعة ستلعب الإدارة الأهلية دورها المنوط بها وفي تناغم تام مع السلطات الحكومية الأخرى سواء القضائية أو الإدارية أو الأمن أو سلطات المحليات والولائية.

* الناظر محمود موسى مادبو كان وراء تعليم الباحث وعدد كبير من أبناء المنطقة.



صورة لقيادات السودان الدينية والأهلية في زيارتهم للملك جورج عام ١٩١٩م بلندن للتهنئة بنصرهم على ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ولكن يبدو أن الغرض ليس للتهنئة والولاء وإنما هناك اختلاف في وجهات نظر الوفد فمنهم من كان رؤيته تطور الحكم في السودان بدءاً بالحكم الذاتي، وآخرون اختاروا الولاء والطاعة وتبادل الهدايا والتشرف بالألقاب، ومن هناك بدأت أحوال السودان تتدهور.

الجالسون من اليمين إلى الشمال السيد الطيب أبو القاسم، السيد الشريف يوسف الهندي، السيد علي الميرغني، السيد عبد الرحمن المهدي.

الواقفون من اليمين إلى الشمال عوض الكريم أبوسن، الشيخ إبراهيم موسى، السيد أبو القاسم هاشم. وآخرون غير مرتبين ولكنهم في الوفد كما ذكر الباحث في متن البحث

(راجع ص ٤٩ - ٥٠).

الخاتمة

إن الإدارة الأهلية مصطلح وظيفي ابتدعه الاستعمار لإدارة شؤون القبائل عن طريق زعمائها مع شيء من التقنين القانوني ولم يكن الحكم الثنائي أول من حاول تنظيم الزعامات القبلية، فالأتراك حاولوا من قبل تنظيم هذا الجهاز الحساس لاسيما في أخريات سني حكمهم للسودان، إذ جاؤوا بمسمى الناظر عام ١٨٦٦م ووظيفة الكاشف واللتان تأتيا بعد المدير أو حاكم المديرية. إلا أن الإنجليز لم يصنعوا الإدارة القبلية وإنما وجدوا النظام العشائري أمامهم فوظفوه لمصلحة استقرار حكمهم الجديد في السودان. إن الإدارة الأهلية لعبت دوراً رئيساً في استتباب الأمن بعد الاعتراف الحكومي الرسمي بها وإمدادها بالقوانين في فترة الحكم الثنائي. هذا التطوير أدخل رجال الإدارة الأهلية في حساسية مفرطة مع المناضلين والسياسيين السودانيين الذين كانوا يعتبرون الحكم الثنائي استعماراً يجب محاربته وتعاون الإداريين الأهليين معه يعتبر خيانة.

كما أن إدخال الإدارة الأهلية في أنشطة الحكم المحلي زاد من غضبة السياسيين. إذ في اعتقادهم أن الحكم المحلي يتطلب تفهم الخدمة المدنية لا علاقة له بشيوخ القبائل.

زاد من توجس السياسيين دعم الإنجليز للإدارة الأهلية في الأروقة السياسية وتشجيعهم على الدخول في التطور الدستوري كما حصل في المجلس الاستشاري والجمعية التشريعية والحكم الذاتي.

وزاد من لهيب العداوة السياسية بين القادة السياسيين جميعهم والإدارة الأهلية تأسيسهم لحزب يعبر عن أنشطتهم وأفكارهم السياسية (الحزب الجمهوري الاشتراكي) هذا الحزب باعدهم حتى من الأحزاب الطائفية أو التقليدية التي كانت

قريبة منهم.

ولما حانت الفرصة للأحزاب اليسارية لم تنتظر طويلاً إذ باغتت الإدارة الأهلية والأحزاب الكبيرة التي ائتلفت معها أخيراً بتصفيتها التي بدأت بالفعل في حكومة أكتوبر على إثر توصية وزير شؤون الرئاسة في ١٩٦٥م ولما جاءت مايو لم تتوان في حلها وتصفيتها عام ١٩٧٠م.

رغم ما أشيع عن إسقاط الإدارة الأهلية للأبد بعد تصفيتها، وكذلك ما واجهته من حرب شعواء من الأنظمة الحاكمة السابقة، وظهور قيادات بديلة إلا أن الواقع أكد تجذر هذه الزعامات وسط قبائلها ومجتمعاتها، فما أن يختفي النظام الحاكم وسداته حتى يظهر زعماء العشائر من جديد بتأثير اجتماعي وسياسي كبيرين، وبالمقابل تختفي الشخصيات المناوئة التي عادت الإدارة الأهلية إن لم يكن للأبد فلا وجود لها في الساحة الاجتماعية والسياسية.

النتائج:

كثيرون يعتقدون خطأ أن الإدارة الأهلية جهاز بناه الاستعمار، إذ أن هذا الجهاز أخذ عدة مسميات منذ تأسيس الدول والحكومات في السودان كشيوخ القبائل، رؤساء القبائل، النظار والسلاطين والملوك، الإدارة العشائرية في كل دول العالم أقدم من الحكومات، فالإنجليز هم الذين أطلقوا لفظ الإدارة الأهلية ولكنهم طوروه بالفعل وأصبح يؤدي دوره الملحوظ في البلاد. أما أنهم كانوا مطية فتوصل الباحث على أن هذه التهمة غير دقيقة من خلال ما أثبته في البحث من خلافات عدة بين بعض زعماء القبائل والإنجليز ووصل الأمر لرفتهم وهناك أمثلة حية في متن البحث عن زعماء اختلفوا مع الإنجليز وكان مصيرهم الطرد.

إن الحكم الثنائي عرف كيف يتعامل مع زعماء القبائل ويستغل طاقتهم لحفظ الأمن وتقديم الخدمات والفصل في القضايا بين رعاياهم وتوصلوا إلى أن الإدارة الأهلية تؤدي أكبر عمل بأقل تكلفة ممكنة، عندما آل الحكم للسودانيين لم يستطع الحكام وهم بالطبع قادة الفكر والسياسة تجاوز تصرفات رجال الإدارة الأهلية إبان الحكم الثنائي وقراءة ما يقدمونه ايجابياً للوطن وإنما تمت محاكمتهم سياسياً لا إدارياً وتنفيذياً لاسيما الأحزاب العقدية كاليساريين والإسلاميين فتمت ملاحقتهم طوال عمر الأنظمة الوطنية حتى تسني لهم تصفية الإدارة الأهلية عام ١٩٧٠م ولكن لخطأ هذا القرار انتابت البلاد حالة من الفوضى الأمنية وضعف في تحصيل ضريبة القطعان وتهتك التداخل القبلي ومن ثم قامت الحروب والصراعات القبلية لاسيما في المناطق المتخلفة وشبه المتخلفة مع العلم أن طيلة فترة الإدارة الأهلية في الحكم الثنائي لم تقم إلا صراعات محدودة وبسبب الموارد وكان رجال الإدارة الأهلية يحسمون أمرها بجهود مشتركة تفضي إلى رتق الفتق بكل سهولة ويسر.

التوصيات:

من الصعوبة إعادة الإدارة الأهلية إلى سيرتها الأولى، فالظروف غير تلك الظروف، والأجيال غير تلك الأجيال حيث أن الإدارات الأهلية في السابق اعتمدت على عنصر الشخصيات التي لعبت دورها الايجابي في الإدارة الأهلية، واعتبر دكتور مارشال أن الإدارة الأهلية وهي تتخذ قراراتها في اختيار قياداتها تعتمد على عنصر المصادفة وهو يرى ليست هناك طريقة متفق عليها، ولكن نري أن الشخصية التاريخية الملهمة للإدارة الأهلية انتهي دورها. ولكن من المهم أن نقول أن الإدارة الأهلية لا زالت لها أهميتها في الحياة الطرفية للبلاد خاصة قطاع الرحل. لذلك يرى الباحث الآتي:

١. دعم رجل الإدارة الأهلية بصلاحية قضائية وبعد كثير من التمحيص فرجل الإدارة الأهلية بدون سلطة قضائية يصبح رجل علاقات عامة فقط. لابد من قانون مركزي موحد للإدارة الأهلية يكون عبارة عن مرجعية ودستور تستهدي به.

٢. ضرورة إلحاق الإدارة الأهلية بأجهزة وزارة الداخلية لتعتبر إحدى مؤسساتها ومستوياتها. فالجانب الأمني الذي تلعبه الإدارة الأهلية أكثر ضرورة للدولة من جوانبها الأخرى كتحصيل الضرائب وإدارة أفراد القبائل لاسيما في دارفور وكردفان.

٣. دعم رجل الإدارة الأهلية بسبل المواصلات اللازمة التي تمكنه من الوصول إلى غاياته في أقصر وقت.

٤. ضرورة وجودهم المستمر في الأجهزة المحلية كعضوية المجالس التشريعية ولجان الأمن ومجالس الولاة لمتابعة الحالات اليومية ولاكتساب هيبة تفيدهم وهم يتصلون بمواطنيهم.

٥. رفع رواتب رجال الإدارة الأهلية، إذ لا يصدق العقل أن راتب العُمدة في دارفور حتى

الآن ١٨٠جنيه، وغير رسمي والناظر في حدود ١٥٠٠ جنيه مثل هذه الرواتب ربما لا تساعد رجال الإدارة الأهلية في عدم مد أياديهم إلى ما في أيدي الآخرين.

٦. في حالة إعطائهم سلطة قضائية لابد أن يكون الاستئناف في غير مكان رئيس المحكمة متخذ القرار حتى لا يستأنف المتهم ويكون الحكم لصالحه ومن ثم يعترض طريق رجل الإدارة الأهلية في اليوم الثاني شامتاً عليه. هذا يحد من هيبة رجال الإدارة الأهلية أو أن يكون الاستئناف لرئيس الجهاز القضائي في المنطقة.

٧. تنزيل القوانين المصاحبة لوضع رجل الأهلية للمحاكم المختلفة للنظر فيها والاعتماد عليها.

٨. عدم زج رجل الإدارة الأهلية في السياسة واستقطاب الأحزاب السياسية فهو يؤدي رسالة أفضل للوطن والمواطنين إذا أصبح في حيادية تامة وسيجد التقدير من الجميع.

٩. تكريم قيادات الإدارة الأهلية الذين أدوا أدوار جليلة وإعطائهم وضعهم الدستوري ومنحهم جوازات خاصة مثلهم مثل الدستوريين الآخرين، وكلما يحفز به المعتمد يجب أن يعطى لزعيم الإدارة الأهلية.

١٠. تضمين قانون الإدارة الأهلية القومي في دستور البلاد.



السلطان عبد الرحمن محمد بحر الدين سلطان عموم دار مساليت

رجل متعلم وذو حكمة، عاصر الإنجليز وكان إدارياً من الدرجة الأولى، يعرف كل صغيرة وكبيرة في دار مساليت، وهو سليل السلطان تاج الدين الذي قاتل الفرنسيين بعد احتلالهم تشاد وزحفهم نحو السودان، وكانت معركة دروتي في ١٩١٠/١١/٩م، استشهد فيها السلطان تاج الدين ومع ذلك كان النصر حليف المساليت على الفرنسيين لصالح السودان ودارفور، وانضم المساليت إلى السودان طواعية وفق اتفاقية في عهد الحكم الثنائي.



الملك رحيمة الله محمود - رئيس إدارة الفاشر ورئيس محاكمها.

خريج معهد بخت الرضا، تقلد منصبه في عام ١٩٣١م، وحتى وفاته ٢٠١٣م، كان محباً للتعليم ومن مؤسسي مدارس الفاشر، كان يرى أن رجل الإدارة الأهلية مثل الدجاجة مع السواسيو بمعنى أن الدجاجة تهتم بهم جميعاً. لا تفضل واحداً على الآخر.



صورة منعم منصور ناظر عموم قبائل دار حمر

قال عنه بعض الإداريين أن له سيطرة كاملة على أهله، وأن المطلوبين كانوا يُحضرون إليه بسرعة مذهلة.. ومع ذلك كان رجلاً متواضعاً للغاية وأنه لا يدخل على أي إداري أو مسؤول إلا بكتابته لمذكرة قبل مدة يطلب فيها تحديد موعد.

درس القرآن وحفظ منه الكثير.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

١. القرآن الكريم

١. محمد النور بن ضيف الله: الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان، حققه وعلق عليه الدكتور يوسف فضل حسن، دار جامعة الخرطوم للنشر، الطبعة الثالثة ١٩٨٥م.

٢. محمد بن عمر التونس: تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان.

٣. محمد بن عمر التونسي: رحالة إلى وداي، تحقيق ودراسة أ.د عبد الباقي محمد، شركة مناكب للنشر، الخرطوم ٢٠٠١م.

٤. محمد علي الصابوني: صفوة التفاسير، المجلد الثالث، دار القرآن الكريم، بيروت.

٥. المنجد في اللغة والإعلام، دار الشروق، بيروت، الطبعة ٢٨ حرف القاء، المؤسسة المصرية للتأليف والأبناء والنشر، ١٩٦٥.

٦. نعوم شقير: تاريخ وجغرافية السودان، تحقيق د. محمد إبراهيم أبو سليم. دار الجيل، بيروت، ١٩٨١م.

ثانياً: المراجع

٧. أحمد السباعي: تاريخ مكة، مطبعة نادي مكة الثقافي ١٩٨٤م، الجزء الأول.مكتبة المكرمة

٨. أحمد سليمان المحامي، مشيناها خطى، دار الفكر والطباعة والنشر ١٩٨٥م.

٩. أحمد سيد أحمد: تاريخ مدينة الخرطوم في العهد التركي، الهيئة العربية للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠م.

١٠ أحمد عبد الله آدم: قبائل السودان، نموذج التعايش السلمي، مطبعة العملة ١٩٩٥م.

١١ أحمد محمد أحمد إبراهيم: تصفية الإدارة الأهلية ونتائجها في دارفور، مطابع سك العملة، الخرطوم ٢٠٠٧م.

١٢ إدريس يوسف أحمد: حقيقة الحواكير ونظام الإدارة الأهلية في دارفور، مطابع سكك العملة، الخرطوم ٢٠٠٣م.

١٣ آدم الزين وآخرون: التنمية مفتاح السلام في دارفور ٢٠٠٤م.

١٤ آلن ثيوبولد، علي دينار آخر سلاطين الفور، الشركة العالمية للطباعة، ترجمة فؤاد عكود.

١٥ الأمين محمود محمد عثمان: سلطنة الفور الإسلامية، شركة سكة العملة، ط٢.

١٦ جبريل عبد الله: من تاريخ مدينة الفاشر، ط١، المكتبة الوطنية ٢٠١٣م.

١٧ رجب محمد عبد الحليم: العروبة والإسلام في دارفور، جامعة القاهرة، دار الثقافة.

١٨ روبن نيلاند: حروب المهدية، مطابع الوحدة أبو ظبي ٢٠٠٢م

١٩ شيخ الدين يوسف من الله: الرفاعيون في السودان، مطابع سكة العملة، ط٢، ٢٠٠١م.

٢٠ الصادق المهدي: يسألونك عن المهدية، ط١، ١٩٧٥م، دار القضايا.

٢١ ضرار صالح ضرار: تاريخ السودان الحديث، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ط٣، ١٩٦٨م.

٢٢ ضيو مطوك: سياسة التمييز الإثني في السودان، مطبعة الشريف، ترجمة

مهدي محمد سعيد، ٢٠١٠م.
٢٣ عبد المنعم خوجلي: لمحة من تاريخ دارفور، ط١، مركز عبد الكريم ميرغني، ٢٠١١م.
٢٤ عثمان حسن أحمد: ذكريات إبراهيم أحمد ١٩٨٨م.
٢٥ عثمان عوض الكريم حمدين: الزبير باشا المفتري عليه، مطابع العملة ٢٠١٠م.
٢٦ عصمت زلفو: كرري تحليل عسكري، دار التأليف والنشر، جامعة الخرطوم، ١٩٧٣م.
٢٧ محمد إبراهيم أبو سليم: الحركة الفكرية في المهدية، دار الجيل، بيروت ١٩٨١م.
٢٨ محمد إبراهيم أبو سليم: تاريخ الخرطوم، دار الجيل، بيروت، ط ١٩٧٩م.
٢٩ محمد إبراهيم نقد: علاقات الرق في المجتمع السوداني، دار عزت، الخرطوم ٢٠٠٣م.
٣٠ محمد أحمد أونور: حلايب جدلية الهوية والجغرافيا، المكتبة الوطنية، ط١ ٢٠١٢م.
٣١ محمد أحمد محجوب: الديمقراطية في الميزان، دار جامعة الخرطوم للنشر، ط٢.
٣٢ محمد سليمان محمد: السودان حروب الموارد والهوية، دار عزة للنشر، الخرطوم، ط١ ٢٠٠٧م.
٣٣ مكي شبيكة: السودان عبر القرون، ط١- ٣، مطبعة الغريب، بيروت ١٩٦٤م.

٣٤ منصور خالد: حوار مع الصفوة، مدارك للنشر، الخرطوم ٢٠١٠م.
٣٥ موسي المبارك الحسن: تاريخ دارفور السياسي، جامعة الخرطوم ١٩٦٤م.
٣٦ نعوم شقير: تاريخ السودان، تحقيق محمد إبراهيم أبو سليم، دار الجيل، بيروت ١٩٨١م.
٣٧ هارولد مكمايكل: قبائل شمال ووسط كردفان، تعريب سيف الدين عبد الحميد، مركز عبد الكريم ميرغني، ٢٠١٢م.
٣٨ يواقيم رزق مرقص: تطور نظام الإدارة في السودان في العهد الثنائي ٨٩٩-١٩٢٤م، الهيئة العربية للمعارف، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤م.
٣٩ ثالثاً: الأوراق العلمية:
٤٠ السني بانقا: أضواء على النظام القبلي في السودان، دار الوثائق المركزية، الخرطوم.
٤١ آدم الزين: الإدارة الأهلية وبناء السلام الاجتماعي، إرشيف الحكم اللامركزي.
٤٢ جعفر محمد علي بخيت: تصفية الإدارة الأهلية والإصلاح الزراعي، دار الوثائق المركزية.
٤٣ ذو النون عبد النبي أحمد: تجربة النظام الأهلي في الخرطوم ١٩٩٧- ٢٠٠٦م.
٤٤ شرف الدين عبد السلام: إفرازات وتبعات الصراع القبلي في السودان، مؤسسة فردرتش أبيرت.
٤٥ عبد القادر خير السيد: الإدارة الأهلية ومسببات ضعفها، إرشيف الحكم اللامركزي.

٤٦ فؤاد عيد: الإدارة الأهلية ودورها في المعالجات العرفية، إرشيف الحكم اللامركزي.

٤٧ مجذوب طلحة: الهيكل التنظيمي للإدارة الأهلية بدارفور، إرشيف الحكم اللامركزي.

٤٨ محمد أحمد الفضل: الإدارة الأهلية وتعرفاتها، إرشيف الحكم اللامركزي.

ثالثاً: الوثائق ـ القوانين الخاصة بالإدارة الأهلية في الحكم الثنائي

أ/ القوانين

٤٩ قانون سلطة الرحل سنة ١٩٢٢م نمره ٣ن سنة ١٩٢٢م، العدد ٠٠٣٩٦، ١٩٢٢/٦/١٥م، كل هذه القوانين بمكتبة ديوان الحكم اللامركزي الخرطوم، مبني الديوان الطابق الثاني، الجانب الجنوبي.

٥٠ قانون المحاكم القروية سنة ١٩٢٥، نمر٧، ١٩٢٥م، العدد ٤٥٨، ١٩٢٥/٦/١٥م.

٥١ قانون سلطات المشايخ سنة ١٩٢٧م، نمر٨، ١٩٢٧م، العدد ٤٩٤، ١٩٢٧/٨/١٥م.

٥٢ قانون وقاية الحيوانات البرية سنة ١٩٢٧م، نمر٩، ١٩٢٧م، العدد ٤٩٤، ١٩٢٧/٨/١٥م.

٥٣ قانون سلطات المشايخ سنة ١٩٢٨م، نمره٤، سنة ١٩٢٨م، العدد ٥٠٥، ١٩٢٨/٦/١٥م.

٥٤ تعديل قانون المحاكم القروية، سنة ١٩٢٥م، نمره، سنة ١٩٣٠م، العدد ٥٣٧، ١٩٣٠/١١/١٥م.

٥٥ قانون تعديل قانون المحاكم القروية سنة ١٩٣٠م، نمرة ١٥سنة ١٩٣٠م، العدد

٥٣٧، ١٥/١١/١٩٣٠م.

٥٦ قانون محاكم الرؤساء سنة ١٩٣١م، فقط لمديريات أعالي النيل، بحر الغزال، منجلا، نمر١٠، ٢٨/٦/٢٠١٤م.

٥٧ قانون المحاكم الأهلية سنة ١٩٣٢م، نمر٣ سنة ١٩٣٢م، العدد ٥٥٨، ١٥/٢/١٩٣٢.

ب/ الوثائق

٥٨ مقدمة عن تاريخ الإدارة الأهلية وخطاب الشفيع أحمد الشيخ وزير شئون الرئاسة لحكومة إكتوبر في ٢١/١/١٩٦٥م، الموجه لسكرتير مجلس الوزراء، مكتبة ديوان الحكم اللامركزي.

٥٩ الاجتماع الرابع والأربعون في ١/٩/١٩٦٩م لمجلس الوزراء المتعلق بتصفية الإدارة الأهلية وفيه الموافقة على توصيات لجنة التصفية.

٦٠ خطاب محافظ دارفور التجاني سعد إلى وكيل وزارة الحكومة المحلية يرفض فيه فصل القضاء الأعلى من الإدارة الأهلية في ٢٤/٥/١٩٦٥م، أحمد محمد أحمد إبراهيم، تصفية الإدارة الأهلية ونتائجها في دارفور، شركة مطابع العملة، الخرطوم ٢٠٠٧م.

٦١ خطاب وزير الحكومة المحلية إلى رئيس الوزراء يوضح الإشاعات التي زعمت برغبة الحكومة في تصفية الإدارة الأهلية ويرى فيه ضرورة إصدار قرار بنفي ذلك الخطاب صدر في ٢٤/٣/١٩٦٥م، أحمد محمد أحمد إبراهيم، تصفية الإدارة الأهلية في دارفور ونتائجها.

٦٢ خطاب وكيل وزارة الداخلية إلى وكيل وزارة الحكومة المحلية ينتقد فيه قرارات مؤتمر القضاة الخاصة بفصل القضاء عن الإدارة الأهلية بدون تدرج في ٥/٤/١٩٦٥م، أحمد محمد أحمد إبراهيم، تصفية الإدارة الأهلية في

دارفور ونتائجها.

٦٣ خطاب وكيل وزارة الحكومة المحلية إلى جميع محافظي المديريات ينقل إليهم قرار مجلس الوزراء بتصنيف الإدارة الأهلية، توطئة لتصنيفها وتطوير بعضها تدريجياً، أحمد محمد أحمد إبراهيم، تصفية الإدارة الأهلية في دارفور.

٦٤ لوائح وقوانين تنظيم الإدارة الأهلية، نموذج مكتبة ديوان الحكم اللامركزي.

٦٥ الوثائق البريطانية للفترة ١٩٤٠- ١٩٥٦م نموذج مكتبة ديوان الحكم اللامركزي.

رابعاً: تقارير وخطابات ومقالات:

أ/ التقارير

٦٦ تقرير الشفيع أحمد الشيخ وزير شئون الرئاسة في ١٩٦٥/١/٢١م عن الإدارة الأهلية مرفق معه خطاب لسكرتير مجلس الوزراء.

٦٧ تقرير لجنة جعفر محمد علي بخيت عن الإدارة الأهلية عن زيارتها لكردفان سنة ١٩٦٦م.

٦٨ تقرير لجنة الدكتور آدم محمود موسى مادبو المكونة من مجلس الوزراء سنة ١٩٨٧م للنظر في إعادة الإدارة الأهلية.

ب/ الخطابات:

٦٩ خطابات من وإلى محافظي المديريات بسبب تصفية الإدارة الأهلية والاعترافات من ١٩٦٥م- ١٩٦٩م.

٧٠ خطابات وكلاء وزارتي الداخلية والحكومة المحلية فيما بينها وإلى المحافظتين.

ج/ المقالات:

٧١ الطيب زين العابدين: جريدة الصحافة في ٢٠١٢/٣/١٣م.

٧٢ أحمد اليأس: حول أصول سكان السودان، جريدة الصحافة، العدد ٦٤٤٨: ٧/٢

٧٣ الطيب عبد الحميد: الإدارة الأهلية، جريدة الصحافة ٢٠١٣/٢/٢٢م.

٧٤ سحر بشير سالم: جريدة الانتباهة ٢٠١٣/٩/٢٧م.

٧٥ سيف الدين عبد الحميد: المساجلات الشعرية لرجال الإدارة الأهلية بكردفان ٢٠١٣/٩/٥م، العدد ٤٤٨.

٧٦ يوسف سليمان تكنه: الإدارة الأهلية وأنظمة الحكم وظلال الحرب بجنوب كردفان، جريدة الصحافة، العدد ٦٧٣١ في ٢٠١٢/٤/٢٤م.

خامساً: الرسائل الجامعية:

٧٧ نازك الطيب رباح أحمد: دور الحكومة المركزية والإدارة الأهلية في فض النزاعات القبلية بدارفور، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ١٩٩٨م.

٧٨ رؤية حكومية: الفريق الفاتح بشارة: الإدارة الذاتية تعبر عن الرؤية عن محاولة لإعادة الإدارة الأهلية في كردفان تحت مسمي الإدارة الذاتية بدلاً عن الإدارة الأهلية، ومعاون إداري بدلاً عن الوصف الوظيفي للناظر ١٩٨٤م، مكتبة مفوضية الأراضي السلطة الإقليمية لدارفور، الخرطوم.

الملاحق

الملحق (١٢)

مكتب محافظ دارفور
الفاشر
٢٤/ يناير/ ١٩٦٥

((سري للغايه))

النمرة/ م م د/ سرى/ ١٠٠/ ج/ ١

السيد وكيل وزارة الحكومة المحلية/ الخرطوم

الحاقا لخطابى نمرة م م د/ سرى/ ١٠٠/ أ/ ١٣ بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٦٥.

ابعث اليكم بهذه الشكوى الخاصة بفصل القضاء الاهلى من الادارة للتكرم بتحويلها لمجلس الوزراء بواسطتكم وهو موضوع لم نخطر به حتى الآن رسميا على الرغم مما اشارت اليه بعض الصحف بمثل هذا الاتجاه لدى سلطات القضاء عندما بحث فى مؤتمر عقد بالخرطوم وانى اتوقع وصول العديد من مثل هذه العرائض من زعماء العشائر معارضة هذا الاتجاه اذ ان السلطات القضائية لزعيم العشيره تعتبر ضروريه للغاية وجزء لا يتجزاء من كيانهم واعمالهم كمسئولين من الامن والنظام العام والادارة الاهلية التى هى مسئولة فى كل منطقة من التحصيل والتكشيف وتنوب عن المجلس المحلى فى كثير من الاعمال خصوصا فى مديرية متخلفة كدارفور يغلب على ادارتها نظام الحكم القبلى اكثر من غيرها وبما ان هذا الموضوع يخص الحكومة كما ان كلا من وزارة الحكومة المحلية ووزارة الداخلية يعتبران الاطراف المعنيه فى حسم هذا الموضوع عند اتخاذ قرار بشأنه فارجو ان احول اليكم العريضة مؤيدا ان ماجاء فيها يطابق الحقيقة لانه حسب التجارب فانه متى مانزعت السلطة القضائية من رئيس القبيلة فسوف لا يتمكن من تنفيذ اعماله الاداريه نسبة لما يفقده من نفوذ وقوة تأثير بين افراد ومجموعات قبيلته التى تعتبر الناحية القضائية اهم مظهر من مظاهر السلطة وهذا الموضوع يؤثر تأثيرا مباشرا على حالة الامن والادارة العامة فى المناطق الريفية ولم يأت الوقت لتطبيقه بصفة عامه.

وان كان هذا الاتجاه هو هدف من اهداف القضاة العليا لتحقيق العداله فنرجو متى ماكان ذلك ضروريا ان يبدأ بتطبيقه بالتدريج فى الاماكن التى نالت حظا من التقدم، كما انى ارجو ان اقترح ان يطرح الموضوع للبحث بين جميع الجهات المعنيه مع ضم من ترون للاستشارة من زعماء العشائر انفسهم وان تعين له لجنة تضم القضاء والادارة والامن وغيرها من الاجهزة وتطوف على جميع المديريات لتلمس مدى واثر هذا القرار وتمشيه مع المصلحة العامة حتى يمكن تنفيذه والاتيان تطبيقه من ناحية المبدأ فقط لربما بسبب نكسة ويعتبر طفرة قد لا تحمد عقباها للمعلومية وشكرا ،،،،

امضاء
التجانى سعد
محافظ مديرية دارفور

صورة للسيد وكيل
وزارة الداخلية/ الخرطوم

لجنة التصفية
وتأليه الشيء الغائب
الادارة الاهلية ٧/١

(١) شكوى خاصة بفصل القضاء عن الادارة لتحول الى مجلس الوزراء.
(٢) مضمونها معارضة قرار الفصل.
من محافظ دارفور الى وزير الحكومة المحلية

من كتاب د. محمد احمد ابراهيم، حقيقة الادارة الاهلية ونتائجها فى دارفور، مطابع شركة العملة ٢٠٠٧م

الاجتماع السادس والاربعون
١٩٦٥/٢/١٣

٢٠٦- فصل القضاء عن الادارة الاهلية وتصفيتها

بعد الاطلاع على مذكرة السيد وزير شئون الرئاسة بتاريخ ١٩٦٥/١/٢١، وافق مجلس الوزراء من حيث المبدأ على الآتى :-

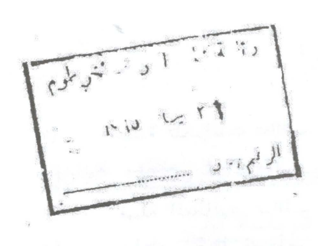
(أ) فصل القضاء عن الادارة الاهلية على ان يطلب من السيد رئيس القضاء ان يقدم مشروعا يبين فيه الاماكن التى يمكن ان يعين فيها قضاة مختصين والاماكن التى يمكن ان يعين فيها مجالس قضاة فى شمال السودان وتكاليف ذلك المشروع وتوقيت تنفيذه وذلك توطئة لتنفيذ مبدأ فصل القضاء عن الادارة الاهلية.

(ب) تعيين لجنة من وزارات الحكومة المحلية، والداخلية، والمالية والاقتصاد ومن الهيئة القضائية لدراسة مذكرة السيد وزير شئون الرئاسة وأى مذكرات اخرى تصلها وان ترفع تقريرا عن انجع السبل لتصفية الادارة الاهلية وما هو البديل الذى سيحل مكانها والتكاليف المالية لذلك وتوقيت كل خطوة من الخطوات الضرورية وللجنة ان تضم الى عضويتها من ترى الاستعانة به من ذوى الخبرة وان تقدم تقريرها فى اسرع فرصة ممكنة.

رئاسة مجلس الوزراء

الخرطوم

الخرطوم فى / ٢١ يناير سنة ١٩٦٥



السيد سكرتير عام مجلس الوزراء

بعد التحيه ،

لقد وصلتنى عرائض وبرقيات كثيره من عدة مواطنين بمختلف انحاء القطر بعضها يطالب بتصفية الاداره الاهليه ومن بينها شكاوى ضد تصرفات بعض رجال الاداره الاهليه . ادناه تلخيصا لبعض هذه الشكاوى :-

١) قبيلة البنى عامر تطالب بأقصاء ناظر القبيله ابراهيم محمد عثمان دقلل الذى يمارس سلطات قضائيه واداريه وتشريعيه ضد مصالح افراد قبيلته مما جعلهم يرفعون هذه العريضه قبل الانتفاضة الشعبيه للسيد رئيس تنفيذى مجلس مديرية كسلا حينذاك غير انهم لم يتسلموا ردا فى ذلك الوقت.

٢) شكوى أهالى منطقة ريفى أبوحجار ومطالبتهم باقصاء الناظر احمد يوسف ابو روف والعمده الحسن يوسف ابو روف وادريس يوسف أبوروف والطيب يوسف ابو روف والشيخ مالك يوسف ابو روف .

٣) شكوى قبيلة الزبيدات تطالب بعزل زعماء عشائرهم كالنظار والعمد والمشايخ كما يطالبون بتعيين قاضيا لهم ويطالبون بمنحهم حق أنتخاب ناظر وعمد ومشايخ غيرهم.

٤) شكوى أهالى ابوجبيهه -شهادة كانه ضد العمده النور بله الذى فرض عليهم ابان الحكم العسكرى وقد طالبوا فيها بأقصائه .

٥) ، شكوى اهالى عمودية ودراوه التابع لمجلس ريفى الشكريه برفاعه يطالبون بالانفصال من مجلس ريفى الشكريه والانضمام لمجلس ريفى ضواحى الخرطوم بحرى او مجلس ريفى المملق .

٦) عدة تلغرافات وعريضه من أبناء دنقلا لمقيمين بالخرطوم يطالبون بأقصاء الزبير حمد الملك وأعوانه .

٢/......

٧) عدة تلغرافات تطالب بأيقاف الناظر عبد الله بكر وسحب السلطات الاداريه والقضائيه منه ٠

٨) قبيلة الجمالية تطالب بالانفصال من الرزيقات ٠

٩) مواطنى خط ودحامد التابع لمركز شندى يقولون ان القاضى المقيم حضر بقرية ود الحبشى وكان فى أستقباله خمسة ألف شخصا يهتفون بسقوط الاحكام الجزئيه والشيخ احمد جاد الله رئيس المحكمة وعليه قرر القاضى امامهم تقفل المحكمة وامر شيخ الخط بالبقاء فى منزله ووعدهم ان تفتح المحكمه بثلاثة عمد مؤقتا وقد ارتضى الجميع ذلك ولكنهم متخوفون ان يحضر شيخ الخط ويفتح المحكمه ويستعمل سلطاته ولذلك يطالبون ان يبت فى أمرهم ٠

١٠) شكوى عمودية حمدنا الله التابع لمركز سنار وتتلخص فى أن سلطات المركز أوقفت العمده السابق احمد على النور لارتكابه مخالفه قانونيه وظل مكانه شاغرا لمدة سنه كامله وبعدها دعا المركز لانتخاب شخصا ليحل محل العمده السابق فناز الشيخ حموده ابكر وبعدها اراد العمده الجديد ان يباشر اعماله ولكن علم أن انتخابه قد الغى كما وضعت سلطات المركز رجلا اسمه حسين احمد عمدة لهم هو ابن عم العمده السابق فقام المشايخ جميعهم بتقديم عريضه للسيد مفتش المركز ولكن السيد المفتش امر بحبس جميع المشايخ وعددهم اثنى عشر شخصا بثمانية أيام سجنا وعشره جنيهات غرامه لكل منهم للذا يطالبون بحقوقهم المسلوبه وانصافهم ٠

هذه نماذج من الشكاوى والعرائض والبرقيات التى حولت صور منها الى السادة وزير الحكومات المحليه ووزير الداخليه ولا زال مقدموا هذه العرائض يواصلون ارسال برقيات الاستفسار بأستمرار ٠ وبما أن الحقائق كلها تشير الى أن نظام الإدارة الاهليه لا يتمشى ورغبات الشعب السودانى وروح ثورة الحادى والعشرين من أكتوبر ولاهمية وخطورة ما تضمنته العرائض والبرقيات المشار اليها وهى تتعلق بأمر هام يتعلق بتنظيم حياة عدد كبير من أفراد الشعب السودانى رأيت أن أرفع هذه المذكرة التى تحتوى على ما توصلت اليه من أقتراحات لعلاج موضوع الاداره الاهليه

وشكرا ...

(توقيع)

الشيخ احمد الشيخ

وزير شئون الرئاسه

[illegible]

مكتبة ديوان ... الخرطوم

الاجتماع الخامس عشر

١٩٦٩/٦/٢٥

٦٣ـ **تصفية الادارة الاهلية فى مديريتى الخرطوم والشمالية ومنطقتى الجزيرة المروية وريفى شمال النيل الابيض كمرحلة أولى**

بناء على مذكرة السيد وزير الحكومة المحلية رقم و ح م/١٠/أ/١ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٦

١) وافق مجلس الوزراء على تصفية الادارة الاهلية فى مديريتى الخرطوم والشمالية وفى منطقتى الجزيرة المروية وريفى شمال النيل الابيض وذلك بالغاء وظائف النظار ومشائخ الخطوط والعمد ونوابهم فورا ، يستثنى من هذا عمد القبائل الرحل الذين ستحددهم وزارة الحكومة المحلية .

٢) كما وافق المجلس على الابقاء على مشايخ القرى ، وعلى وزارة الحكومة المحلية دراسة شروط خدمتهم وكيفية اختيارهم ثم كيفية عونهم بواسطة الخفراء فى اداء واجباتهم فى مجال حفظ الامن وتحصيل الاموال على ان تكون الوحدة الادارية للشياخة جغرافيــة .

٣) أما فى بقية السودان ماعدا المديريات الجنوبية ، وافق مجلس الوزراء على تكوين لجنة من :ـ

١ـ وزارة الحكومة المحلية

٢ـ وزارة الداخليــة

٣ـ وزارة الخزانة

٤ـ وزارة العــدل

٥ـ ممثل للهيئة القضائية

لدراسة الادارة الاهلية والتقدم بتوصيات بشأنها لمجلس الوزراء فى مدة أقصاها شهر والى ان يتم ذلك تتأكد السلطات المختصة من فصل السلطات الادارية من السلطات القضائية كما ورد فى قرار مجلس وزراء حكومة اكتوبر الاولى رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٦٥ ، وعلى وزارة الحكومة المحلية اتخاذ الاجراءات الخاصة بذلك فورا .

الاجتماع الرابع والاربعون

١٩٦٦/٩/١

٢٩٦ـ تصفية الادارة الاهليـــة

بعد الاطلاع على مذكرة السيد وزير الحكومة المحلية رقم و ح م/١٠/أ/١ بتاريخ ١٩٦٦/٨/٢٣ والتقرير المرفق معها الذى تقدمت به اللجنة الوزارية المكونة بقرار مجلس الوزراء رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٥ لدراسة الادارة الاهلية قرر مجلس الوزراء الآتى :ـ

(١) تقديم صوت شكر للجنة على الجهود التى بذلتها فى اعداد التقرير .

(٢) الموافقة على توصيات لجنة تصفية الادارة الاهلية .

(٣) تكوين لجنة دائمة مهمتها تنفيذ توصيات التصفية من السادة :ـ

١ـ وزير الداخلية

٢ـ وزير الخزانــة

٣ـ وزير العـــدل

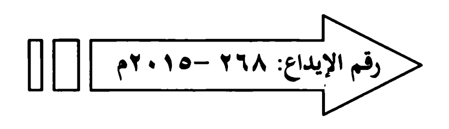
٤ـ وزير الحكومــة المحلية

٥ـ رئيس القضـــاء

هذا على ان يعين لهذه اللجنة سكرتيرا متفرغا ويخصص لها مكتبا خاصا بها ، وعلى اللجنة ان تقوم بالآتى :ـ

أولا : ان تباشر مهمة الاسراع فى التصفية الفعلية فى المناطق التى قررت الحكومة تصفيتها ووضع البديل لها من ناحية الامن والادارة والقضاء .

ثانيا : ان تباشر عملية التصفية فى المناطق الاخرى حسبما جاء فى توصيات اللجنة وفى المدة التى حددها التقرير .


رقم الإيداع: ٢٦٨ -٢٠١٥م

